وزارة التعليـم العالـي والبحـث العلمـي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

UNIVERSITE Abdelhamid Ibn Badis MOSTAGANEM

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية الحقوق و العلوم السياسية المرجع: .....

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر

# الوساطة الجزائرية ودورها في حل النزاعات الإقليمية - مالي نموذجا-

ميدان الحقوق و العلوم السياسية

الشعبة: العلوم السياسية التخصص: تعاون دولي

من إعداد الطالب(ة): دريوش محمد

تحت إشراف الأستاذ(ة): عباسي عبد القادر

## أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ(ة) بوغازي عبد القادر.....رئيسا

الأستاذ(ة) **عباسي عبد القادر** ..... مشرفا مقررا

الأستاذ(ة) **أبصير أمحمد الطالب**.....مناقشا

السنة الجامعية: 2019/2018

نوقشت يوم: 2019/07/08

# الإهـــداء

**إن الحمد لله نحمده و نستعينه و نستهدية و نؤمن به و نتوكل عليه أشكر الله العظيم**

**الذي وفقني لانجاز هذا العمل**

- **و اهدي عملي هذا إلى من أفنى دنياه في تنشئتي لأعيش حية مطمئنة و سعيدة ، روح أبي العزيز الغالي .**
- **إلى من سهرت الليالي و حملت كاس المرارة في تربيتي و إسعادي، و قضت بحبها و حنانها من اجل حياتي**

**و دراستي ، محبوبتي أمي**

**- إلي جميع إخوتي حسين و عمر و أحمد نجيب .**

**إلى كافة أساتذة العلوم السياسية قسم الدبلوماسية و التعاون الدولي خاصة الدكاترة: عباسي عبد القادر، بوغاري عبد القادر ، أبصير محمد طالب، بلعربي علي و الدكتور بلغيث عبد الله**

**- إلى جميع الزملاء و الأحبة**

**- إلى كل من بذل جهدا و لو يسيرا من اجل أن أتعلم.**

**– إلى كل من استمع إلي و صبر ، و ارشد و ذكر، ثم نصح و لم يبخل.**

**- إلى كافة أساتذة قسم العلوم السياسية بدون استثناء.**

دريوش محمد

# شكـــــــــر وتقديـــــــــر

نتقدم بفائق التقدير وخالص الشكر وعظيم الامتنان
والعرفان بالجميل إلى أستاذي الفاضل السيد عباسي عبد القادر
الذي تفضل بالإشراف على عملي المتواضع هذا
وكان لتوجيهاته القيمة والسديدة والأثر في إنجازه.
كما نتقدم بجزيل الشكر والامتنان والتقدير إلى السادة المحترمين
أعضاء لجنة المناقشة أخص بالذكر
الدكتور بوغازي عبد القادر و الدكتور أبصير امحمد طالب
لتفضلهم بالموافقة على مناقشة هذه المذكرة.

**تمهيد**

من أهم مقتضيات الانتماء الإفريقي للجزائر تبني قضايا القارة على مختلف الأصعدة، ونظرا إلى المكانة الجيواستراتيجية والإمكانات التي تتوفر عليها الجزائر ، فإن ذلك كله يفرض على السياسةالخارجية الجزائرية بذل جهودا مضاعفة في سبيل تأكيد حضورها الفعال والأداء الدبلوماسي المتميز، من اجل تحقيق مكاسب تعكس القدرات التي تمتلكها الجزائر وتخدم مصالحها وقضاياها، وتأكيد الدور الايجابي لها على المستوى القاري. وباعتبارها إحدى المؤسسات الرئيسية المخولة بصفة رسمية للنظر في المشكلات العالقة داخل الدول الإفريقية، والسهر على إيجاد الحلول المناسبة لها.

في ظل هذا الإطار المؤسساتي سعت السياسة الخارجية الجزائرية إلى تأكيد تواجدها وترسيخ دورها الريادي على مستوى القارة الإفريقية، ولعل أبرز ما يؤكد هذا الحضور، تلك المواقف المسجلة من قبل الدبلوماسية الجزائرية في المحافل الدولية، سواء من خلال تكليفها من قبل الأعضاء الأفارقة، مثل الدفاع عن القضايا المتعلقة بالقارة في اجتماعات الدول الأكثر غنى في العالم في إطار مجموعة الثمانية العامة للأمم المتحدة وغيرها، أو عبر التحرك الذاتي النابع من مستلزمات الموقع السياسي والجيو استراتيجي الذي تتمتع به الدولة الجزائرية ،بالرغم من الهزة العنيفة التي تعرضت لها الجزائر خلال فترة التسعينيات من القرن الماضي من جراء الأزمة الداخلية التي شهدتها، مما أدى إلى انحصار دورها الدبلوماسي على المستوى القاري والدولي، نتيجة للتأثير الداخلي أو العزلة الدولية المفروضة وغير المعلنة .

وفي ظل العولمة أصبحت التهديدات الامنية عابرة للحدود وتتميز بسرعة الانتشار، مما جعلها تتجاوز القدرات الأمنية للدولة، واستحالة مكافحتها، من حيث التكلفة المالية والقدرات العسكرية، والجانب الاستخباراتي، وكذلك بسبب انتشار تهديدات جديدة في عدة دول ، وكلما كان هناك تهديد في إقليم معين تنتقل تبعاته إلى دول الجوار التي تتحمل الأعباء، خاصة من حيث إجراءات ضبط الحدود والتحكم في تدفق الأعداد الهائلة للاجئين.

والجزائر كغيرها من دول العالم الثالث عرفت عدم الاستقرار واللاأمن لمدة تجاوزت10سنوات 1992- 2002م، حيث تحملت تكلفة مكافحة الإرهاب لوحدها وبتواطؤ عدة دول ضدها. وبعد هجمات 11 سبتمبر 2001م انقلبت الموازين السياسية واكتسبت الجزائر في حربها ضد التهديدات الداخلية نوعا من الشرعية، وأصبح العالم يعتمد على الخبرة الجزائرية في المجال الأمني والاستخبازاتي والعسكري لتصدي لمصادر التهديدات والأخطار العابرة للحدود خاصة في مجال مكافحة الإرهاب الدولي، ومع التحولات التي جاء بها الربيع العربي زادت حدة وخطورة التهديدات الإقليمية، أصبح الأمن القومي الجزائري مهددا من الخارج، وبطرق مباشرة وغير مباشرة، وعلى مستوى كل الحدود تقريبا، وبنسب متفاوتة، خاصة في ظل تأزم وتفاقم الأوضاع الأمنية في دول الجوار، والذي يرجع لعاملين الأول الفشل الدولاتي في دول الساحل الإفريقي، والثاني سقوط الأنظمة السياسية في كل من تونس وليبيا ومصر، وما ترتب عن ذلك من آثار جدّ سلبية على الأمن الوطني في الجزائر. ، وبما أن أمن الجزائر أصبح مُهدَد من طرف مصادر توجد في دول الجوار، أدركت الدولة أن أمنها واستقرارها لا يتحقق بمجرد تامين إقليمها الجغرافي، بل يتعدى إلى الفضاءات الجيوسياسية القريبة منها وحتى البعيدة، بسبب تنامي الفواعل غير الدولاتية في الحركيات الأمنية، إذ لم يعد البعد الجغرافي يضمن الحماية المطلوبة للأمن، وأصبح من غير الممكن تحقيق أمن قومي بالنسبة للدول دون ضمان حدٍ أدنى من الاستقرار والتوازن الجيوسياسيين في الأقاليم والدول المجاور لها، لذلك تطلب الأمر التعاون وتنسيق بين قيادات الأركان للحفاظ على الأمن المشترك، ولكن في ظل فشل وهشاشة دول الجوار الإقليمي، خاصة على مستوى الحدود الصحراوية مع دول الساحل الإفريقي التي تعاني من تفاعلات أمنية حساسة، وبذلك وجدت الجزائر نفسها في مأزق أمني كبير، وهذا ما يجعلها الجزائر تتحمل تكلفة أمنها وأمن جيرانها عن طريق تقديم مساعدات لهذه الدول، مما يزيد من أعباء التصدي للتهديدات والأخطار المحتملة، ومن الناحية الاقتصادية هذه الدول أصبحت عبئ على ميزانية الجزائر من حيث تدفق اللاجئين والتهريب. ونظرا لشساعة مساحة الجزائر 2381741كلم$^2$ وطول حدودها

6343كلم، من غير الممكن ضبط كل حدود التراب الوطني .حيث أن التمرد والانفصال في مالي ، وهو ما هدد الوحدة الترابية لمالي والدول المجاورة بما فيها الجزائر والنيجر وبوركينافاسو وموريتانيا والسنغال، وما زاد من خطورة التهديد هو دخول الطرف الثالث في المعادلة الأمنية، والذي يتمثل في المؤامرة والتدخل الأجنبي، حيث تم الاستثمار في الصراع الاثني والقبلي والديني لافتعال أزمة بين الطوارق ودول المنطقة، وما الحرب التي قادتها فرنسا في مالي إلا بداية لمشاريعها ، وهو ما يطرح عدة تساؤلات تتعلق بالنفوذ الجيو-إستراتيجي للأمن الوطني وراء الحدود، لكن الجزائر تصدت للتدخل الأجنبي في دول الجوار، ولكن التطورات الإقليمية الأخيرة التي عرفتها ليبيا ودول الساحل، أثبت مدى تراجع الدبلوماسية الجزائرية في المنطقة، حتى الاتفاقيات الموقعة بوساطة جزائرية بين مالي والطوارق لم يتم احترامها،و تم التراجع عنها بسبب عدم مسؤولية وجدية طرفي النزاع، والتدخل الأجنبي، الذي لعب كل الأوراق السياسية لأجل تحييد الدور المحوري للجزائر، عن طريق محاولة توريطها في مستنقع الساحل، وفي حرب ليست حربها، والهدف الأساسي من ذلك هو الضغط على الحكومة الجزائرية لكي تتخلى عن مبادئ تبنتها في سياستها الخارجية منذ الاستقلال، هذه المبادئ التي أصبحت تعرقل وتضر المصالح الأمريكية والفرنسية والإسرائيلية والمغربية، خاصة فيما يتعلق بحق تقرير المصير، ودعم الشعوب المكافحة، ورفض تواجد القواعد العسكرية على التراب الوطني. على العموم سنحاول في هذه الدراسة تسليط الضوء على دور السياسة الجزائرية في مثل هذه النزاعات ، وتحليلها لمعرفة مدى تأثيرها على الأمن القومي الجزائري في بعده المغاربي والإفريقي ثم التطرق إلى الإستراتيجيات والسياسات الأمنية على مستوى الجزائر، لأجل مواجهة التهديدات.

## 1/مبررات اختيار الموضوع:

### ا-المبررات الموضوعية:

المبررات الموضوعية لدراسة نموذج السياسة الخارجية الجزائرية كونها تبرز من انجح السياسات على مستوى العربي والإفريقي. وهذا بعدما أصبح يعتمد عليها في تمثيل دور

القارة على مستوى المحافل الدولية، واهم الشركاء في حل النزاعات الاقليمية ومحاربة الإرهاب.

**ب-المبررات الذاتية:**

يرجع السبب الرئيسي لدراسة موضوع دور السياسة الخارجية الجزائرية في حل النزاعات الإقليمية إلى كون الظاهرة المدروسة موضوع حيد وجديد يستحق البحث وخاصة انه يتعلق بالبلد الجزائر ،إضافة إلى انه يحمل في طياته ثلاث مؤشرات تدل على أهميته بالنسبة للباحث والتي تتمثل في سياسة الجزائر الإقليمية ،تحليل النزاعات ،فعالية السياسة الخارجية الجزائرية.

2/**أهمية الموضوع:** تبرز أهمية الموضوع على المستويين العلمي والعملي.

**الأهمية العلمية:** محاولة فهم وتفسير وفهم البيئة الأمنية، وذلك بالاعتماد على المقاربات النظرية المتعلقة بفهم أسباب ومصادر التهديدات الإقليمية ومدى تأثيرها على أمن الدول، وبالاعتماد على فرضيات الدولة الفاشلة في العلاقات الدولية ويتطلب دراسة الدور الذي تلعبه السياسة الجزائرية في النزاعات الاقليمية .

**الأهمية العملية:** تكمن الأهمية العملية للموضوع في البحث عن طبيعة ومصادر التهديدات الإقليمية ومدى تأثيرها على الأمن الوطني الجزائري، ومختلف انعكاساتها الإقليمية والدولية إذ أصبحت تعد من أبرز التهديدات الأمنية الجديدة للجزائر، والتي مصدرها العمق الجنوبي لصحراء الجزائر المتمثل في منطقة الساحل الإفريقي، خاصة الأزمة الليبية، والأزمة في مالي، وما نتج عنها من زيادة كبيرة وتصاعد لهذه التهديدات والعمل على إبراز الواقع الأمني ومن ثم محاولة رصد مختلف الآليات المتبعة لمواجهة هذه التهديدات.

**3/اهداف الدراسة:**

تهدف دراسة موضوع دور السياسة الخارجية الجزائرية في حل الازمات الاقليمية في منطقة الساحل الافريقي بصفة عامة ومالي بصفة خاصة الى ازالة الغموض والجدل الذي يكتنف السياسة الجزائرية ودورها الريادي في حل ومعالجة النزاعات الاقليمية

**4/إشكالية الدراسة:** تناولنا بدراسة موضوع دور السياسة الخارجية الجزائرية في حل النزاعات الاقليمية نموذج ازمة مالي ، بإعتبار أن الجزائر تتمركز في موقع جغرافي يتميز بكثرة التهديدات خاصة الآتية من منطقة الساحل الإفريقي، بالإضافة إلى تداعيات الأزمة في مالي. واثر هذه التهديدات على المستوى الإقليمي المتمثل في الدائرة المغاربية والإفريقية الناتجة بفعل الأزمات البنيوية والفشل الدولاتي، مما يؤدي إلى نتائج وخيمة على الأمن في الجزائر بمختلف مستوياته، ومنه سننطلق من مسلَّمة بحثية تتمثل في كون أن هذه التهديدات الإقليمية ستشكل تحدياً أساسياً على امن الجزائر لذلك تستدعي طبيعة الموضوع صياغة الإشكالية على النحو التالي:

كيف ساهمت السياسة الخارجية الجزائرية في حل الأزمة في مالي؟

**5/الفروض العلمية:**

يرتبط حل الأزمة في مالي بمدى قدرة السياسة الخارجية الجزائرية على تفعيل دورها الدبلوماسي وخبرتها في التعامل مع الارهاب.

**الأسئلة الفرعية:**

ماهي محددات و ثوابت السياسة الخارجية ؟

ماهو اثر دور السياسة الخارجية الجزائرية على أزمة مالي وما انعكاسات دلك على الساحة الدولية؟

وكإجابة عن هذه التساؤلات نطرح الفرضيات التالية:

-يرتبط تحديد السياسة الخارجية لأي دولة بمعرفة اهم المحددات والثوابت التي تبني عليه كيانها.

-يرتبط دور الساسة الخارجية الجزائرية في ازمة مالي وانعكاسات ذلك على الساحة الدولية بحماية اقليمها وتحقيق استقرار كيانها.

**6/منهجية الدراسة** :لدراسة هذا الموضوع دراسة منهجية وعلمية تتماشى مع طبيعة البحث العلمي وظفنا المناهج التالية:

**المنهج التاريخي** :والذي نقوم فيه بتتبع التطورات التي تطرأ على السياسة الخارجية الجزائرية ،وكذلك تتبع الفترة التاريخية لجذور النزاع في مالي.

**المنهج الوصفي:** من اجل وصف المحددات الرئيسية للسياسة الخارجية الجزائرية المؤثرة في توجيه السلوك الدبلوماسي.

**منهج دراسة الحالة:**

لدراسة الدور الفعال للسياسة الخارجية الجزائرية في أزمة مالي ،وحالة الوساطة الجزائرية في قضية مالي .

**المنهج التحليلي:** لتحليل الأزمة في مالي، وتحديد أهم جوانبها وتبيان أهم الأحداث، وإبراز فعالية السلوك الخارجي للجزائر.

**المنهج المسحي** :من خلال هذا المنهج يمكننا إجراء عملية مسحية للمناطق التي تسيطر عليها نشاطات التهديدات الامنية المنظمة في دول الجوار الفاشلة دول الساحل الصحراوي.

و خلال هذه الدراسة تناولنا الاقترابات التالية:

**الاقتراب النسقي:** فالجزائر تحاول أمننة إقليمها و حمايته من التهديدات على شكل نسق إقليمي لدول الجوار .

**اقتراب صانع القرار:** خلال هذه الدراسة يحاول صانع القرار الجزائري علاج أزمة مالي من خلال التأكيد على فعالية السياسية الخارجية.

**اقتراب الدور:** فمن خلال هذا الاقتراب نحاول دراسة دور و تحليل السلوك السياسي الجزائري و الدعم اللوجيستي و المقاربة التنموية و الدبلوماسية و العسكرية لعلاج أزمة مالي.

**7/أدبيات الدراسة:** إن هناك بعض الدراسات السابقة التي تناولت التهديدات الأمنية الإقليمية من زوايا مختلفة، ولكن تركيزها وتخصصها في تهديد معين وإهمال التهديدات الأخرى.

فمِن الدراسات الأكاديمية نجذ مذكرة ماجستير تحت عنوان البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية التحديات والرهانات ، حيث حاول الباحث تحليل البيئة الأمنية المعقدة في منطقة الساحل الإفريقي بتطرقه في الفصل الأول إلى الإطار النظري لفهم الأمن في إفريقيا، وحاول تطبيق مفهوم الأمن الإنساني على القارة ودراسته كأحد مصادر التهديد للأمن الجزائري، وفي الفصل الثاني قام بدراسة نموذج نزاع الطوارق ودور الدبلوماسية الجزائرية في إحتوائه، وفي الفصل الثالث تطرق إلى تعقد البيئة الأمنية أما من ناحية المراجع، فنجد كتاب الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الإثيوبية–الإريترية ، حيث حاول الكاتب التطرق إلى مشكلة النزاعات الحدودية نتيجة للحدود الموروثة عن الإستعمار، مع إبراز دور الدبلوماسية الجزائرية في حل بعض النزاعات الإفريقية– الإفريقية خاصة إدارة الحرب الإثيوبية– الإريترية. أما من حيث الدوريات فنجد مؤسسة كارنيغي حيث يركز الكاتب رشيد التلمساني في أبحاثه على دور السياسة الخارجية الجزائرية وقضايا الأمن في منطقة الساحل.

**8/نطاق الدراسة:**

لقد كان الدور الجزائري في معالجة الازمة مالي فعالا ولايزال ،رغم كل الصعوبات و العراقيل التي وجهت لها ،حيث بدأت اللقاءات منذ عام 1991،الى تجدد منذ الازمة في 2012 الى اليوم. فالجزائر تلعب دور الوساطة في مالي بهدف احلال السلم والامن و الاستقرار في هذا البلد.

**9/هيكلة الدراسة** :إن محاولة الإجابة عن الإشكالية المطروحة، اقتضت منا خطة تستجيب وتتوافق مع المنحى العام الذي تتخطاه هذه الدراسة، وطبعا كل هذا يستند إلى إطار مرجعي، يعتبر بمثابة المرشد والموجه، وهو الإطار النظري، الذي كان فصل البدء . لموضوع البحث المراد دراسته، لأجل ذلك، جاء تقسيمنا لخطة الدراسة الى ثلاثة فصول فحاولنا في الفصل الأول التطرق الى الاطار النظري للسياسة الخارجية بشكل عام، حاولنا معالجته من خلال مبحثين ، تناولنا في المبحث الأول ماهية السياسة الخارجية

وعلاقتها بالمفاهيم الاخرى وتحدثنا في المبحث الثاني عن مفهوم الازمة الاقليمية وكيفية ادارتها. اما الفصل الثاني تطرقنا الى النشاط الدبلوماسي الجزائري سيكون محاولة للاقتراب من الدور الذي تلعبه السياسة الخارجية الجزائرية في حل ازمة مالي،وقمنا بتقسيم الفصل الى مبحثين :تطرقنا في المبحث الاول الى السياسة الخارجية الجزائرية وتحدثنا في المطلب الاول عن اولويات السياسة الجزائرية وفي المطلب الثاني تناولنا رهانات السياسة الخارجية وفي المطلب الثالث تطرقنا اهم سماتها وفي المطلب الرابع تحدثنا عن اهم محددات السياسة الخارجية الجزائرية . وتطرقنا في المبحث الثاني الى الوساطة الجزائرية في النزاع المالي وحاولنا الالمام بكافة المعلومات حول السلوك الجزائري وموقفه اتجاه ازمة مالي، وحاولنا تقييم دور السياسة الخارجية الجزائرية من اجل احتواء مجمل النزاعات الاقليمية والسعي الى حلها بصفة نهائية او على الاقل الحد منها .

أما فيما يخص الفصل الثالث تعرضنا الى الحديث عن منطقة الساحل الافريقي عموما وازمة شمال مالي خصوصا، وتطرقنا الى التدخل الخارجي في المبحث الثاني، حاولنا في المبحث الاول التطرق الى طبيعة الازمة في مالي وتداعياتها في المطلب الاول اما في المطلب الثاني تم التحدث عن مقاربة ازمة الساحل الافريقي ، وفي المطلب الثالث تطرقنا الى التدخل الفرنسي وانعكاساته والتدخل الامريكي في المطلب الرابع. وختمنا موضوع الدراسة بحوصلة مفادها ان السياسة الخارجية الجزائرية لها الدور الفعال والايجابي اتجاه القضايا والنزاعات الاقليمية ذلك من اجل حماية امنها القومي وتحقيق الاستقرار داخل اقليمها.

**10/ صعوبات الدراسة** :تمثلت الصعوبات التي واجهَتْنا في قلة المراجع خاصة في الإطار التطبيقي وفيما يتعلق الموقف الجزائري اتجاه الازمة والحرب في مالي، كوْن الموضوع حديث الساعة، وتم التغلب على هذه الصعوبات بالاعتماد على المقالات ومراكز الدراسات الإستراتيجية، ومُسايرة تطور مجريات الأحداث عبر وسائل الإعلام بأنواعها، من أجل

الحصول على أكبر كمية ممكنة من المادة العلمية، وبالتالي المساهمة في توفير مراجع تتعلق بالازمة في مالي .

أصبحت السياسة الخارجية محور اهتمام في الساحة الدولية، وهذا تزامن مع التطورات والتحولات التي حصلت خاصة بعد الحرب الباردة، حيث أضحى تحليل السياسة الخارجية يتطلب الإلمام بكل المعطيات لدراسة هذا الموضوع.

## المبحث الأول: ماهية السياسة الخارجية

لقد شملت السياسة الخارجية تعاريف متنوعة ومفاهيم متعددة ،نظرا لتعدد المكونات والعناصر التي تدخل في تركيبها كالأهداف والوسائل والمحددات والتوجهات والأدوار من جهة ،والى التداخل الكبير بينها وبين المفاهيم المشابهة لها كالعلاقات الدولية والدبلوماسية والسياسة الداخلية والإستراتيجية.

### المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية

لا يوجد اتفاق جامع مانع لتحديد تعريف موحد لمفهوم السياسة الخارجية ،حيث ان هذا المفهوم يعاني من غياب وجود نظرية شاملة ،إلا أن ذلك لا يمنع من الخوض في جملة من التعريف لمحاولة الوصول إلى فهم معنى السياسة الخارجية.

السياسة الخارجية :هي مجموعة الأعمال التي يقوم بها جهاز متخصص لدولة لتسيير علاقاتها مع دول أخري أو أطراف دولية أخري .ونستنتج من ذلك أن السياسة الخارجية هي جزء من السياسة العامة لهذه الدولة أو الشكل الذي تسير به دولة علاقاتها مع دول أخري ، فدراسة السياسة الخارجية تقتصر علي ظاهر القرار سياسي للدول الخاص بعلاقاتها الخارجية وتعاونها الدولي. وهناك من يعرف السياسة الخارجية على أنها: إحدى أهم فعاليات الدولة التي تعمل من خلالها لتنفيذ أهدافها في المجتمع الدولي. وتعتبر الدولة هي الوحدة

الأساسية في المجتمع، وهي المؤهلة لممارسة السياسة الخارجية بما تملكه من مبدأ السيادة والإمكانيات المادية والعسكرية.[1]

1:محمد السيد سليم, تحليل السياسة الخارجية, القاهرة: ط1، مكتبة النهضة المصرية ، 1996 ، ص62.

فيعرف بعض الدارسين السياسة الخارجية تعريفاً العمومية ومن أمثلة هذه التعريفات التعريف الذي يقدمه حامد ربيع إذ يعرف السياسة الخارجية بأنها جميع صور النشاط شديد الخارجي, حتى ولو لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية، إن نشاط الجماعة كوجود حضاري والتعبيرات الذاتية كصور فردية للحركة الخارجية تنطوي وتتدرج تحت هذا الباب الواسع الذي نطلق عليه اسم السياسة الخارجية[1]

بينما يذهب د. محمد السيد سليم إلى ربط السياسة الخارجية بمجموعة من الأبعاد فهي لديه عبارة عن برنامج العمل العلني الذي يختار الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل المتاحة من اجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي وطبقاً لهذا التعريف فان السياسة الخارجية تنصرف إلى مجموعة أساسية من الأبعاد الوحدوية والرسمية والعلنية والاختيارية والهدفية والخارجية والبرنامجية[2]

أما د. فاضل زكي محمد فيعرف السياسة الخارجية بأنها الخطة التي ترسم العلاقات الخارجية لدولة مع غيرها من الدول[3]

ويذهب د. احمد نوري ألنعيمي إلى القول بان السياسة الخارجية لأية دولة تعكس وجود عملية ديناميكية تأخذ في الاعتبار المصلحة القومية والظروف البيئية الدولية والتي تترجم إلى' واقع ملموس ومن خلال الأداة الدبلوماسية.[4]

وهكذا يمكن القول أن السياسة الخارجية تمثل الخطة التي ترسم التوجهات الخارجية للوحدة الدولية والتي تطب عملياً من خلال السلوك الخارجي لتحقيق أهداف في البيئة الدولية.

1: محمد السيد سليم, المرجع بيق ذكره, ص62 .

2:شفي فاضل زكي محمد, السياسة الخارجية وأبعادها في السياسة الدولية, بغداد: مطبعة شفيق للنشر والتوزيع, 1965, ص23 .

3: احمد نوري النعيمي, السياسة الخارجية, مطبعة جامعة بغداد, بغداد, 2006, ص21 .

4:مازن إسماعيل الرمضاني, السياسة الخارجية, مطبعة دار الحكمة, بغداد, 1996, ص69

فالسلوك الخارجي لأية وحدة دولية تحكمه ثالثة أبعاد أساسية هي, البعد الهدفي والبعد الخارجي والبعد التأثيري, وهو ما يميز الحدث في السياسة الخارجية عن الحدث في السياسة الداخلية, برغم صعوبة الفصل بين السياستين من الناحية العملية وذلك لوجود ارتباط وثيق بينهما فرضته التطورات التي حدثت على المجتمع الدولي, فضلا عن أن كلا من السياستين الداخلية والخارجية هو نتاج لعملية صنع القرار في الوحدة الدولية, والذي يملك القرار الداخلي سواء أكان فرداً أم جماعة يملك أيضا صنع القرار الخارجي, ولكن هذا الارتباط أو عدم إمكانية الفصل بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية يجب أن ينظر إليه في الدائرة العملية, أما من الناحية النظرية فان السياسة الخارجية كظاهرة لها بعد مفاهيمي يميزها من الناحية التحليلية عن باقي الظواهر[1] .

وهذا لا يعني عدم وجود تكامل السياسة الخارجية مع بعض الجوانب فالدبلوماسية والسياسة الخارجية هما جانبان متلازمان ومتكاملان وال تستطيع بدونهما أية دولة أن تتعامل مع غيرها من الدول, وإذا كانت السياسة الخارجية تشكل الخطة المرسومة لتوجيه العلاقات الخارجية للدولة , فان الدبلوماسية هي عملية تنفيذ لهذه الخطة, ذلك أن الدول الحديثة تخطط لنفسها خطة بعيدة وقريبة المدى بما يتف ومصالحها, وهذه الخطة القومية الشاملة التي تمثل الاستراتيجية القومية الشاملة تتفرع عنها استراتيجيات فرعية من سياسية واقتصادية وعسكرية. وان الجزء المتعلق بتوجيه العلاقات الخارجية هو الإستراتيجية السياسية الخارجية الذي تعبر السياسة الخارجية عن خطوطها والمرتكزات التي تحتويها السياسة الخارجية وتضعها موضع التطبيق والتنفيذ وتقع مهمة تطبيق السياسة الخارجية في الأوقات السلمية على عاتق الممثلين والمبعوثين الدبلوماسيين أما في الأوقات اللاسلمية فان الدولة تتخذ من وسائل استخدام القوة أو التهديد لتحقيق أهدافها ومصالحها[2].

1:فاضل زكي محمد, الدبلوماسية في عالم متغير, بغداد: دار الحكمة للطباعة والنشر, 1996,ص. ص21- 29.

2: زايد عبيد مصباح السياسة الخارجية، مالطا: منشورات.-ELGa،1994،ص.15-16

و بصفة عامة فإن السياسة الخارجية، و بعيدا عن إشكاليات وضع مفهوم مستقر و موحد، تعبر عن مجموع الأهداف المراد الوصول إليها من خلال وسائل متاحة و قنوات معينة، يمكن لها التأثير من أجل تحقيق تلك الأهداف. لتكون السياسة الخارجية عبارة عن: كل تجميعي لمجموعة التوجهات و الأهداف و الالتزامات التي تحركها وسائل لتمويلها و تحويلها إلى سلوك أو فعل خارجي[1].

## المطلب الثاني: المفاهيم المرتبطة بالسياسة الخارجية

ويتداخل تعريف السياسة الخارجية مع بعض المفاهيم الأخرى حيث تعتبر كلا من الدبلوماسية والاستراتيجية أدوات لتنفيذ السياسة الخارجية، تعتمد الأولى على الإقناع بينما ينطوي عمل الثانية على استخدام وسائل أخرى قد تكون عسكرية، وكلاهما يسعى لتحقيق أهداف السياسة الخارجية بأقل تكلفة ممكنة، وبالتالي فمجاعتهما تنعكس بشكل ايجابي على السياسة الخارجية وقصورهما يؤدي إلى ضعف السياسة الخارجية وتبعيتها.[2]

وهناك علاقة بين السياسة الخارجية والسيادة فالدولة التي لا تملك سيادة تامة لا تمارس سياسة خارجية محبذة ومعينة، وعمليا كلما زادت التبعية يتقلص مجال السياسة الخارجية كنتيجة آلية لتقلص مجال السيادة كما أن الدول القوية تسيطر على السياسة الخارجية للدول التابعة لها ويعتبر مجال العلاقات الدولية أوسع وأشمل من مجال السياسة الخارجية لوجود عوامل وقوى مؤثرة أخرى ولذا فهي تتشكل من مجموع السياسات الخارجية للدول، حيث تحضر السياسة الخارجية داخل إقليم الدولة لتحقيق أهداف خارجية محددة، أما العلاقات الدولية فهي تقع خارج إقليم الدولة ولتحقيق أهداف عامة، فعلم العلاقات الدولية يعنى بما هو كائن السياسة أما الخارجية فتعنى بما يجب أن يكون كائن .[3]

---

1: حسين بوقارة. محاضرة تحت عنوان :مفهوم الساسة الخارجية ، ألقيت على طلبة العلوم السياسية، قسم ماجستير، في مقياس السياسة الخارجية المقارنة. جامعة قسنطينة،2003.

2:محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية،بيروت:ط2،دار الجيل للنشر والتوزيع ،2001،ص..54

1:فتحية النبراوي. محمد نصر مهنا، أصول العلاقات السياسية الدولية الإسكندرية: منشاة المعارف للنشر والتوزيع، 1985، ص.421

ويبين هاورد ليتنزل التداخل الكبير بين السياسة الخارجية والسياسة العامة حيث أن المواطنين لهم اهتمامات بالاتجاهات البيئية العالمية والتي قد تكون لها تأثير مباشر على حياتهم الخاصة، ويسرد مثال الأزمة النفطية في السبعينات على إثر حرب 1973 بين العرب وإسرائيل حيث تحركت الكثير من الدول خاصة اليابان وأوروبا إلى الولايات المتحدة للتدخل حين أضحى وضعهم الاقتصادي ومستويات معيشتهم متأثرة بالأحداث الدولية.[1]

إن السياسة الخارجية تعني لعب الدولة لأدوار على المسرح الدولي ولذا فإن نشاط أي دولة في العلاقات الدولية يحدد إدراكها وتصورها للدور المفترض أن تقوم به وقد يكون للدولة أكثر من تصور لدور معين حسب العلاقات التي تقيمها في النظام الدولي، كما أن الدور قد يتغير مع مرور الوقت ومع حدوث تحول في القيادة السياسية سواء على مستوى الأشخاص أو الاتجاهات، ويرى كارل هولستي ان صناع السياسة الخارجية يميلون إلى إدراك تصور لعدة أدوار في نفس الوقت حيث تتداخل عوامل داخلية وخارجية في صناعة هذه الأدوار.[2]

إن السياسة الخارجية تعني لعب الدولة لأدوار على المسرح الدولي ولذا فإن نشاط أي دولة في العلاقات الدولية يحدد إدراكها وتصورها للدور المفترض أن تقوم به وقد يكون للدولة أكثر من تصور لدور معين حسب العلاقات التي تقيمها في النظام الدولي، كما أن الدور قد يتغير مع مرور الوقت ومع حدوث تحول في القيادة السياسية سواء على مستوى الأشخاص أو الاتجاهات، ويرى كارل هولستي أن صناع السياسة الخارجية يميلون إلى إدراك تصور لعدة أدوار في نفس الوقت حيث تتداخل عوامل داخلية وخارجية في صناعة هذه الأدوار.[3]

1: H. Lentner, "Public Policy and Foreign Policy: Divergences, Intersections, Exchange", Review of Policy Research, Volume 23, Number 1 2006،p.171.

2 :Lisbeth A ggestam " R ole Conceptions and the politics of I identity in Foreign policy"،arena working 1 Papers, WP 99 in,8/ : http://www.arena.uio no. /publications/wp99_ .8 htm

3:المرجع نفسه.

، ومن أمثلة الأدوار التي قد تتبناها الدولة كسياسة رسمية حامي المنطقة كدور الولايات المتحدة في أمريكا اللاتينية، والمحب للسلام والمتميز عن حلفائه والحليف الموثوق، والنموذج أو قلعة الثورة الذي قامت به كوبا من خلال تأييدها للحركات الثورية ومحاولة تصدير نموذجها الشيوعي [1].

## 1-السياسة الخارجية والسياسة الدولية:

تشكل الساسة الخارجية جزء من السياسة الدولية ويظهر هذا جليا من خلال دلك التفاعل الموجود بينهما ،فالدكتور حامد ربيع يعرف السياسة الدولية بأنها التفاعل الذي يحدث الصدام والتشابك المتوقع والضروري نتيجة لاحتضان الأهداف والقرارات التي تصدر من أكثر من وحدة سياسية واحدة. ومن خلال هذا التعريف نخلص إلى ما يلي:

-إن الساسة الدولية تفترض وجود علاقات تقاطعية تفاعلية بين أكثر من دولة واحدة وليس دلك التقاطع الموجود بين أكثر من كتلة واحدة من التكتلات الدولية.

-إن السياسة الدولية لا تقتصر على العلاقات بين الدول بمعنى ليس العلاقات التي تقوم على أسس رسمية بين أشكال النظام السياسي الرسمي فحسب، بل العلاقات بين مختلف أشكال التنظيمات غير الرسمية، وهذا يعني ان السياسة الدولية تقوم على التنظيمات غير الحكومية كالاتحادات العالمية للعمال والجمعيات الدولية العلمية إضافة إلى أن المنظمات الدولية الحكومية تشكل جزءا من السياسة الخارجية لكن تتضمن عنصرا مستقلا عنها.

-لدلك فالسياسة الخارجية هي عنصر من عناصر السياسة الدولية ،ولكن ليس بوصفها تعبيرا من أهداف محلية وإنما بوصفها نموذجا من نماذج السلوك الدولي.[2]

1:ناصيف يوسف حتي النظرية في العلاقات الدولية ،بيروت: دار الكتاب العربي،1985،ص.ص..175-172

2:ربيع حامد، نظرية الدعاية الخارجية، القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة للنشر والتوزيع،1969،ص.13.

أما جوزيف ناي فانه يعف الساسة الدولية بأنها سياسة تنشا في غياب ساسة مشتركة أو سياسة بين كيانات ليس لها حاكم عام ،وهكذا يطلق على الساسة الدولية عادة إنها فوضوية انار كية.وكما تعني كلمة ملكية حاكم واحد وتعني كلمة فوضوية عدم وجود أي حاكم ,وتعد السياسة الدولية نظاما للاعتماد على الذات.[1]

ويعرف الدكتور فاضل زكي محمد السياسة الدولية بأنها تلك العملية السياسية المتفاعلة التي تجري على صعيد محلي أو داخلي ،والسياسة الدولية بكلمة موجزة هي حصيلة تفاعل السياسات الخارجية.[2]فالتمييز بين الساسة الخارجية والسياسة الدولية يبدو واضحا من خلال أن السياسة الخارجية هي امتداد للسياسة الداخلية، والسياسة الدولية هي مجموع المبادئ المرتبطة بالنشاط الدولي.

## 2-السياسة الخارجية والاستراتيجية:

يشير مصطلح الاستراتيجية إلى مدلول فن القتال كونها تتصف بالديناميكية والنشاط فهي عبارة عن عمل فعل معين في مجال من المجالات المختلفة في السياسة ،وعلى هذا الأساس فان المعنى الواسع لها يقترن بالسياسة. أما المعنى الضيق يتعلق باقترانها بالقيادة، ليتسع مفهوم الاستراتيجية ليتضمن فعاليات سياسية واقتصادية واجتماعية في إطار العلوم الاجتماعية، فأصبح يشتمل على أكثر من معنى لهذا المصطلح.[3]

1:الابن جوزيف ناي سو ،المنازعات الدولية مقدمة للنظرية والتاريخ، ترجمة دكتور احمد أمين الجمل ومجدي كامل،القاهرة:الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية ،ص.17.

2:محمد فاضل زكي، السياسة الخارجية وأبعادها في الساسة الدولية، مرجع سبق ذكره. ص.29.

3:نعمة كاظم هاشم ،الوجيز في الإستراتيجية،بغداد:شركةاياد للطباعة الفنية،1988،ص.56.

يعرف كلاوزفيتش الاستراتيجية بأنها فن استخدام المعارك وسيلة للوقاية من الحرب ،بمعنى أن الاستراتيجية تضع مخطط الحرب وتحدد التطور المتوقع فيها التي تتألف منها الحرب ،كما تحدد الاشتباكات التي تقع في كل معركة.[1]

وفي الحقيقة أن معنى الاستراتيجية في الوقت الحالي اخذ يحتوي على جوانب سياسية واقتصادية وفنية ودعائية وغيرها وبهذا المعنى دخلت الاستراتيجية المعاصرة حيز التخطيط الاقتصادي والسياسي لتكون الاستراتيجية الاقتصادية والإستراتيجية السياسية.

أما من حيث عملية صنع ، فان الإستراتيجية هي بمثابة الإطار العام الذي يضبط قواعد سلوك أصحاب القرار للوصول إلى القرار النهائي ،ومن هنا يمكن التمييز بين القرارات الإستراتيجية والقرارات التكتيكية أو الفرعية ،فيما يخص القرار الاستراتيجي فهو ذلك القرار الأساسي الذي يحمل خصائص السياسة العامة للدولة وليس وجها أو خاصية فرعية عنها ، كماهو الحال بالنسبة للقرارات الفرعية أو الروتينية[2].

### 3-السياسة الخارجية والدبلوماسية:

تعتبر الدبلوماسية أداة تنفيذ السياسة الخارجية، فالدبلوماسي هوا لذي يقوم بتنفيذ الخطة التي يرسمها رجل السياسة في الدولة في أوقات السلم إلا أن هذا لا يعني بان الدبلوماسية في تنفيذها للسياسة الخارجية لا تلجا إلى نوع من الصراع السياسي وأثاره. و هذا ما يطلق عليه بعض الكتاب بالدبلوماسية السرية التي تعني قيام الدبلوماسي على إفساد علاقة الدولة المعتمد لديها الدبلوماسي بدولة أخرى ، وفي حالة إخفاق تلك الأساليب السرية ،ومن الممكن للدولة إن تلجا إلى استخدام الأدوات القتالية لتحقيق أهدافها في السياسة الخارجية [3] ونستنتج مما سبق أن السياسة الخارجية تمثل الجانب التشريعي في الدولة في حين تدخل الدبلوماسية

---

1:ليدل هارت ، الاستراتيجية وتاريخها في العالم،بيروت:ط2،ترجمة هيثم الأيوبي دار الطليعة للنشر والتوزيع،1978،ص.274.

2 : منصف السليمي، القرار السياسي الأمريكي، باريس: مركز الدراسات العربي الأوربي ، 1997، ص.ص.93-94.

3:فودة عز الدين ،النظم الدبلوماسية ،القاهرة :مكتبة الآداب للنشر والتوزيع،1989,ص.65.

في إطار التنفيذ ،إن السياسة الخارجية تكون في الأنظمة الديمقراطية من الأمور التي يقررها رئيس الوزراء بموجب الأنظمة السياسية بعد موافقة المجالس الانتخابية منها ،لذلك فتنفيذ هذه السياسة التي توصف بالدبلوماسية هو من اختصاص أصحاب الخبرة وأهل الحكمة في وزارة الخارجية.[1]

يعتبر مصطلح الدبلوماسية من أكثر المفاهيم تداخلا وانسجاما بالسياسة الخارجية حيث أن كثيرا ما نستخدم الدبلوماسية بمعنى شامل وواسع يحتوي ويتضمن صنع وتنفيذ السياسة الخارجية أما في معناها الفني فعي عبارة عن عملية الاتصال بين الحكومات.[2]

**4-السياسة الخارجية والسياسة الداخلية:**

هناك علاقة وطيدة بين السياسة الخارجية و السياسة الداخلية ويتجلى ذلك من خلال تأثر بعضهما البعض ويتضح ذلك من خلال ما كتبه غري غوري فلاين المدير المساعد للمؤسسة الأطلسية للشؤون الدولية قائلا:لايمكن فصل السياسة الداخلية عن السياسة الخارجية في عالم اليوم.[3]

وعلى الرغم من العلاقة الموجودة بينهما الا ان هذا لا يمنع من وجود نقاط اختلاف تتمثل فيما يلي:

1-الأهداف الرئيسية لكل من السياسة الخارجية والداخلية تختلف ذلك لان محور السياسة الخارجية يدور حول البقاء والدفاع و الحماية ،فمجموعة عناصرها لها علاقة مع عناصر السياسة الداخلية كالتجارة الخارجية و الإنفاق الدفاعي التي لها ثقل واضح على الرخاء ومستوى المعيشة ،ولكنها تؤخذ من زاوية مختلفة.

1:هارولد نيكول سون ،الدبلوماسية، القاهرة: ترجمة محمد مختار الزقزوقي،مكتبة الانجلو المصرية للنشر والتوزيع،1957،ص.43.

2ibid.

3:مرل مارسيل السياسة الخارجية ،ترجمة خضر خضر،جذوس برس ، ،ص.152.

2-حدود العمل للسياستين مختلفة من حيث تحديد مصادرها ولكن الدولة داخليا لها السيطرة التامة على مستوى الأفراد والجماعة ،في حين تتصدى هذه الحكومة في السياسة الخارجية خاصة الإرادات حيث توجد صعوبة في التوفيق بينهما.

3-في السياسة الداخلية،من الممكن وجود بعض الشك على التحقق الفعلي و الوجود الفعلي للرخاء العام والرفاه المشترك. [1]

4-الاهتمامات المركزية للسياسة الخارجية تدور حول مسالة احتكار الدفاع والدبلوماسية والحكومة تقوم بوظيفة التنمية أكثر من السياسة الداخلية وكذلك في قضايا الشؤون الخارجية تمهل الأفراد والعشائر بصورة عامة إذ لا تمنح لهم قوة في هذا المجال.

5-يتطلب العمل الداخلي بناء وإدامة القوة التي قد تبذل خارجيا.

6-يتطلب النشر الخارجي للقوة ضمان الشؤون الداخلية للدولة إلى درجة أن لا تقرر السياسة الداخلية أعمالها من قبل الدول الأخرى.

**المطلب الثالث: أهداف ومتغيرات السياسة الخارجية**

**اولا:أهداف السياسة الخارجية**

يقصد بالهدف في السياسة الخارجية الغايات التي تسعى الوحدة الدولية إلى تحقيقها في البيئة الدولية, والهدف في السياسة الخارجية لأية وحدة قد يتغير من حقبة زمنية إلى أخرى من حيث القيمة ،أو قد يتغير إلى وسيلة

ونستطيع أن نعرف الأهداف في السياسة الخارجية بأنها تصور الدولة المستقبلي في الشأن الخارجي ،والقواعد المستقبلية التي تنفذها الحكومات من خلال صناعة قراراتها الخارجية للتأثير خارج الحدود ولتغير سلوك الدولة الأخرى ،والأهداف ربما تكون جامدة جدا وربما

1:Fränkel josephk,national interest,printed in Great Brittan ,1970,p.p.38-39.

تكون اقل جمودا عند رسم التصورات، وبعض الأهداف تبقى مدة طويلة حتى تتحقق وأهداف أخرى تتغير من شهر إلى شهر، وبعض الأهداف تؤثر على الدولة كالأهداف التي تتعلق بالجانب الأمني الخارجي وبعض الأهداف تؤثر على جزء صغير من مصالح المجتمع، مثل بعض الأهداف التي تتعلق بقضايا اقتصادية وأيضا بعض المسائل السياسية.

وهناك أكثر من تصنيف لأهداف في السياسة الخارجية, إلا أنها في العموم تتمحور حول التصنيف الثلاثي الآتي[1]:

الأهداف بعيدة المدى: وتعكس هذه الأهداف تصوراً فلسفياً أو عاماً عند وحدة دولية معينة لمحيطها, والتي تقوم الدولة عادة بتعبئة قدراتها لاستثمارها من اجل خدمة هذه الأهداف , وتعكس هذه الأهداف رؤية معينة لبنية النظام الدولي ويغلب عليها الطابع المثالي, كهدف دعم السلام العالمي والعمل من اجل الرفاهية الاجتماعية.

الأهداف المتوسطة: وهذه الأهداف تفرض أحداث تغيير في البيئة الخارجية للدولة, والأخيرة يتوجب عليها الالتزام بها, والمثال على مثل هذه الأهداف بناء النفوذ السياسي في العلاقات الخارجية, والقيام بدور متميز في البيئة الداخلية.

الأهداف المحورية: ويساوي تحقيق هذه الأهداف وحمايتها وجود الدولة أو النظام ذاته بحيث قد تكون علة وجود الدولة أحيانا كالسيادة الوطنية, وحماية الحدود والأمن القومي, ولذلك توظف الدولة لها كافة الإمكانات والمقدرات التي تمتلكها .

: فإن كل دولة تلجأ تبّني إلى أهداف معينة في تعاملها مع النظام الدولي و سخر جميع الإمكانات و الوسائل لتحقيقها و تتلخص الأهداف التي يمكن تحقيقها فيمايلي[2]:

1: ناصيف يوسف حتي ،مرجع سبق ذكره ، ،ص.175.

2:مقلد إسماعيل صبري ، العلاقات السياسية الدولية ، الدراسة في الأصول و النظريات ، الكويت :مطابع مقوري للنشر والتوزيع، 1979، ص 27.

ا/حماية السيادة الإقليمية.

ب/التوسع وتنمية مقدرة الدولة من القوة.

ج/زيادة مستوى الثراء الاقتصادي للدولة

د/الدفاع عن إيديولوجية الدولة أو العمل على نشرها في الخارج.

هـ/دعم التراث الثقافي و المحافظة عليه و نشر اللّغة.

**ثانيا: متغيرات السياسة الخارجية:**

سنحاول فيما يلي التطرق إلى دور هذه المتغيرات ومدى تأثيرها في تفسير السلوك الخارجي للدولة ، و يمكن إدراج هذه المتغيرات كما يلي: المتغيرات الفردية. المتغيرات النخبوية. المتغيرات السياسية. المتغيرات المجتمعية. المتغيرات الثقافية والمتغيرات الاقتصادية. متغيرات الربط.

**1/المتغيرات الفردية:**

تتضمن المتغيرات الفردية أو الشخصية حسب شابيرو و ما كفون السمات الشخصية للأفراد الذين يصنعون السياسة الخارجية، كذلك تعرف بأنها مجموعة الدوافع الذاتية و الخصائص الشخصية للقائد السياسي أو القادة السياسيين الذين يصنعون السياسة الخارجية[1]، و تشمل هذه السمات و الخصائص معتقداتهم قيمهم، خبرتهم، صفاتهم، تكوينهم الاجتماعي، و كذلك إدراكهم[2].

1:محمد السيد سليم، مرجع سبة ذكره، ص.137.

2:ناصيف يوسف حتي، مرجع سبق ذكره،ص.202.

كما أكد ريتشارد سنا يدر، و غيره من الباحثين، على حقيقة أنه مهما كانت العوامل المحددة للسياسة الخارجية فإن أهميتها تتحدد من خلال إدراك صانعي السياسة الرسميين[1].لذا فالفعل الصادر عن الدولة يقوم به في الواقع أشخاص و بالتالي فهم و استيعاب هذا الفعل يتطلب النظر إلى محيط صناعة القرار من خلال إدراك صناع القرار لمحيطهم – الخارجي أو الداخلي– و ليس من خلال المراقب الموضوعي أو الحيادي[2].

هناك مجموعة من المواقف لبعض الدارسين، تجعل من دور صانع القرار بمثابة الدور الرئيس في صنع تلك السياسة، بحيث يذهب **كريستوفر هيل** إلى أنه حتى في المجتمعات المفتوحة يمكن للشخصية القوية لرئيس الدولة ووجهات نظره الشخصية أن تفسر نسبة كبيرة من السلوك الدولي للدولة،[3]و يمكن إجمالها في ما يلي[4]:

- كلما ازداد اهتمام صانع القرار بشؤون السياسة الخارجية، ازداد أثر العوامل الشخصية في عملية صنع السياسة الخارجية كالسياسة الخارجية الروسية فالرئيس بوتين يهتم بما يحدث في الخارج.
- كلما قويت سلطة اتخاذ القرار التي يتمتع بها صانع القرار، ازداد اثر المتغيرات الشخصية في عملية صنع السياسة الخارجية هذا ما ينطبق على مكانة الرئيس الروسي بوتين و ما يتمتع به من صلاحيات واسعة النطاق والتي مكنته من فرض توجهاته الشخصية على القرار الخارجي.

1:جنس لويد، تفسير السياسة الخارجية،الرياض:ترجمة محمد بن احمد مفتي محمد السيد سليم،عمادة شؤون جامعة الملك سعود للنشر والتوزيع، 1989، ص 8.

2:ناصيف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، مرجع سبق ذكره.ص 177.

2:عديلةمحمد الطاهر، أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية، "رسالة الماجيستير في العلاقات الدولية"، جامعة قسنطينة:2005،ص32.

4:جنس لويد، مرجع سبق ذكره،.ص..ص.16..18.

- كلما ارتفع هيكل صنع القرار، ازداد اثر المتغيرات الشخصية في عملية صنع السياسة الخارجية.

- كلما كانت مواقف صنع القرار غير روتينية، ازداد اثر المتغيرات الشخصية في عملية صنع السياسة الخارجية .و من المواقف غير الروتينية اتخاذ المواقف في حالة الأزمات.

- كلما اتسمت المواقف المتخذة بالغموض، و عدم التوقع، ازداد اثر المتغيرات الشخصية في عملية صنع السياسة الخارجية، بحيث تتسم المواقف المذكورة بضعف المعارضة السياسية للخيار الذي يتبناه القائد السياسي، و ذلك نتيجة لغموض الموقف أو عدم توقعه. و عن أبدى بعض الأفراد اهتماما بالقضية فإن تضارب المعلومات سيقلل من قدرتهم على تقديم براهين تقنع صانعي القرار بالعدول عن الخيار الذي يميلون إلى اتخاذه.

لذلك يتفاوت تأثير المتغيرات الشخصية على صنع السياسة الخارجية طبقا للظروف التي تصنع في إطارها السياسة.[1]

**2:/المتغيرات السياسية:**

تشمل مظاهر الفعالية السياسية العامة من حيث طبيعة الفواعل السياسية الغير رسمية و مدى شكل تأثيرها على المسار السياسي للدولة، و تتضمن النظام الحزبي في الدولة، الأدوار التي تقوم بها الأحزاب و جماعات الضغط، الرأي العام و الإعلام..، و مستوى التطور السياسي في الدولة و طبيعة و أنماط النزاعات السياسية الداخلية[2]. و في هذا السياق يمكن حصر أهم هذه الفواعل المؤثرة على السلوك الخارجي فيما يلي:

1:جنس لويد،المرجع نفسه، ص.19.

2:ناصيف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية ، مرجع سبق ذكره ص 203.

أ- الأحزاب السياسية:

يذهب بعض دارسي السياسة الخارجية إلى اعتبار الأحزاب السياسية التي تملك ممثلين في السلطة، ذات تأثير بالغ على توجهات و طبيعة السياسة الخارجية، فكلما ازداد نفوذه الحزب في البرلمان أو السلطة التنفيذية مثلا ازداد تأثيره على السياسة الخارجية خاصة داخل النظم الديمقراطية، كذلك شكل التنظيم الحزبي، نظام الحزب الواحد أو نظام الثنائية، أو التعددية الحزبية، يحدد ظروف تأثير هذه الأحزاب على صناعة القرار الخارجي.

عموما فالأحزاب السياسية تختلف من حيث هياكلها و وظائفها من نظام لآخر، فالحزب يلعب دورا مهما في النظم التسلطية، التي تتخذ عادة نظام الحزب الواحد. كما هو الحال بالنسبة للصين الشعبية أو الاتحاد السوفييتي-سابقا-، بحيث تعكس السياسة الخارجية إيديولوجية الحزب الواحد الحاكم[1]. و كذلك الأمر بالنسبة للنظم الثنائية الحزبية، فالسلوك الخارجي يمثل توجه احد الحزبين المهيمنين على صناعة القرار، و أقرب مثال لهذا الطرح: السياسة الخارجية الأمريكية، تأخذ أحيانا شكل الانعزال و الاهتمام بالداخل بوصول الديمقراطيين للحكم، و أحيانا أخرى توصف بكونها سياسة خارجية هجومية حربية عدوانية، بمجرد وصول الجمهوريين للحكم.

أما بالنسبة للنظم التي تتبنى شكل التعددية الحزبية، فتأثير الأحزاب يكون محدود خاصة في حالة السرعة في تغير الائتلافات. حيث تواجه الحكومات و الأحزاب صعوبة في ممارسة الحكم، و من ثم يزداد نفوذ البيروقراطيات[2].

إذا فمدى تأثير الأحزاب على السياسة الخارجية يرتبط بمدى قربها من مراكز صنع القرار.

1:جنسن لويد ، تفسير السياسة الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص 154.

2:المرجع نفسه، ص 154.

ب- جماعات المصالح:

يقصد بجماعات المصالح مجموعات من الأفراد تتألف مع بعضها لتحقيق مصلحة مشتركة، و قد تكون هذه الجماعات في شكل جماعات مصالح غير منظمة مثل كالأ4قليات العرقية التي يشترك أفرادها في مصلحة الانتماء الديني أو اللغوي أو العرقي المشتركة، و قد تأخذ هذه الجماعات شكل جماعات المصالح المؤسسية على سبيل المثال "العسكريين"، وذلك بحكم انتمائهم إلى تنظيم رسمي داخل المجتمع و الحكومة في إطار مهني موحد، و مصلحة موحدة. كما قد تأخذ هذه الجماعات الشكل الثالث و هو جماعات المصالح المنظمة، وهي جماعات منظمة خصيصا للدفاع عن أعضائها، و تتميز هذه المنظمات بوجود كيان تنظيمي و نظم للاتصال الداخلي و الخارجي. و أهم أشكالها نقابات العمال، و رجال الأعمال، و نقابات المهندسين، و الأطباء و المحامون...الخ [1].

تحاول جماعات المصالح التأثير على قرارات السياسة الخارجية التي تتناسب و كطبيعة تكوينها و مصالحها، على الرغم من أن جماعات المصالح قد تتصرف في بعض الأحيان كالأحزاب السياسية عن طرق دخول الانتخابات من خلال مرشحيها، إلا أن أنشطتها في مجال السياسة الخارجية غالبا ما تنحصر في محاولة التأثير على السلطتين التشريعية و التنفيذية، و يمكنها القول أن تؤثر في السياسة الخارجية من خلال ثلاث قنوات[2]:

1- المشاركة المباشرة في عملية صنع السياسة الخارجية: من خلال مشاركتها في أجهزة صنع تلك السياسة. و من أبرز هذه الحالات تمثيل العسكريين في المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوفييتي.

2- توجيه مصادر القوة للتأثير غير المباشر في السياسة الخارجية: بحيث تمتلك بعض جماعات المصالح جزء من مصادر القوة الاقتصادية و العسكرية و السياسية في

1:محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مرجع سبق ذكره ،ص. ص 196-197.

2:المرجع نفسه، ص .ص. 197-198.

المجتمع، و عبر استعمالها لهذه القوة تستطيع التأثير في مسار السياسة الخارجية وأبرز مثال لذلك هو أثر الجماعة الصهيونية الأمريكية في صنع السياسة الخارجية في الشرق الأوسط.

3- جماعات المصالح كجماعات وسيطة: بين السلطة السياسية و المواطنين، و تتحقق الوساطة من خلال تعبير الجماعات عن مصالح محددة لمجموعات من المواطنين عبر الاتصال بصانعي السياسة الخارجية، كتنظيم المظاهرات من طرف الطلاب أمام البيت الأبيض احتجاج على الحرب الفيتنامية.

غير أنه غالبا ما يتسم تأثير جماعات المصالح بأنه تأثير محدود للغاية على السياسة الخارجية، نظرا لعدم تمكنها من تقمص مناصب عليا داخل مراكز صنع القرار ما يدفعها إلى ضرورة إقناع القائمين على السلطة بصحة مواقفها، و هذا ما يصعب تحقيقه خاصة على مستوى السياسات العليا المرتبطة بالسياسات الأمنية و العسكرية[1]. كذلك يضعف تأثيرها عندما في حالة تصطدم فيها مصالح العديد من الجماعات فينتهي الأمر بحدوث شلل نهائي لتأثيرها على القرارات الخارجية.

ج- الرأي العام:

إن دور الرأي العام محدود، و لكنه موجود دائما و لو بدرجات متفاوتة حسب طبيعة الدولة، و هو بالتالي يشكل ضوابط على صناعة السياسة الخارجية و يختلف تأثيره من قضية إلى أخرى[2].

كما أن الدراسات -في هذا السياق- تشير إلى أن الرأي العام يفتقد إلى المعلومات المطلوبة لاتخاذ قرارات خارجية، و هذا ما يفقده التأثير و المصداقية على قرارات خارجية تمس قضايا

1:جنسن لويد ، تفسير السياسة الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص 157.

2: ناصيف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية ، مرجع سبق ذكره، ص 203.

حساسة. و هذا ما يفتح المجال لصناع القرار لامتلاك تأثير كبير لامتلاكهم المعلومات الكافية، وقدرتهم على إقناع الرأي العام بوجهات نظرهم، عبر وسائل الاتصال الموجهة، و هذا يحدث حتى داخل الدول الأكثر انفتاحا كالولايات المتحدة، و مثال ذلك قدرتها على إقناع الرأي العام بضرورة شن الحروب الوقائية، رغم المعارضة الشديدة داخل الرأي العام الأمريكي حرب أفغانستان والعراق

**3/المتغيرات المجتمعية:**

و تضم بعض جوانب البنية الاجتماعية بشكل عام كحجم السكان و نسبة النمو السكاني و درجة التطور الاجتماعي و أنماط التدرج الاجتماعي[1].

ينطلق أنصار هذا الطرح من أن صانعي القرار هم نتاج لمجتمعاتهم، لذا فالبيئة التي ينتمي إليها هؤلاء الأشخاص تؤثر عليهم بشكل كبير. بحيث تمثل المتغيرات المجتمعية مجموع القيم و الأفكار والخطابات و الثقافات الاجتماعية السائدة داخل المجتمع ،و التي تعتبر بمثابة المعيار القيمي لقبول أو عدم قبول القرارات وفق الشرعية الاجتماعية المستمدة من هذه المكونات بحكم أنها ليست مجرد مواقف عارضة مؤقتة بل إنها تتميز بثبات نسبي، يجعلها مصدر لشرعية أو عدم شرعية السلوكيات الخارجية للدول.

لهذا تلعب التوجهات المجتمعية دورا كبيرا في تحديد مسار السلوك الخارجي، و تعرف بأنها مجموعة الأفكار السياسية التي يعتنقها معظم أفراد المجتمع، و التي تحدد رؤيتهم للعالم السياسي،[2] و يمكننا تلخيص أهم المتغيرات المجتمعية التي تؤثر على خيارات السياسة الخارجية، في النقاط التالية:

1: المرجع نفسه ،ص 205.

2: محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص 202.

أ- الشخصية الوطنية: بحيث يفترض الدارسون أن هناك نمطا عاما من الشخصية يوجد في كل دولة، و خاصة التي تتمتع بالتكامل و الاستقرار، لأن معظم المواطنين يشتركون في بعض السمات التي تميزهم عن مجتمعات أخرى. و تتبلور خلال التنشئة الاجتماعية تدريجيا شخصية وطنية محددة للمجتمع يكون لها تأثير متفاوت على سلوك متخذي القرار الخارجي، و كذلك على توجهات الدولة نحو التعاون أو الصراع مع دول أخرى[1].

ب- القومية: إن الدول التي نجحت في تكوين شخصية وطنية محددة تتميز بوجود قومية ناضجة[2]. و يستخدم مصطلح القومية بمعنيين مترابطين، الأول للإشارة إلى ايديولوجية وثانياً لوصف شعور. ففي المعنى الأول، تسعى القومية لتحديد كيان سلوكي الامة ومن ثم لمتابعة بعض الأهداف السياسية والثقافية نيابة عنها، من أبرزها تقرير المصير القومي. و يمكن تعريف ذلك بطرق وأساليب عدة، التحرير الوحدوية، الاستقلال، الانفصال، وكلها أهداف يمكن السعي لتحقيقها تحت عنوانها. وفي معناها الثاني، تعتبر القومية شعوراً بالولاء يشترك فيه الشعب نحو الأمة. ويتمثل التلاحم بعوامل مثل اللغة، الدين، التجربة التاريخية المشتركة والتجاور الطبيعي وغيرها من العوامل[3].

و قد شكلت القومية مصدرا للسلوك الخارجي للدول، و يمكن الاستشهاد على ذلك بحرب أكتوبر 1973 بين الدول العربية و إسرائيل أين شكلت القومية العربية سلوك الدول المتصارعة بشكل كبير.

تعتبر القومية مصدر أساسي لتحقيق الوحدة و الانسجام الداخلي حتى يتسنى للقادة تحقيق أهداف السياسة الخارجية، بالشكل الذي يجلب المصالح الوطنية من خلال تأكيد الاستقلالية

1:لويد جنسن: مرجع سبق ذكره،ص.ص.53-54.

2: المرجع نفسه، ص.ص. 61-62

3:غراهام ايفانز و جيفري نوينهام ، "القومية"، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، نقلا عن موقع http://elibrary.grc.to/ar/penguin/page_14_0.htm

القومية عن كيان آخر ومحاولة إعادة الاعتبار لمكانة الدولة و وجودها كفاعل رئيسي في السياسة.

و أبرز أشكال القوميات التي ظهرت على شكل إيديولوجيات و التي أثرت في السياسات الخارجية للدول الإيديولوجية الماركسية[1].

ج- الخصائص المجتمعية: أظهرت العديد من الأبحاث الكمية اهتماما كبيرا بقياس العلاقة بين الخصائص المجتمعية للدولة و بين سياستها الخارجية، و حين يربط المرء بين الخصائص المجتمعية لدولة ما، و بين الخصائص المجتمعية لدولة أخرى بشكل ثنائي، فإنه يتوصل إلى نتائج أفضل بالنسبة لتفسير السياسة الخارجية. فقد وجد "رمل" أن التشابه الثقافي و الاجتماعي كان عملا مؤديا للسلام بين المجتمعات التي تشترك في الخصائص نفسها، و أظهرت دراسة أخرى، علاقة بين التجانس الاجتماعي لدولتين و بين الاتصال المتبادل بينهما، بمعنى آخر يزداد احتمال أن تسلك الدول المتشابهة سلوكا تعاونيا اندماجيا[2].

**4/المتغيرات الثقافية:**

تشمل هذه المتغيرات النظم الثقافية في المجتمعات الوطنية كدرجة التعددية الثقافية، و أنماط تحديد الهوية الوطنية و استيعابها، و نظم الاتصالات المختلفة و أنماطها، و طبيعة العقيدة أو العقائد في المجتمع و قدرتها على ان تكون أداة تعبئة شعبية.

يؤثر توزيع القيم والاتجاهات الثقافية داخل المجتمع على صنع السياسة الخارجية من خلال هوية الفاعلين وأهدافهم المتمثلة في الخصائص الثقافية والحضارية للشعوب و نوعية الانتماءات و الولاءات الفكرية و العقائدية[3].

1:محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص 206.

2: جنسن لويد ، تفسير السياسة الخارجية ،مرجع سبق ذكره ،ص .ص 67-68.

3المرجع نفسه. ص 58.

و قد مثلت القيم الثقافية جوهر السلوكيات الإنسانية على مدى تاريخ السياسة الدولية،و ذلك لارتباطها بالموروث الاجتماعي والأنساق الفردية و الاجتماعية[1].و هذا ما أدى إلى تأثير أبعادها القيمة على سلوكيات صناع القرار و القوى و النخب الحاكمة في صياغاتها لتوجهات الدول في السياسة الخارجية، فقد ربطها سنا يدر بالمحيط الداخلي للدولة و طبيعة البنية الاجتماعية و السلوكية السائدة و التي تشغل حيز ذو أهمية على مستوى بيئة صنع قرارات السياسة الخارجية[2] .

فالثقافة بإمكانها أن تصبح عامل تحليل وتفسير واستشراف في حقل العلاقات الدولية والسياسة الخارجية ، لما تمثله من قوة دافعة و مؤثرة في الشؤون الدولية،و باعتبارها المصدر الأول للانقسامات الإنسانية، و المشكل الأساسي لطبيعة الحروب و الصراعات في العالم[3].

**5/المتغيرات الاقتصادية:**

و تشمل البنية الاقتصادية، المتمثلة في ميزان المدفوعات، الميزان التجاري، درجة تطور الدولة الاقتصادي، طبيعة وحجم تجارتها الخارجية[4]، و تؤثر هذه المتغيرات في طبيعة قرارات السياسة الخارجية حيث أنه كما كانت الدولة متقدمة اقتصاديا كلما زادت درجة تفاعلها في النظام الدولي و ازدادت فرص التعاون.

و بصفة عامة، تلعب العوامل الاقتصادية دورا مركزيا في اختيارات السياسة الخارجية، لأن تنفيذ معظم السياسات يتطلب توافر الموارد الاقتصادية[5]. لذا فإن استقرار الوضع

1:جون بيليس و ستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، ط01، 2004،ص .783.

2:ناصيف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية ،مرجع سبق ذكر ه.ص 179.

3:السيد أمين شلبي، التسعينيات أسئلة ما بعد الحرب الباردة، القاهرة :عالم الكتاب للنشر والتوزيع،2001،ص.202.

4:ناصيف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية ، مرجع سبق ذكره ،ص. 205.

5:لويد جنس، تفسير السياسة الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص .185.

الاقتصادي و ارتفاع مستويات التنمية الاقتصادية يمنح للدولة قدرة على التفاوض و المساومة في سياستها الخارجية خاصة إن كان لها قدرة على إنتاج و امتلاك السلع الأمنية في علاقاتها مع الدول الأخرى .

**6/المتغيرات الحكومية والمؤسسية:**

تتعلق هذه المتغيرات بتأثير شكل النظام السياسي على طبيعة القرارات الخارجية، لذا تتضمن هذه المتغيرات السمات البنيوية للنظام السياسي كشكل الحكم ديمقراطي او تسلطي و مستوى الإمكانات العسكرية.

تلعب تركيبة المتغيرات المؤسسية دورا مهما في تحديد من يصنع القرارات و يوجهها ، و تضم هذه المتغيرات عدد و نوع الإدارات و الدوائر و السلطات المعنية بعملية صنع القرار، مستوى التطور البيروقراطي لهذه الدوائر و السلطات و كيفية توزيع الأدوار و الصلاحيات بينها، و كذلك الوسائل المتاحة أمامها للتأثير في صنع القرار[1].

**أولا: في الأنظمة الرئاسية.**

في الأنظمة الرئاسية يكاد رئيس الدولة يحتكر توجيه العلاقات الخارجية، ونأخذ كمثال على ذلك الولايات المتحدة الأمريكية، فالرئيس الأمريكي هو الذي يوجه ويدير السياسة الخارجية ويحدد توجهاتها الأساسية، طبعا مع وجود تقنيات دستورية وقانونية وسياسية وقضائية تحد من أي غلو أو تقصير بشكل قد يظهر أن هناك خرقا للقانون أو الدستور[2].وتتأثر مؤسسة الرئاسة ودورها بالعديد من العوامل الداخلية وتكمن في تأثيرات

1: ناصيف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية ، مرجع سبق ذكره، ص 203.

2: المرجع نفسه.

الجهاز البيروقراطي كمؤسسة تؤثر على صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية والذي يتكون من المصالح والمؤسسات الحكومية[1].

**ثانيا: في الأنظمة البرلمانية**

إن صلاحيات رئيس الدولة في هذا النوع من الأنظمة تنحصر في اعتماد سفراء دولته لدى الدول الأجنبية ويعتمد السفراء الأجانب لديه. ويتقبل أوراق اعتمادهم و التصديق على المعاهدات ويستقبل رؤساء الدول الأخرى أثناء زياراتهم الرسمية، غير أنه ليس له أن يتدخل في المفاوضات السياسية مع الدول الأخرى أو يلزم دولته باتخاذ مواقف سياسية شخصية، فهذه صلاحيات ترجع لرئيس الحكومة الذي هو رئيس السلطة التنفيذية[2].

**ثالثا: في الأنظمة المختلطة أو شبه الرئاسية.**

في هذا النوع من الأنظمة، والتي تأخذ بالعديد من خصائص النظام البرلماني، فإن رئيس الدولة يتمتع بصلاحيات واسعة في السياسة الخارجية مع وجود هامش تحرك لرئيس الحكومة الوزير الأول حاليا وكذا وزير الخارجية تحت المراقبة المباشرة لهذا الأخير،[3].

و يختلف الدارسون حول ما إن كان النظام البرلماني أو النظام الرئاسي أفضل بالنسبة لرسم سياسة خارجية متسقة و مترابطة، فبعض الدارسين يرى أن النظام الرئاسي أكثر قدرة على رسم تلك السياسات بسبب انتظام الانتخابات و استمرارية السياسة.

سواء كانت الحكومة ديمقراطية أو تسلطية، فإن السلطة التنفيذية، باحتوائها أهم صانعي القرار في الدولة من لرئيس، أو رئيس الوزراء أو وزير الخارجية حيث تبقى تلعب

1:نانيس مصطفى خليل، "الرئاسة كمؤسسة لصنع السياسة الخارجية الأمريكية" مجلة السياسة الدولية، القاهرة،العدد127، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، يناير1997، ص .ص 80-82

2: محمد بوبوش، "رئيس الدولة و السياسة الخارجية"، نقلا عن موقع:
http://boubouche.maktoobblog.com

3:المرجع نفسه.

الدور الرئيسي في اتخاذ القرارات الخارجية[1]،أما قوة السلطة التشريعية في كل دولة فهي تعتمد على الصلاحيات التي يمنحها لها الدستور، إلا أن هناك أصول مشتركة للسلطات التشريعية في كل الدول فصلاحياتها في الشؤون الخارجية أقل من صلاحياتها في الشؤون الداخلية ويرجع ذلك إلى السرية التي تتسم بها الشؤون الخارجية. كما أن السلطات التشريعية لا تأخذ المبادرة في قرارات السياسة الخارجية وإنما يقتصر دورها على الموافقة أو الاعتراض على السياسة الخارجية التي تقترحها الحكومة[2]، و تبقى صلاحياتها محدودة للغاية خاصة في النظم الرئاسية و التسلطية.

**ج- المؤسسة العسكرية:**

يتوقف دور المؤسسة العسكرية في عملية صنع الساسة الخارجية على شكل الحكومة، بحيث يتعين تحليل العلاقة بين الجهات المدنية و العسكرية في أنظمة الحكم المختلفة الشمولية منها ، و الديمقراطية و نجد في هذا السياق الفرضية التي تؤكد بأن هناك علاقة إيجابية بين القدرة العسكرية للدولة و سلوكيتها الخارجية النزاعية، لقد دلت الدراسات بأن الدول الكبرى ذات القدرات العسكرية و الدبلوماسية، كانت أكثر الدول اشتراكا في الحروب[3].

فالمؤسسة العسكرية تكتسي اهمية كبيرة في التأثير على السلوك الخارجي للدول، خاصة إن كانت تتمتع بقوة نفوذها داخل أجهزة صناعة القرار، فالمؤسسة العسكرية لها دور المؤسسة في توجيه سياسة الدول الخارجية و تحديدها وفق عقيدة هجومية.

**7-متغيرات الدور** : الدور هو ذلك السلوك الطبيعي المفترض الطي ينتهجه صانع القرار في مركزه بعيدا عن الجوانب الشخصية أي أن في الوظيفة يلتزم صانع القرار بسلوكات ومواقف وقرارات معينة يحدد بمحصلتها الدور أي أن صانع القرار مرتبط بمركزه ويريد

1: لويد جنسن، تفسير السياسة الخارجية،مرجع سبق ذكره، ص 134.
2:غراهام ايفانز و جيفري نويذهام ،" صنع السياسة الخارجية"، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية ، نقلا عن موقع:
http://ocw.kfupm.edu.sa/user%5CGS4230405/BBduc22.htm تاريخ الدخول : 2015/12/27 على الساعة: 17:45
3:ناصيف يوسف حتي، مرجع سبق ذكره، ص 204.

الاقليمي[1] وكمثال على ذلك نشهد كيف أن إدراك صانع القرار الإيراني بالثقل الإقليمي يؤثر بشكل واضح على السياسة الخارجية وتوجهات صناع القرار في إيران[2] .

تبعا لهذه المتغيرات التي قدمها روزنو نلاحظ كيف انه يركز على أن تأثيرها المتباين بحسب نوع وطبيعة الدولة ، لذلك ينصرف إلى تقسيم الدول كما يلي :

ا/ حسب المعيار الجغرافي دول كبيرة ودول صغيرة

ب/حسب المعيار الاقتصادي: دول متقدمة وأخرى متخلفة

ج/حسب المعيار السياسي: دول مفتوحة وأخرى مغلقة

و لتحقيق هذا الهدف، حاولنا قياس أثر المتغيرات الداخلية على السلوك الخارجي و تحديد مقاربات دراسة السياسة الخارجية لهذا التأثير، و لذلك وجدنا أنه من الضروري لإبراز أهمية هذه المتغيرات أن نأخذ بعين الاعتبار المواقف النظرية ،التي تخلت عن هذه المتغيرات ثم نبين كيف أن المتغيرات الداخلية فرضت نفسها على التحليل حتى بالنسبة للمواقف الرافضة لها، لذا سنبدأ بعرض المواقف النظرية التي ينفي هذا التأثير و صولا إلى المواقف المؤيدة لذلك.

---

1:محمد نصر مهنا ، مدخل إلى علم العلاقات الدولية في عالم متغير ، الاسكندرية : المكتبة الجامعية ،2002،ص120

2:أحمد نجيب زاده ، مجلة شؤون الاوسط: "البيئة المعرفية في سياسة ايران الخارجية" ، العدد 114 ، ربيع 2004 .ص115.

## المطلب الرابع: نظريات ونماذج السياسة الخارجية:

### اولا: نماذج السياسة الخارجية:

### 1/ نموذج صنع القرار الخارجي لسنا يدر:

إن نموذج سنا يدر هو أول نموذج تم تطويره في حقل السياسة الخارجية عام 1954 حيث كانت تلك الفترة قد شهدت انتقادات لاذعة وجهها سنا يدر لمختلف الأطر النظرية في إطار السياسة الخارجية لأنها حسبه لا توفر الطريقة المنهجية المساعدة على فهم السياسة الخارجية وتفسيرها.

وقد انطلق سنايدر من تقديم نموذج نظري لفهم وتحليل علم السياسة الدولي مخالف لما قدمه دارسوا النظرية العامة للعلاقات الدولية حيث يعتمد هؤلاء على النشاطات السياسية للوحدات السياسية كمادة للتحليل فيحللون سلوك الدول تبعا لعوامل موضوعية ،جغرافية ، سياسية ، تاريخية ، وهذا دون الأخذ بعين الاعتبار تأثير نشاط الأفراد المسؤولين عن اتخاذ القرار الخارجي، لذا ركز سنا يدر على البحث في نشاطات صناع القرار الخارجي كمادة للتحليل[1].

المسلمة التي ينطلق منها سنا يدر هي إن أفضل وسيلة لاستيعاب السياسة الدولية وعوامل التأثير في سلوك الدول تكمن في التحليل على مستوى الدولة وعليه ففهم السلوك الخارجي لدولة ما يؤدي إلى فهم سلوك كل الدول وهذا هو جوهر نموذج صنع القرار لريتشارد سنا يدر الذي يرتكز على دراسة السلوك الخارجي وتعريفه والوقوف عليه لأنه يتمثل في مجموعة القرارات التي تصنعها وحدات معترف بها وأن الدول كذلك تتصرف على أساس أنها أطراف وفواعل في حالة أو موقف دولي معين ، والدول تحاول من خلال هذه القرارات الوصول لأهداف معينة والدفاع عن هذه الأهداف، وعليه فوحدة التحليل الأساسية هي القرار الخارجي لأن نشاطات الدول في النهاية ليست إلا نشاطات صناع القرار الخارجي .وفي دراسته

1:ناصف حتي يوسف ، النظرية في العلاقات الدولية ، مرجع سبق ذكره، ص.175.

لمسار التفاعل اعتبر سنايدر أن الفعل الصادر عن الدولة في النزاع، غلق السفارة يقابله رد فعل من المحيط الخارجي يأخذ عدة أشكال وهنا تحدث العملية التفاعلية التي تؤدي إلى تشكل أنماط معينة ترسم أطر محددة للسياسة الدولية.

فعملية صنع القرار حسب سنا يدر هي العملية التي ينتج عنها اختيار أو انتقاء بديل أو قرار من بين مجموعة من البدائل والقرارات، هذه البدائل يعتقد سنايدر أنها معرفة اجتماعيا بهدف التوصل لوضع معين ، هذا الوضع كما يتصوره صانعوا القرار أي هو الذي يرتسم في ذهن صانع القرار .ويركز سنايدر على مفهومين أساسيين في تقديمه لنموذجه[1]:

– **الدوافع** : يجب تحديد ومعرفة دوافع صناع القرار في السياسة الخارجية التي قد تكون متجانسة مع دوافع الوحدات السياسية كما أنها قد تكون متعارضة، وهي تتنوع بين:

الدوافع الشخصية: وهي المكتسبة من التوظيف الذي يشغله صانع القرار الدوافع السياسية: المرتبطة بسياسة الدولة أو الحزب الذي يرتبط به صانع القرار.

**2– الإدراك** : إن فهم واستيعاب الفعل يتطلب النظر إلى محيط صناعته من خلال إدراك صناع القرار لمحيطهم وليس من خلال موقع المراقب الموضوعي أو الحيادي، أي في إدراك صناع القرار للعوامل والمتغيرات المؤثرة في هذا القرار. مثال : إدراك الدول لسقوط الاتحاد السوفياتي [2].

تقييم نموذج سنايدر :هناك العديد من الانتقادات الموجهة لهذا النموذج تتمثل فيما يلي:

– افتراض عقلانية صناع القرار الخارجيين أمر مناف للطبيعة الإنسانية

– وضع نموذج إجرائي يتقيد به صناع القرار قبل عملية اتخاذ القرار وهذا أمر تحكمي مناقض للموضوعية.

1: عادل فتحي ثابت، النظرية السياسية المعاصرة: دراسة في النماذج والنظريات، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2000، ص66.

2:فواز جرجس ، السياسة الأمريكية تجاه العرب : كيف تصنع ؟ ومن يصنعها ؟. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2000، ص.214.

– الربط النهائي بين نشاط صناع القرار الخارجي وبعض الظواهر مثل الصراع الدولي ، في حين أن هذا الأخير قد ينشأ لأسباب أخرى كالتناقض في القيم والمصالح بين الوحدات السياسية .

– لم يعط مسألة اختلاف طبيعة النظام السياسي أهمية كبرى حيث نجد الاختلاف بين نشاطات صانعي القرار الخارجي من نظام شمولي إلى آخر ليبرالي تبعا لاختلاف الإيديولوجيات وهو ما يصعب من إمكانية استخدام نموذج سنايدر[1].

**ثانيا: نموذج جيمس روزنو**

قام جيمس روزنو بوضع نموذج نظري للدراسة المقارنة للسياسة الخارجية يهدف إلى تقديم إطار نظري عام لترتيب وتصنيف عوامل التأثير في السياسة الخارجية للدول حسب درجة هذا التأثير ووزن هذه العوامل.

وقد انطلق نموذج روزنو من حالة الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي خلال الحرب الباردة هذه الفترة لها صفات محددة تساعد دارسي السياسة الخارجية حسب روزنو، وعموما ميز روزنو في نموذجه المقارن بين ثلاثة أنماط من المقارنة وهي[2]:

1/مقارنة السياسة الخارجية لدولتين أو أكثر خلال فترة محددة كتفسير السياسة الخارجية للدول الكبرى خلال مرحلة الحرب الباردة.

2/مقارنة السياسة الخارجية لدولتين أو أكثر تجاه قضية معينة مثل السياسة الخارجية للولايات المتحدة والصين تجاه القضيةالتايوانيةأو دراسة الاتجاهات العامة في السياسة الخارجية لكل من أمريكا وروسيا نحو الشرق الأوسط.

1:عادل فتحي ثابت، مرجع سبق ذكره، ص.217.

2:فريد زكريا ،من الثروة إلى القوة : الجذور الفريدة لدور أمريكا العالمي ، ترجمة : رضا خليفة ، القاهرة :ط1، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، 1999، ص 95.

3/مقارنة السياسة الخارجية لدولة معينة وواحدة بين فترتين مختلفتين مثل استيعاب السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط قبل 11 سبتمبر وبعده.

كما تحدث روزنو عن أشكال التكيف في السياسة الخارجية للدول،وكما اعطى لنا بعض المفاهيم حول اهم المتغيرات في تحليل السياسة الخارجية:

1/ مفهوم الربط :

يشير هنا الى العلاقة التي تنشا بين النظام الدولي والنظام الوطني من خلال مجموعة من السلوكيات أي أن سلوكا معينا في نظام ما يؤدي إلى ردة فعل في نظام آخر . و قد اكتسب هذا المفهوم أهمية أكبر مع تزايد حجم الاندماج الدولي وحالة الانفتاح بين المجتمعات الدولية[1]،وذكر جيمس بأنه توجد ثلاثة أنواع من الربط وهي:

**الاختراق** وهوذلك النمط الذي يشارك فيه صناع القرار أو أطراف من وحدة سياسية معينة دولة ، منظمة في سلوك قرار أو فعل وحدة سياسية أخرى .مثال : دخول قوات الاحتلال أو تشكيل لجان تقصي الحقائق وأيضا المساعدات الاقتصادية يحدد بشكل مباشر السلوك الخارجي للدول في صورة تدخل مباشر كما يحدث مع صانع القرار العراقي نتيجة لوجود قوات الاحتلال الأمريكي.

**رد الفعل** : لا يحدث بالمشاركة المباشرة أي أن يكون سلوك أطراف في وحدة معينة هو بمثابة ردة فعل نتيجة لحالة التأثر من سلوك الطرف الأول وهنا أفراد الوحدة صاحبة الفعل لا يشتركون في قرارات و سلوكيات أطراف وحدة رد الفعل بصورة فعلية . **التقليد** في هذا النمط لا تكون ردود الفعل كمخرجات من البيئة الدولية أو المحيط الوطني

1:ريتشارد هاس ، ميجان أو سوليفان ، العسل والخل : الحوافز والعقوبات في السياسية الخارجية ، ترجمة : إسماعيل عبد الكريم ، القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر ،2002،ص117.

إنما تأخذ نفس شكل المخرجات أي أن سلوك نهج معين هو تعبير عن ذات القرار والفعل والسلوك لوحدة أخرى وليس ردة فعل لها .

2/ مفهوم المجال : إن سلوك الدولة الخارجي يتغير بين قضية وأخرى ومن مجال إلى مجال آخر لأن الإختلاف في الأهداف والمصالح والنتائج التي تجنيها دولة من قضية يؤدي بالضرورة إلى اختلاف في سلوكها الخارجي تجاه قضية وأخرى .

وبحسب تقسيم روزنو للنظام الدولي كما يلي:

-التقسيم الأفقي: ويضم الدول كأطراف جغرافية والمنظمات كأطراف وظيفية

– التقسيم العمودي: وفيه يعرف النظام الدولي بمجموعة من المجالات التي تحتوي عدد من القضايا والمواضيع المشتركة.

فانه عرف المجال باعتباره يشمل عدة قيم وقضايا يؤثر توزيعها في تباين المواقف عند الأطراف المعينة أي التأثير المباشر لهذه القيم والقضايا في عملية صنع القرار الخارجي لتلك الأطراف[1] .وهناك أربع مجالات :

المجال الإقليمي: ما تضمن موضوعات الخلاف على الحدود أو على جزء من الأراضي أو جزر أو تقسيم دولة أو حالة احتلال.

مجال المركز: وهي تحوي موضوعات كالخلاف الدبلوماسي والاعتراف بدولة والحفاظ على حقوق الإنسان.

مجال المصادر البشرية: مرتبط بالمسائل الثقافية، السكانية، العمل، الدين حرية المعتقد مجال المصادر المادية: المساعدات الاقتصادية ، التعاملات

1: ناصف يوسف حتي ، مرجع سابق ، ص.177.

## ثالثا: نموذج صنع القرار عند أليسون

يعتبر نموذجا مستقلا في السياسة الخارجية فهو يتضمن عدة نماذج فرعية مكملة لبعضها البعض: نموذج الفاعل العقلاني / نموذج المسار التنظيمي / نموذج السياسات الحكومية

**1/نموذج الفاعل العقلاني** :الفكرة المركزية لهذا النموذج هي تفسير سلوك الدولة تجاه موقف معين أو حدث مؤثر أو دولة أخرى أو هيئة معينة عبر تحليل عقلاني للأهداف التي تعمل الدولة لأجلها أي الربط بين السلوك والأهداف بتفسير الأسباب الحقيقية التي تكمن وراء قرارات السياسة الخارجية للدول، لذلك ينطلق غراهام أليسون من وضع إطار عام للحسابات توازنات ، تنازلات الذي على ضوءه تقوم دولة ما باختيار نهج سياسي أو اتخاذ قرار خارجي معين دونا عن باقي القرارات الأخرى الممكنة[1] .

1-الفاعل : الدولة ينظر لها على أنها الفاعل الوحيد في السياسة الخارجية وهي تهدف تحقيق مجموعة من الأهداف وكل هدف مرتبط بجملة من الوسائل والإمكانيات والدولة تحاول في النهاية اختيار الهدف بطريقة عقلانية .

2-مفهوم العقلانية: تتحدد بتوفير مجموعة من الخصائص:

ا/تحديد أهداف السياسة الخارجية والقيم المرتبطة

ب/تحديد الوسائل والإمكانيات المتوفرة لتحقيق الأهداف وتقييمها

ج/اختيار الوسيلة الأكثر عقلانية لتحقيق الهدف الأمثل .

ينطلق أليسون من أن سلوكيات الدولة تعبر عن أهداف تعمل الدول من أجلها وبالتالي فالسلوك هو خيار منطقي وعقلاني وتلك هي الوحدة الأساسية في البناء التحليلي .

1: صبري مقلد إسماعيل، نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة، الكويت: منشورات ذات السلاسل، ط1، 1982، ص.97.

والسلوك لا يرتبط بهدف محدد إنما بمجموعة من الأهداف وعليه مجموعة من الاختيارات والبدائل لتحقيق هذه الأهداف ويملك صانع القرار الأفضلية لتقويم و اختيار سلوك واحد بالأخذ بعين الاعتبار نتائج كل خيار .

يرجع غراهام أليسون اعتبار السلوك اختيارا عقلانيا لخمس مبررات :

ترتيب الأهداف حسب سلم أولويات الدولة .وجود بدائل تعكس تعدد السلوكيات الممكنة إتباعها من قبل الدولة في قضية ما دراسة النتائج والاحتمالات المترتبة عن سلوك ما الخيار هو الحصول على أقصى ما يمكن تحقيقه بتكلفة مقبولة.

ضبط معايير عقلانية هي أقرب إلى ثوابت أو عوامل موضوعية لتفسير وتقييم السلوك الخارجي لدولة ما تجاه قضية معينة وصناع القرار يأخذون في عين الاعتبار أن هذه العوامل قد تكون ايجابية أو سلبية في تأثيرها وينطلقون من هذا الأساس لتحديد السلوك السياسي المتبع .

قدم غراهام نموذجه هذا للبحث في خلفية القرارات الثلاثة في أزمة الصواريخ الكوبية بطرحه لثلاثة أسئلة محورية:

1-لماذا نصب الاتحاد السوفيتي الصواريخ في كوبا؟

2- لماذا ردت الولايات المتحدة على هذه العملية بفرض الحصار البحري على كوبا؟

3-لماذا سحب الاتحاد السوفيتي الصواريخ النووية من كوبا ؟

ويبحث غراهام عن الإطار الذي تمت فيه هذه القرارات وهل هو عقلاني ؟

ا/عملية تنصيب الصواريخ جاءت لتحقيق أهداف استراتيجية فأمريكا كانت تنظر إلى

الاتحاد السوفيتي بنظرة تفوق وبالتالي هدف هذا الأخير إلى تغيير وجهة النظر الأمريكية، أي أنه مرتبط أساسا بجيوبولتيك الحرب الباردة[1] .

ب/القرار الأمريكي بالحصار البحري هو البديل الأكثر عقلانية والذي يحقق الأهداف المرجوة بأقل تكلفة.

ج/عملية السحب هو خيار عقلاني في السلوك السوفياتي فإبقاء الصواريخ في كوبا يصعد حالة التوتر والنزاع كما أن الاتحاد السوفيتي ضمن أهدافه من العملية بتحقيق تنازلات أمريكية :منها: سحب الصواريخ في تركيا واليونان وأيضا الدخول في اتصالات مباشرة بين الطرفين والأكثر من هذا وذاك بداية المفاوضات حول الأسلحة النووية والتي أدت إلى توازن القوى بين المعسكرين المتصارعين خلال الحرب الباردة.

**2/ : نموذج المسار التنظيمي**

يرى أليسون بأن البيروقراطيات تمكن في معرفة السلوك المتبع داخل الدولة بمعنى الاستقرار في الإجراءات يؤدي إلى استشراف السلوك في الحالات المشابهة ،ولذلك اهتم بالتركيز على الجانب البيروقراطي و الإجراءات في عملية صناعة القرار .

فالفكرة المركزية هي ان نظام صناع القرار ليس موحدا بل يتكون من وحدات وأجهزة وإدارات مرتبطة ببعضها البعض هذه الأجهزة تملك هامش من الاستقلالية والمصالح الخاصة ،وهذا النظام من الناحية المؤسساتية خاصة في الدول المتقدمة هو تعبير عن عملية منافسة بين مختلف الأجهزة والدوائر حيث تستخدم عدة تقنيات في تلك العملية منها مثلا الصراع حول المعلومات فقد يتم تسريبها بغية إحراج جهاز معين أو وضعه في موقف يترك ردودا سلبية وبالتالي إفشال سياسته.والفاعل : ليس الدولة إنما شبكة الدوائر والأجهزة المترابطة ،لان سلوك الدول يعرف بأنه محصلة للإجراءات المحددة

1:فريد زكريا ، مرجع سبق ذكره،ص.115

مسبقا والتي تقوم بها الوحدات والأجهزة والإدارات والتي تشكل في مجموعها هيكل الدولة وهي ليست جامدة بل تتغير في سلوكياتها لاستيعاب المتغيرات الجديدة والأحداث الطارئة وضمن هذا التوصيف يتم تفسير سلوك دولة معينة .ووحدة التحليل الأساسية عند اليسيون هي إن سلوك الدولة هو نتاج لعملية تنافسية تتم في إطار بنية الدولة التنظيمية وهذا بسبب :-أن الوقائع والتغيرات هي نتاج الهيكل التنظيمي للدولة

-أن مجال الاختيار تحدده الإمكانيات والقدرات التي تملكها البنية التنظيمية

-أن البنية التنظيمية تحدد الوضع الذي بدوره يؤثر في القرارات

**3/نموذج السياسة الحكومية:**

يتناول هذا النموذج عملية صناعة القرار على مستوى القيادة ويحاول تفسير العلاقات القائمة في إطار هذه القيادة والتي يصورها على شكل لعبة تتسم بالتنافس والتعاون بين أفراد القيادة الذين يختلفون في سلوكياتهم ومصالحهم وثقلهم السياسي وخلفيتهم الأيديولوجية وولائهم الحزبي، حيث يرى غراهام أليسون أن قضايا السياسة الخارجية هي أقرب إلى لعبة بين أطراف تحتل مواقع متقدمة داخل سلم الهرم الحكومي، وبناءا على عملية المساومة بين هذه الأطراف يصبح السلوك في السياسة الخارجية ليس نتاجا لسلوك عقلاني بالشكل المطروح في النموذج الأول ،ولا نتاجا لروتين معين كما يقدمه النموذج الثاني، بل نتاجا لعملية التفاوض والمساومة [1]

وعادة ما تنتهي اللعبة باعتماد أهداف طرف معين لامتلاكه الوسائل المناسبة والمحددة لنتيجة التنافس .

1:السيد محمد سليم ، تحليل السياسة الخارجية ، مرجع سبق ذكره،ص.215.

## ثانيا :نظريات السياسة الخارجية:

### أولا: النظرية الواقعية:

عرفت الواقعية منذ ظهورها مسار تطوري أدى إلى ظهور العديد من الاتجاهات داخل المنظور الواقعي، فالبداية الفعلية لظهور الواقعية عرفت بالواقعية التقليدية ، ثم عدلت الواقعية التقليدية لاحقا نتيجة تحولات عرفتها بنية البيئة الدولية ، و أضيفت إليها قطع نظرية جديدة طورتها في شكل الواقعية الجديدة البنيوية مع ، و إحدى الإسهامات المهمة داخل المنظور الواقعي تمثلت في ظهور التوجهين الهجومي–الدفاعي في إطار ما عرفت بالواقعية النيوكلاسيكية.

ينطلق أنصار هذا الاتجاه التنظيري في حقل السياسة الخارجية لتحريك التساؤل الذي يقول: لماذا دول متشابهة المكانة في النظام الدولي تسلك سلوكيات متشابهة بالرغم من اختلافاتها الداخلية[1] .

تصنف الواقعية في دراستها للسلوك الخارجي للدول نحو بعضها البعض من المقاربات الفوقية أي أنها تنظر لسلوك الدول من منظور النظام الدولي كمفتاح لفهم سلوك الدول ، ووفقا لهذه النظرية الحوافز والقيود ، أو معايير السلوك هي خارجة عن أي فاعل، وبالتالي هي في الأصل نسقية[2].

و تفترض الواقعية أن الشؤون الدولية عبارة عن صراع من أجل القوة بين دول تسعى لتعزيز مصالحها بشكل منفرد[3].

---

1:James D.fearon, Domestic Politics. Foreign Policy and Theories of International Relations, In site internet: http://www.people.fas.harvard.edu/ Johnston / gov2880/fearon.pdf. p 12.

2:Volker Rittberger. Approaches to the study of Foreign Policy derived from international relations theories,

3:ستيفن وولت ،العلاقات الدولية: عالم واحد، نظريات متعددة، ترجمة: زقاغ عادل و زيدان زياني، مرجع سبق ذكره.

عموما يمكن تلخيص مرتكزات الواقعية الكلاسيكية و تصوراتها حول السياسة الدولية في هذه النقاط[1]:

1- الواقعية صراع من أجل القوة في العلاقات الدولية لأنه لا وجود لقوة فوقية.

2- تعتبر الدول، من المنظور الواقعي، أهم الفاعلين على الإطلاق.

3- تحتاج الدول للأمن القومي لحماية مصالحها الوطنية ويدخل ضمن هذا الإطار سعيها لاكتساب القوة.

5- الدول فواعل عقلانيون يسعون لتعظيم الفوائد وتقليص التكاليف المتلازمة مع سعيها لتحقيق أهدافها.

6- تعتبر الدولة فاعل وحدوي لأغراض تحليلية، حيث تواجه الدولة العالم الخارجي كوحدة مندمجة. كرات أي أن دول في تصادم دائم.

اعتمدت الواقعية الكلاسيكية على مفاهيم خاصة لفهم و تفسير مختلف الظواهر المعقدة في السياسة الدولية بما فيها ظاهرة السياسة الخارجية، و تعتبر مفهوم القوة، المصلحة الوطنية، تعظيم المكاسب، المساعدة الذاتية، العقلانية، الفوضى الدولية...من المفاهيم المفتاحية التي اعتمدتها هذه المقاربة لتفسير السلوك الخارجي للدول.

فمنهاج التحليل الذي اعتمده مورغا نتو ينظر إلى عملية صنع السياسة الخارجية على أنها عملية ترشيدية باستمرار ، بمعنى أنها لا تخرج عن كونها عملية توفيق بين الوسائل المتاحة وبين الأهداف التي هي ثابتة[2]، لذا فكل سياسة خارجية هي عقلانية لأنها تسعى دائما لتعظيم القوة و المصلحة الوطنية.

1:تاكايوكي ياما مورا، "مفهوم الأمن في العلاقات الدولية"، ترجمة: عادل زقاغ، نقلا عن موقع:
http://www.geocities.com/adelzeggagh/secpt.html

2: جهاد عودة، النظام الدولي...نظريات و إشكاليات ،مصر:ط1، دار الهدى للنشر و التوزيع،2005،ص.30.

حينما يتم الاعتماد على مفهوم المصلحة القومية القائل بأن تحقيق المصلحة القومية للدولة هو الهدف النهائي المستمر لسياستها الخارجية، فإن السياسة القومية تكون هي محور الارتكاز، أو القوة الرئيسية المحركة للسياسة الخارجية لأي دولة من الدول، مما يضمن عددا من المزايا:

أولا: يجرد اعتمادنا على مفهوم "المصلحة القومية" أهداف السياسة الخارجية للدول من التبريرات المفتعلة، أو غير الواقعية.

ثانيا: إن مفهوم المصلحة القومية يوضح جانب الاستمرار في السياسات الخارجية للدول، رغم التبديل الذي يلحق بالزعامات السياسية، أو التحول الذي يصيب نمط الإيديولوجيات المسيطرة، أو نماذج القيم السياسية و الاجتماعية السائدة[1].

فالتحليل الواقعي للظاهرة الدولية لا يعتمد مستوى التحليل الداخلي بما فيه العوامل المجتمعية و العوامل الثقافية السائدة داخل المجتمع، فهي تحاول إعطاءنا تفسير لسلوك الدولة داخل النسق أو المسار الدولي و السياسة الدولية ، ليس اعتماد سلوكياتها كوحدة منفردة[2].

فالواقعية تفضل التعامل مع سلوكيات الفواعل و الوحدات على أنها نتاج تفاعلات خارجية نابعة من طبيعة السياسة الدولية و نمط التفاعل و شكل العلاقات فيها، هي بذلك تنطلق من مبدأ التكافؤ و التشابه في السياسات الخارجية لبعض الدول المتقاربة أو حتى المتشابهة من حيث مكانتها في النظام الدولي رغم الاختلاف الكبير و التباين في المكونات الداخلية لهذه الدول ، و هذا ما لا يترك مجال أمام التفسيرات الجزئية أو الداخلية[3]. و يؤكد

1: جهاد عودة،المرجع نفسه، ص ص 31- 32.

2:جون بيليس و ستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، مرجع سبق ذكره ،ص 245.

3:James D . fearon, Domestic Politics. Foreign Policy and Theories of International Relations, p 297.

هذا الفصل التام بين البيئة الداخلية و الخارجية ما ذهب إليه . حينما قال: تبدأ السياسة الخارجية حينما تنتهي السياسة الداخلية[1] .

و على هذا الأساس يمكن تلخيص أهم مبادئ و مرتكزات الواقعية الجديدة في تفسيرها النسقي للسلوك الخارجي للدول، من خلال النقاط التالية:

أ- الدولة كفاعل أساسي، وحدوي و عقلاني: فالدولة هي الفاعل الأساسي في السياسة الدولية بسبب امتلاكها لوسائل العنف المنظم. خاصة و أن الدول تتجه إلى فهم بيئتها الدولية و ليس الداخلية. و هذا ما أشار إليه كيسنجر حينما قال: تبدأ السياسة الخارجية حينما تنتهي السياسة الداخلية[2]. أيضا تعتبر الدول حسب هذا الاتجاه مجرد شخصيات مجازية مزودة بأهداف عقلانية، فالواقعية الجديدة تعتبر من المقاربات التي تعتمد على نموذج الرجل الاقتصادي ، في تحديد أهداف الدولة العقلانية، فهي تتصور و تفهم الفواعل كفواعل أنانية الأفراد أو المنظمات سلوكياتهم ناتجة عن حسابات عقلانية للتكاليف والفوائد. تتابع الفواعل بوعي و إدراك الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها بأدنى حد من التكاليف. من بين الخيارات السلوكية فهم يختارون واحد هو الأمثل يفضلونه بالنظر إلى النتائج والعقبات التي يواجهونها. فالواقعية الجديدة تحاول عادة تفسير و توضيح أهداف الفواعل و رغباتها على أنها خارجية بدلا من كونها ذاتية النشوء[3].

ب- الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي هي التي تحدد سلوك الفواعل:

1:James N.Rosenau, international politics and foreign policy, the free press, New-York, 1969,p 261.

2:James N.Rosenau،

3: Volker Rittberger, Approaches to the study of Foreign Policy derived from international relations theories,

تنطلق الواقعية الجديدة من القول بأن بنية النظام الفوضوية تفرض على الدول داخل النظام الدول نمط السلوك المتبع في بيئة المساعدة الذاتية و اللاأمن، و الدول في هذه الوضعية تكون مبرمجة للعب دور محدد تمليه إملاءات ترتيبها في سلم القوى الدولي[1].

و تعرف الفوضوية بأنها تعبر عن حالة غياب الحكومة على المستوى الدولي. و بالمعنى الرسمي فإنها تشير إلى عدم وجود سلطة مركزية. و بهذا المعنى فإنها بالتأكيد سمة من سمات النظام الدولي وتحدد الإطار الاجتماعي/ السياسي الذي تحدث فيه العلاقات الدولية. و من حيث الظاهر نجد أن منطق الفوضوية حاسم، فالدول هي العناصر الفاعلة الرئيسية الموجودة في بيئة المساعدة الذاتية والتي تكون فيها المعضلة الأمنية ملحة. لذا نجد أن الواقعية الجديدة تسعى للعمل ضمن حدود الفوضوية البنيوية[2].

ج- العوامل الداخلية ليست عاملا مهما في السياسة الدولية: يتمسك الواقعيون الجدد بطرح صلب جدا بخصوص فصل السياسة الداخلية عن الخارجية و نفي أية علاقة بينهما، و هذا ما دافع عنه والتز في قوله: نظرية العلاقات الدولية تفقد طبيعتها عندما تتدخل الخصائص القطرية للدول كأداة تفسيرية للسلوك الخارجي[3].

و تنقسم الواقعية النيوكلاسيكية بدورها إلى ما يعرف بالواقعية الدفاعية و الواقعية الهجومية. فكلاهما يعترف و يقر بدور وتأثير البنية الداخلية و إدراكات صانع القرار على توجهات و أهداف السياسة الخارجية، غير أن هذا لا يمنع من وجود فوارق بينهما، سنحاول تبيينها فيما يلي:

1: السعيد ملاح. تأثير الأزمة الداخلية على السياسة الخارجية الجزائرية،" رسالة ماجستير علاقات دولية غير منشورة"، جامعة قسنطينة،2005، ص 25.

2:غراهام ايفانز و جيفري نويذهام ،" الفوضى"، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، نقلا عن موقع:

http://elibrary.qrc.to/ar/penguin/page_1_8.htm تاريخ الدخول: 2015/11/15 الساعة: 19:45.

3:Ibid.p 160.

أ- الواقعية الدفاعية:

تفترض الواقعية الدفاعية أن فوضوية النسق الدولي أقل خطورة، و بأن الأمن متوفر أكثر من كونه مفقودا، و هي بهذا تقدم تنازلا نظريا بتقليصها للحوافز النسقية الدولية، و جعلها لا تتحكم في سلوكيات جميع الدول، إنها بدأت تقر بوجود سياسات خارجية متميزة، و بالتالي الاعتراف بالآثار الضئيلة للبنيات الداخلية على السلوك الخارجية[1].

فعندما تكون القدرات الدفاعية أكثر تيسرا من القدرات الهجومية فإنه يسود الأمن وتزول حوافز النزعة التوسعية. و عندما تسود النزعة الدفاعية، ستتمكن الدول من التمييز بين الأسلحة الدفاعية والأسلحة ذات الطابع الهجومي، آنئذ يمكن للدول امتلاك الوسائل الكفيلة بالدفاع عن نفسها دون تهديد الآخرين، وهي بذلك تقلص من آثار الطابع الفوضوي للساحة الدولية[2]، و بالتالي تخفف من حدة تأثير هذه البنية الفوضوية على سلوكيات الفواعل. فالقادة السياسيون لا يحاولون وضع دبلوماسية عنيفة و إستراتيجية هجومية إلا في حالة الإحساس بالخطر، و بالتالي في غياب الأخطار الخارجية، الدول ليس لها دوافع آلية إلى إتباع هذه السياسات العنيفة[3].

و لقد أتت الواقعية الدفاعية بمصطلح التعاون المشجع و المؤكد على فوضى ناضجة عوض فوضى مطلقة، و هذا من أجل تفادي الحرب بوضع سياسات مشتركة لذلك[4]. و مع تراجع حالة الفوضى في النظام الدولي، سيتراجع بذلك أهم محدد لتفسير السلوك الخارجي بالنسبة لواقعية والتز و نتجه أكثر فأكثر لإثبات دور المحددات الداخلية في تفسير السلوك الخارجي

1:Giden Rose, "Neoclassical realism and theories of foreign policy", World politics, vol 51,1998,p p146-149.

2:ستيفن وولت ،العلاقات الدولية: عالم واحد، نظريات متعددة ،مرجع سبق ذكره.ص115..

3:Jean- Jack Roche. Theories des Relation Internationles.5 eme Edition Editions Montchrestien, Paris, 2004p 62.

4:عبد السلام يخلف، محاضرة تحت عنوان : التبويب النظري للعلاقات الدولية عند "ستيفن وولت"، القيت على طلبة قسم العلوم السياسية ، جامعة منتوري ، قسنطينة، 2004.

ب- الواقعية الهجومية:

ظهرت الواقعية الهجومية كرد فعل للواقعية الدفاعية، حيث انتقدتها حول المرتكز الأساسي لها في أن الدولة و في إطار الفوضى الدولية تبحث فقط عن أمنها، حيث ترى عكس ذلك بأن الفوضى تفرض باستمرار على الدول تعظيم و زيادة القوة و نتيجة لذلك لم تعد العلاقات بين الدول، و بالتالي التأثير المتبادل لم يبق حكرا على المستوى الحكومي، بل تعدى ذلك ليشمل العلاقات و على المستوى المجتمعي و لو بدرجات متفاوتة حسب بنية الدول المعنية. ساهم هذا كله في زيادة الاهتمام الشعبي بالعلاقات الدولية و بالتالي السياسة الخارجية بعد أن كانت وقفا من حيث الاهتمام على قطاعات معينة نخبوية في كل دولة[1].

**ثانيا: النظرية الليبرالية:**

قد وصفت النظرية الليبرالية بأنها أكثر مدارس العلاقات الدولية إملاء لقيم التعاون الدولي، حيث تنظر إلى ذلك التعاون على أنه الحالة الطبيعية في العلاقات الدولية، و إلى النزاعات على أنها الاستثناء[2].لتأكد من جديد على أهمية الفرد و المجتمع في دراسة العلاقات الدولية، و مثل جوهر تفكيرها مسألة السلام و دافع ستانلي هوفمان عن هذا الرأي من خلال قوله:"إن جوهر الليبرالية هو الانضباط الذاتي و الاعتدال و الحل الوسط و السلام[3].

فيما يتعلق بنظرتها حول تفسير السلوك الخارجي للدول، فالليبراليون الجدد ينطلقون في فهم السياسة الخارجية من منطلقات داخلية عكس ما ساد لدى الواقعية البنيوية التي اعتمد منهج تحليل تنازلي فوقي ، عبر إعطاء الأولوية في التحليل للمستوى ألنسقي الكلي.

، تعتمد الليبرالية في التحليل على مقاربة تحليلية وفق منهج تصاعدي من أسفل نحو الأعلى، لذا فهي تندرج في إطار المستوى الفرعي للتحليل. حيث تسعى لشرح السياسة

1:عبد السلام يخلف ،المرجع نفسه، ص.193.

2:جهاد عودة، النظام الدولي...نظريات و إشكاليات، مرجع سبق ذكره، ص. 54.

2:جون بيليس و ستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، مرجع سبق ذكره.ص .314.

الخارجية للدول من الأسفل وتفترض هذه النظريات أن السياسة الخارجية للدول يتم تحديدها أساسا بالتقاء عوامل داخلية[1].

لم تنفي بصفة مطلقة تأثر سلوكيات الدول بمعطيات الخارجية المفروضة من بنية النظام الدولي ، لكن في المقابل يؤكد الليبراليون النفعيون بأن السياسة الخارجية هي أساسا تعتبر وظيفة للدولة، و الأولويات بالنسبة للسياسة الخارجية مصادرها الرئيسية تكمن في البيئة الداخلية للدول ، وتبرير الواقع يستلزم النهج التصاعدي لدراسة السياسة الخارجية. و بصفة أدق ، تؤكد بأن السياسة الخارجية لدولة ما هي الأهداف التي تحددها مصالح الفواعل المجتمعية المهيمنة ، أي الدولة ستواصل هذه السياسة التي تخدم مصالح هذه الأطراف الفاعلة أكثر و باستمرار[2].

و كنتيجة للتفاعل بين الأطراف المحلية الفاعلة في عملية الوساطة للمصلحة المجتمعية ، فهي تخلق شبكات سياسة في شكل نظام معين، و قدرة كل فاعل لتأكيد أولوياته في عملية صنع السياسة الخارجية و هذا يتحدد بالنظر لنسبة الهيمنة في الشبكة السياسة الداخلية[3].

إذا فالنموذج التفسيري الذي تقترحه اللبرالية النفعية لتحليل السياسة الخارجية للدول يستند على النقاط التالية[4]:

1) حساب المصالح الأساسية للفواعل المجتمعية الأكثر تدخلا بشكل مباشر في عمليات الوساطة المصلحة المجتمعية.

2) حساب لتكوين و بنية الشبكات الوثيقة الصلة بالسياسة الخارجية.

---

1:Volker Rittberger, Approaches to the study of Foreign Policy derived from international relations theories,

2:Ibid.

3:Andrea Ribeiro Hoffmann , "A synthetic approach to foreign policy", in site: http://www.isanet.org/noarchive/hoffmann.html

4:Ibid.

3) تقرير حول العوامل التي تحدد الجهة التي يرجح أن تهيمن على سياسة معينة ، وبالتالي شبكة المصالح الأساسية التي من المحتمل إن تنعكس في السياسة الخارجية للدولة وفيما يتعلق بالقضية المعنية.

حسب نظرة الليبرالية ، فالسياسة الخارجية تتحدد بالمصالح التي تقررها الجماعات المجتمعية الذين لديهم القدرة للسيطرة على عملية صنع قرار السياسة الخارجية، التغييرات في السياسة الخارجية بناءا على ذلك تكون مرتبطة بوظيفة التغييرات في أولويات الفواعل المهيمنة ، او بالتغيرات في تركيبة مجموعة الفواعل المهيمنة في كل قضية- مجال داخل الشبكة الاجتماعية[1].

كذلك و من خلال مستوى أكثر تجريدا، السعي للمكاسب يشكل الحافز الأساسي المشترك بين جميع قطاعات المجتمع. الليبرالية النفعية تدعي أن الأهداف التي تسعى إليها أكثر والفواعل الاجتماعية سوف تتحول إلى أهداف الدولة في تعاملها مع دول ومجتمعات أخرى[2].

بالإضافة للطرح السابق لليبرالية النفعية نجد اتجاه الليبرالية الجديدة يؤكد فكرة تأثير شكل البنية الداخلية للنظام السياسي للدول على توجهاتها الخارجية، وهذا من خلال نظرية السلام الديمقراطي في تحليل السياسة الخارجية ، فرغم أن آخر حلقة من النقاش حول "السلام الديمقراطي"، كانت قد ابتدأت فعليا قبل سقوط الاتحاد السوفييتي، غير أن هذا المفهوم أصبح أكثر إسنادا بزيادة عدد الدول الديمقراطية وتراكم مزيد من الشواهد الإمبريقية المؤكدة للارتباط القائم بين الديمقراطية والسلام[3].

---

1:Ibid.

2:Volker Rittberger," Approaches to the study of Foreign Policy derived from international relations theories" .op.cit.

3: ستيفن وولت ، "العلاقات الدولية: عالم واحد، نظريات متعددة"، مرجع سبق ذكره.ص.126.

و قد حاولت كل الجهود من طرف الليبراليين إرجاع الاختلافات الموجودة بين السياسات الخارجية الموجدة في البنيات السياسية الداخلية، و هذا ما دافع عنه راي من خلال تمييزه بين السياسات الخارجية للفواعل الديمقراطية و السياسات الخارجية للفواعل غير الديمقراطية، و نفس الشيء فعله عام 1995 الذي ميز بين حكم القلة و حكم الفرد المطلق المستبد[1].

**ثالثا: النظرية البنائية:**

اعتمادا على تصور و إدراك الكسندر واندت فإن البنائية تنطلق من الافتراضات الأساسية التالية لتقديم فهم أو إدراك أكثر عمقا للسياسة الدولية، و تتمثل هذه الافتراضات في[2]:

- الدول هي الوحدات الأساسية للتحليل.
- البنى الأساسية للنظام القائم على الدول، مبنية بشكل تدثاني.
- هويات و مصالح الدول، تتشكل في معظم أجزائها بفعل البنى الاجتماعية، أكثر ماهي موجودة بشكل منعزل ضمن النظام.

عموما النظرية البنائية حسب تطرح مجموعة اقتراحات أساسية لدراسة السلوك الخارجي لالكسندر واندت، على النحو التالي[3]:

1:James D.Fearon, Domestic Politics. Foreign Policy and Theories of International Relations, op.cit. p 303 .

2:عمار حجار، السياسة الأمنية الأوروبية تجاه جنوبها المتوسط. مرجع سبق ذكره ،ص 40.

3:Toru Oga," From Constructivism to Deconstructivism theorising the Construction and Culmination of identities", op.cit.

**أ- دور التنشئة الاجتماعية للوكلاء في تشكيل السلوك الخارجي للدول:**

ينطلق البنائيون في تبرير هذا الطرح حول علاقة التنشئة الاجتماعية للوكلاء الممثلين للدولة بالسلوك الخارجي من طرح تساؤل حول مدى صحة التفسيرات العقلانية التي تنطلق من نموذج الرجل الاقتصادي لتحدد طبيعة أهداف السلوك الخارجي. وتؤثر التوقعات المجتمعية للسلوك المناسب على سلوك صانعي قرار السياسة الخارجية، في الحالات التالية:[1]

أولا : يكون عندهم قبول وثيق الصلة بالمعايير الاجتماعية كمواطنين في الدولة.

ثانيا : اما السياسيون بعد أن مروا الوظائف وطنية السياسية يكونون أكثر تقبلا و تخصصا تحديدا لتوقعات المجتمعية للسلوك المناسب.

ثالثا : انهم يتصرفون بطرق تتسق مع المعايير الاجتماعية نظرا للامتثال و الإذعان المتأصل لدى صانعي قرارات السياسة الخارجية لتمثيل دولتهم بشكل شرعي و مقبول في تعاملها مع البيئة الدولية.

**ب- دور الأفكار و المعرفة في تشكيل سلوكيات الفواعل الخارجية:**

يعتقد البنائيون أن العالم وما فيه نتاج لتصوراتنا ومعرفتنا الخاصة و الذاتية لشكل هذا العالم او ما يجب أن يكون عليه لنغيره.

يبرز في هذه النقطة الاختلاف في النظرة الأنطولوجية للبنائية مقارنة بالواقعية من حيث تصورها لمفاهيم البنية و المصالح أو السلوك، فعكس العقلانيين ،فإن البنائيون يعتقدون أن الواقع هو ذو طبيعة تذاتانية و موجود نتيجة الاتصال الاجتماعي الذي يسمح بتقاسم بعض المعتقدات و القيم. أي أن الواقع المادي و ا الاجتماعي موجود كنتيجة للمعنى

1:Ibid.

و الوظائف التي يعطيها له الفاعلون. فالإدراك أو الفهم الجماعي و المعايير تمنح الأشياء المادية معنا يساعد على تكوين الواقع[1].

فمن أجل تحليل سلوك الخارجي للفواعل ، المتغير النسقي توزيع المعرفة تحول إلى وضعية و مكانة المعرفة في النظام الدولي. وضعية المعرفة لفاعل في النظام الدولي يتحدد بالاستناد إلى وضعية دوره ،ووضعية الدور يمكن أن تكون عدو، منافس أو صديق، وفقا لنوع الثقافة التي ينتمي إليها الفاعل، مؤشرات المتغير المستقل وضعية الدور هي التالية[2]:

1) العدو: لا احترام السيادة، ومحاولات تدمير أو هزيمة العدو.
2) المنافس: احترام السيادة وتسوية المنازعات ربما مع استخدام العنف.
3) صديق : احترام السيادة وتسوية المنازعات دون اللجوء إلى العنف والقتال معا كفريق إذا هددوا من جانب أطراف ثالثة.

فلا وجود لحتمية الفوضى لأنها عبارة عن بنى اجتماعية وليست طبيعة للنظام الدولي.

**2 – دور الهويات و تأثيرها على سلوكيات الوحدات و مصالحها**

و يشير البنائيون أن الهوية لا تتحدد فقط بناءا على دور البنية ذات البعد المادي حسب اعتقاد الواقعيين بل هي نتاج تفاعلات مؤسسات ، معايير و ثقافات، و بالتالي فإن المسار و ليس البنية هو الذي يحدد الكيفية التي تتفاعل بها الدول[3].

يرى هنتغتون أن الثقافة هي المصدر الجديد للنزاعات على المستوى الدولي ويقول في هذا الصدد: غالبا ما تحدث نزاعات جديدة هي في الحقيقة نزاعات قديمة مع أطراف جدد هم في حقيقة الأمر أطراف قدامى، تحمل ألاما جديدة هي في حقيقة الأمر أعلام قديمة. يعني هذا أن التراكمات الحضارية الثقافية هي بمثابة خزان يغذي النزاعات بين الدول[4] .

1: عمار حجار، السياسة الأمنية الأوروبية تجاه جنوبها المتوسط. مرجع سبق ذكره ،ص 43

2:Andrea Ribeiro Hoffmann, A synthetic approach to foreign policy, op.cit.

3:عمار حجار،المرجع نفسه،ص.45.

4:حما يدي عز الدين، دور التدخل الخارجي في النزاعات العرقية، مرجع سبق ذكره ،ص 23.

من خلال كل ما سبق يبدو أن نظرية السياسة الداخلية ، تعمل من أجل التميز بقدرات لتفسير السلوك الخارجي[1]، فبالرغم من إمكانية الدفاع عن مصداقية التجربة الاجتماعية، و التاريخية، و كذا القيم المشتركة كإحدى العوامل القادرة على تفسير السلوك الخارجي للدول وأهمية البنية الداخلية، لأن مستقبل السياسة الدولية مرهون بها[2].يبقى هذا المدخل التفسيري للسلوك الخارجي على قدر من المحدودية حال المقترب النسقي.و لكن على الأقل أثبت أنصار التفسير الداخلي قدرتهم على تقديم تحليلات مقبولة خاصة بعد فترة الحرب الباردة.

## المبحث الثاني: ماهية الأزمة الإقليمية:

الأزمة ظاهرة إنسانية وجزء من نسيج الحياة عرفت منذ العصور القديمة ومتلازمة للإنسان وهي تنشأ في أية لحظة وفي ظروف مفاجئة نتيجة ظروف داخلية أو خارجية تخلق نوع من التهديد للدولة أو المنشأة أو الفرد ويتحتم التعامل معها للقضاء عليها أو التقليل من شأنها والحد من خسائرها وتأثيراتها الاجتماعية والاقتصادية والنفسية حتى أنها أصبحت سمة من سمات الحياة المعاصرة للإنسان وللمجتمعات والدول .

الأمر الذي أدي إلى الاهتمام بها وبإدارتها كأسلوب وقائي ومستقبلي للتكيف مع التغيرات المفاجئة التي قد تحدث قبل حدوث الأزمة أو أثناء حدوثها.

### المطلب الأول: مفهوم الأزمة الإقليمية:

يشتمل مفهوم الأزمة على جملة من التعاريف تبين مضمونه وتحدد معناه، نذكر منها ما يلي:

1:السعيد ملاح ، تأثير الأزمة الداخلية على السياسة الخارجية الجزائرية .مرجع سبق ذكره، ص 31

2:James Rosenau, International politics and foreign Policy, op.cit, p p 261-274.

فالأزمة لغة هي الضيق والشدة. ولفعل أزم على الشيء أزما عض بالفم كله عضا شديدا فمثلا يقال أزم الفرس على اللجام ويقال أزمت السنة أي أشتد قحطها فالأزمة طبقا لقاموس لسان العرب هي الجدب أو القحط أو المجاعة وطبقا لقاموس المورد هي تغير مفاجئ نحو الأفضل أو نحو الأسوأ في الأمراض الحمية الحادة ويورد أزمة سياسية أو اقتصادية ويستمر قاموس المورد في القول بأن الأزمة. هي أيضا مرحلة في العمل القصصي أو المسرحي تضارب فيها العوامل المعارضة أشد ما يكون التضارب . ويعرف قاموس وستر الأزمة بأنها نقطة تحول يحدث عنها تغير إلى الأفضل أو الأسوأ أو هي لحظة حاسمة أو وقت عصيب . وكلمة أزمة باللغة العربية الدراجة تفهم عن حدث عصيب يهدد كيان وجود الفرد أو المنظمة أو الدولة. وبالتالي لا تدل على تغيير نحو الأفضل. يقاس مفهومها في اللغة الانجليزية الذي يشير إلى تغير نحو الأسوأ أو الأفضل فيما يدل معناها في اللغة الصينية على الفرصة والخطر[1].

أما التعريف الاصطلاحي فهو كمايلي:[2]

الأزمة ظرف انتقالي يتسم بعدم التوازن ويمثل نقطة تحول في حياة الفرد والجماعة أو المنظمة أو المجتمع وغالبا ما ينتج عنه تغيير كبير.

الأزمة حالة توتر ونقطة تحول تتطلب قرار ينتج عنه مواقف جديدة – سلبية كانت أو ايجابية تؤثر على مختلف الكيانات ذات العلاقة.

الأزمة موقف عصيب يمكن أن يؤدي إلى نتائج سلبية.

الأزمة فترة حرجة أو حالة غير مستقرة تنظر حدوث تغيير حاسم.

1:معجم الوجيز ،مجمع اللغة العربية ،طبعة خاصة،1999،ص.15.

2:مجلة: الجندي المسلم ،العد د113،تاريخ النشر 2003/11/1.

عرف كل من جلن سندر وبول ديزينج بان الأزمة الدولية هي تسلس تفاعلي بين حكومة دولتين أو أكثر في صراع شديد لا يصل إلى درجة حرب حقيقية ولكن يحوي بين طياته بدرجة كبيرة احتمالية نشوب تلك الحرب[1].

وفي مجال الأزمات الداخلية هي حدث مفاجئ يهدد حالة الأمن والمصلحة القومية وتتم مواجهته في ظروف ضيق الوقت وقلة الإمكانات ويترتب على تفاقمه نتائج خطيرة[2].

ويعرفها الأستاذ الدكتور صلاح الدين فوزي بأنها حالة طارئة ومفاجئة تنذر بخطر يهدد الدولة أو مؤسساتها مما يوجب ضرورة التصدي والمواجهة بقرارات رشيدة وسريعة على الرغم من ضيق الوقت وقلة المعلومات أي في ظل أزمة في الوقت أو أزمة في المعلومات المتاحة.[3]

كما أنها عرفت على أنها تجميع الطاقات المتاحة داخلية وخارجية وتعبئتها وتوجيهها للخروج من مصيبة أو شدة تقع سواء كان للإنسان دخل في حدوثها أو لا دخل له فيها كالحوادث القدرية ويكون دور الإنسان في الأحداث القدرية التخفيف من اثارها وتجنب مناطقها إن أمكن .[4]

وعرفت إدارة الأزمة أيضا بأنها عبارة عن عملية معالجة الموقف والنجاة منه بدون خسائر أو بأقل خسائر ممكنة.[5]

ويمكن تعريفها على إنها سلسلة الإجراءات الهادفة إلى السيطرة على الأزمة والحد من تفاقمها حتى لا ينفلت زمامها مؤديا ذلك إلى نشوب خلاف كما أنها مجموعة من

---

1:مجلة الجندي ،المرجع سبق ذكره

2:Lioyd.W.singer and Jan Reben ،A crisis Management system" secuaity Management M.Y.U s September 1987 PP.8-9.

3: عبد العزيز عبد المنعم، خطاب إدارة الأزمات الأمنية، القاهرة:ط1، 2003، (د، د،ن)ص.7.

4:عامر عبد الباسط ضرار ،إدارة الأزمات رؤية إسلامية،مصر:ط1 ، دار الكلمة للنشر والتوزيع ، ،2000،ص.31.

5::مجلة الثقافة العالمية ، العدد 79،ص.07. .

الخطط والأساليب والاستراتيجيات والنشاطات الإدارية الملائمة لأوضاع استثنائية بغية السيطرة على المشكلات واحتواءها والحفاظ على توازن المؤسسة أوالمنظمة.[1]

ويرى الدكتور زيد منير عبوي بأن إدارة الأزمات هي منهجية التعامل مع الأزمات في ضوء الاستعدادات والمعرفة والوعي والإدراك والإمكانيات المؤثرة والمهارات وأنماط الإدارة السائدة أو هي تطبيق وظائف العملية الإدارية خلال البحث عن أسباب الأزمة لتحديد تلك الأسباب وتسليط الضوء على ابعادها في انتظار التوصل إلى حلول مناسبة لها.[2]

تعد الأزمة مفهوما قديما اصطلاحا واستخداما وتعني في اللغة العربية: الشدة والقحط ، وأزم عن الشيء أي أمسك عنه ، والأزمة الحمية ، والمأزم هو المضيق[3] 15، فيما يقصد بها في اللغة الإنكليزية تغير مفاجئ نحو الأفضل أو الأسوأ[4].

تتعدد التعاريف في سياق الأزمة بتعدد وجهات النظر، والأزمة طبقا لقاموس لسان العرب هي الجدب أو القحط أو المجاعة ،ويعرف قاموس وستر الأزمة بأنها نقطة تحول يحدث عنها تغير في الأفضل أو الاسوء، أو هي لحظة حاسمة أو وقت عصيب .والأزمة باللغة الدارجة تعني حدث عصيب يهدد كيان الفرد أو المنظمة أو الدولة .أما مفهومها في اللغة الانجليزية يشير إلى تغير نحو الأفضل أو الاسوء ،أما في اللغة الصينية يدل معناها على الفرصة والخطر.[5]

1: نعيم إبراهيم الظاهر ،إدارة الأزمات . مرجع سبق ذكره ، ص. 131

2: زيد منير عبوي، إدارة الأزمات،مصر :ط1، دار كنوز للمعرفة ، 2007م ، ص. 20

3: الرازي، محمد بن أبي بن عبد القادر، مختار الصحاح، دار الكتاب العربي، بيروت1979،ص.15.

4: البعلبكي منير، المورد القريب ، لبنان :دار العلم للملايين للنشر والتوزيع،1980،ص.150.

5:هلول بن علي الرويلي ،الأزمات تعريفها، أبعادها ،أسبابها ،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،الرياض:2011،ص.02.

و الأزمة هي تحول مفاجئ يطرأ على العلاقات الطبيعية بين الدول ،قد تتصعد فتنجم عنها حروب أو يتم التعامل معها بطريقة تبعد شبح الحرب وتعيد التسوية ،لذلك فالأزمة فترة ضرورية بين السلم والحرب ،لكن ليس من الضروري أن تؤدي إلى الحرب.[1]

والأزمة سياسيا و عسكريا هي اللحظة الفاصلة والحرجة بين السلم والحرب عند تأزم العلاقات بين الدول. إذ تنشأ الأزمة في ظل حالة من التوتر وضعف الثقة وعدم الاستقرار ، وتتراكم وتستمد أسبابها من صراعات الماضي التي تنسحب إلى نزاعات في الحاضر وزرعا لبذور الانتقام في المستقبل بعد أن تنحل وتستبدل بعد انتهاء الأزمة، التحالفات القديمة بأخرى جديدة قائمة على كيفية التعامل قبل وإثناء الأزمة .

**المطلب الثاني: المفاهيم المرتبطة بالأزمة الإقليمية:**

أصبحت الازمة اليوم جزءاً أساسياً من نسيج الحياة، وحقيقة من حقائقها، ومرحلة متقدمة من مراحل الصراع، ومظهراً من مظاهره، على أي نطاق أو مستوى؛ بدءاً من الصراع النفسي، والصراع بين الأشخاص، والصراع داخل المجتمع، بمستوياته المختلفة، والذي يشمل الأسْرة والقبيلة والعشيرة، حتى مستوى الدولة[2].لذلك فالأزمة لها تداخلات وعلاقات مع مفاهيم ومصطلحات مرتبطة بها تتمثل فيما يلي:[3]

**1. الحادث**

هو أمر فجائي، ينقضي أثره فور وقوعه؛ فلا يتسم بالاستمرارية، ولا بالامتداد. وإذا نجمت عنه أزمة، فإنها لا تمثّله، في الحقيقة؛ وإنما هي إحدى نتائجه؛ وقد تمتد فترة، بعد نشوئها والتعامل معها.

1:غريفش مارتن واوكلان تيري ،المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية ،الامارات: مركز الخليج للأبحاث للنشر والتوزيع، 2002.ص.ص.48-49.

2:http://212.100.198.18/openshare/Behoth/Ektesad8/azamat/sec031.doc_cvt.htm

3:السيد عليوة، إدارة الصراعات الدولية، دراسة في سياسات التعاون الدولي ،الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1988.

### 2. الصدمة

هي الشعور المفاجئ الحادّ، الناتج من حادث غير متوقَّع؛ والذي يجمع بين الغضب والذهول والخوف. ومن ثم، تكون الصدمة هي أحد عوارض الأزمات، وإحدى نتائجها؛ ولذلك، فهي لا تمثّل إلا إطاراً خارجياً عاماً، يغلف أسباب الأزمة. ويتطلب التعامل معها استيعاب تأثيرها، في أقلّ وقت ممكن؛ حتى يمكن الوصول إلى جوهر ما نجم عنها؛ ما يخالف التعامل مع الأزمة، والذي يتركز في مواجهة جوهرها.

### 3. الصراع

يقترب مفهوم الصراع من مفهوم الأزمة، التي تجسد تصارع إرادتَين، وتضادّ مصالحهما. إلا أن تأثيره، ربما لا يبلغ مستوى تأثيرها، الذي قد يصل إلى درجة التدمير. كما أن الصراع، يمكن تحديد أبعاده واتجاهاته وأطرافه وأهدافه، التي يستحيل تحديدها في الأزمة. وتتصف العلاقة الصراعية، دائماً، بالاستمرارية؛ وهو ما يختلف عن الأزمة، التي تنتهي بعد تحقيق نتائجها السلبية، أو التمكن من مواجهتها.

هو وجود علاقة بين اثنين أو أكثر من الأفراد أو الجماعات الذين لديهم أطراف متعارضة أو يعتقدون أنها متعارضة والتي تؤدي إلى حالة من العداء بين الطرفين، الأمر الذي يجعل الاتفاق أو التعايش بينهما صعبا أو مستحيلا و ترى الأطراف المعنية أن ذلك يمثل تهديدا لمصالحهم أو اهتماماتهم.[1]

### 4-الوساطة:

تعني الوساطة في ابسط معانيها بأنها عملية ودية لحل النزاع بين طرفين أو أكثر ،وكذلك تعرف بأنها عملية يحاول فيها المتنازعون حل الاختلافات فيما بينهم بقبول مساعدة طرف

1:مبارك علي ،ورقة المعلومات الأساسية الثالثة قضايا الصراعات ،انظر الموقع :يوم الاطلاع:2015/12/25.
www. Network Learning. Org.

ثالث لهما ،وهدف الوسيط هو مساعدة الأطراف في البحث عن حل مشترك مقبول لهم ،ولمواجهة لأية توجهات نحو ربح احد الأطراف وخسارة الطرف الآخر .ومن سمات الوساطة:

-إنها عملية طوعية تحتاج إلى موافقة طرفي النزاع

-غير رسمية

-أن هناك تعاون بين أطراف النزاع

-الحل في الوساطة نابع من الأطراف و يحقق مصالحهم.[1]

**5- الخلاف :**

وهو يمثّل التعارُض والتضادّ، وعدم التطابق، سواء في الشكل، أو في الظروف والمضمون. وهو قد يكون أحد مظاهر الأزمة، أو وجهاً من وجوه التعبير عنها أو باعثاً على نشوئها واستمرارها؛ ولكنه لا يعبّر عنها تماماً.[2]

**6-الكارثة :**

الكارثة من كرث بمعنى الغم ،تقول: فلان اشتد عليه وبلغ منه المشقة ،والكارثة هي الأمر المسبب للغم الشديد.[3]

يعرف قاموس أكسفورد الكارثة بأنها :حدث يسبب دمارا واسعا ومعاناة عميقة ،وهو سوء حظ عظيم.[4]

1:خالد سليم، دليلك في الوساطة كيف تكون وسيطا ناجحا، فلسطين :مؤسسة تعاون لحل الصراع، 2002، ص.ص.49-50.

2:المرجع نفسه.

3:السيد،عليوة إدارة الأزمات في المستشفيات، القاهرة: ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع،2001،ص.12.

4:الحريري سرور محمد ،ادارة الأزمات السياسية واستراتيجيات القضاء الأزمات الدولية، الاردن:دار حامد للنشر والتوزيع،2012ص.56.

ويمكن التمييز بين الأزمة والكارثة في النقاط التالية:

-الأزمة اعم واشمل من الكارثة ،وعندما نتحدث من الأزمة نعني المحلية والخارجية ،أما الكارثة فتنحصر في الحوادث ذات الدمار الشامل والخسائر الضخمة سواء معنويا أو ماديا، إضافة إلى أن وجود مؤيدين في الأزمة ،آم في الكارثة غالبا ما يكون هناك مؤيدين.[1]

**المطلب الثالث :أبعاد الأزمة الإقليمية:**

عندما تنشأ الأزمة وتتفاقم في ظل مسببات وعوامل داخلية وخارجية تتفاعل معها كل مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والنفسية والأمنية وتتجه الأزمة في دورة حياتها حسب مستواها إلى تهديد بقاء الدولة أو المنظمة أو الفرد وتبرز تداعيات سلبية تنعكس على الوضع القائم لفترات قد تطول قبل أن يتم التعامل معها او لإنهائها أو التقليل من آثارها، وكذلك الاستفادة من دروسها السابقة منعا لوقوعها مرة ثانية أو تكرار حدوثها.

**البعد السياسي:**

تعد تداعيات الأزمات ذات البعد السياسي هي من أخطر الأزمات التي يتعرض الدولة إلى التفتيت والانهيار وبقائها إلى الخطر وذلك بسبب حساسية وضعها وشمولية تأثيرها والارتباط بالإبعاد المحلية والإقليمية والدولية وتهيئ فجأة وتتأثر فيه المصالح الوطنية وتبرز جماعات المعارضة وتنشط الحركات والعناصر الانفعالية كما تخلق من عدم الاستقرار والتوازن السياسي بين القوى السياسية الوطنية يؤدي إلى حالة نوعا من الاحتقان بين شرائح المجتمع يدفعها إلى الاحتجاجات والمظاهرات والعصيان ذا استمرت هذه الأزمة وتطورت أصبحت تولد أزمات مصاحبة يصعب مواجهتها وحلها وتؤثر تأثيراً كبيرا في شرائح المجتمع قد تدفعهم الى درجة الشغب و العصيان المدني. مما يهدد النظام أو مفاصل القرار السياسي فيه. مما يصعب وضع الحلول لها. حيث

1:السيد عليوة ،مرجع سبق ذكره،ص.15.

ظهرت بعض المصطلحات تزيد الوضع تعقيدا المتعلقة بالأزمة السياسية كالصومالة ،والبلقنة والأفغانية وقد تستدعي هذه الأزمات قد تحتاجً لحلها كأزمة احتلال الكويت والأزمة في كوسوفو . وأيضا دوليا تعاونا أيضا إلى قرارات أممية وفرض عقوبات وهو ما يزيد الطين بله على الدولة وشعبها كأزمة الملف النووي الإيراني والملف النووي الكوري الشمالي.[1]

**الأبعاد الأمنية للازمة:**

عند نشوء الأزمات يرافقها الكثير من الإرباك والفوضى وانتشار الإشاعات وعدمً وضوح الرؤية وقلة المعلومات المتوفرة كما أنها تحدث نوعا من الفراغ الأمني الذي يشكل بيئة مناسبة لانتشار الأتي[2]:

ا-العنف السياسي: تستغل بعض القوى السياسية الأزمة وما يوفره من ظروف ملائمة للصراعات وتصفية الحسابات فيها من خلال ما تقوم به من أعمال قد ٍ تهدد الأمن الوطني وهو ما يجري الآن في العراق وفلسطين ولبنان وإيران وباكستان.

ب -العنف الاجتماعي: تستغل الأزمة في أذكاء الاقتتال الطائفي والصراعاتً . العرقية والتفرقة العنصرية وتخلق قلقا وتوترا في شرائح المجتمع .كما حصل في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1993 عندما تعرضت ولاية كاليفورنيا لإحداث شغب نتج عن أزمة بين السود والبيض نهبت فيها المتاجر والمخازن وموس فيها القتل والاغتصاب مما أدى إلى تدخل الحرس الوطني الأمريكي للسيطرة على الوضع

ج-.الجريمة المنظمة: تجدها بيئة ملائمة ومناسبة لانتشار الجريمة وتحولها إلى جرائم منظمة حيث يقوم العصابات الإجرامية بتوسيع نشاطها الإجرامي فتقوم بالسلب والنهب

1: السيد يعيد ،استراتيجيات إدارة الأزمات والكوارث،القاهرة:ط1 للنشر ،دار العلوم للنشر والتوزيع، .2006،ص.34.-35

2:المرجع نفسه،ص.36.

والاغتصاب والخطف وتتحول إلى عوامل تهديد للأمن الوطني كما هو حاصل الآن في الصومال .

د-الفساد المالي والإداري: من أهم ما يترتب على الأزمة من آثار هو الفساد المالي والإداري نتيجة للقلق والتوتر لدى متخذ القرار مما يجعله عاجزا مواجهتها بسبب ضيق الوقت وقلة المعلومات فانتشرت الرشوة وغسيل الأموال والتجارة بالمخدرات وعمليات التهريب وتجارة البشر.

و-الإرهاب : كما يستغل الإرهابيون الأزمات لينشطوا خلاياهم النائمة ويقدموا أنفسهم كمنقذين ومصلحين ويبدؤون بممارسة نشاطاتهم الإرهابية مستغلين بذلك انشغال أجهزة الدولة بالأزمة وسبل مجابهتها ولذلك فان الأبعاد الأمنية للأزمة تعتبر من التحديات الكبيرة التي تواجهها الدولة لحماية مواطنها ومؤسساتها حيث يجب أن تجند لها كافة الطاقات البشرية والمالية لمواجهة الأزمات الأمنية وتداعياتها.

البعد الإقليمي والدولي للازمة:

إن للازمات بعدا إقليميا ودوليا يؤثر بشكل عام على دول المنطقة وقد يمتد الى ابعد يشمل عدة دول. فالأزمة النووية والملف النووي الكوري الشمالي قد اثر على الأمن في شرق آسيا والباسفيك وعلى رفع حدة الصراع بين الكوريتين الشمالية والجنوبية مما استدعى كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين واليابان بالتدخل لنزاع فتيل الأزمة ومنعها من الانفجار كما أن الملف النووي الإيراني أصبح مصدر قلق لدول المنطقة ومصدر خوف للولايات المتحدة ودول غربية[1].

كما أن الأزمات الاقتصادية وأزمات الطاقة والأزمات الأمنية والعسكرية باتت تهدد الأمن والسلم العالميين مما جعل العالم يحشد طاقاته وجهوده في التصدي لهذه

1:السيد يعيد ،المرجع نفسه،ص.35.

الأزمات مثل مكافحة الإرهاب والجريمة والمخدرات والتقليل من آثار الأزمة الاقتصادية العالمية وقد تطورت صور التعاون الدولي في التصدي لأبعاد الأزمات من خلال إبرام اتفاقيات دولية وانتشار منظمات إقليمية ودولية متخصصة لمجابهة الأزمات الناتجة من الكوارث الطبيعية والبشرية التي تقع في أي دولة من دول العالم من خلال منظمة الأمم المتحدة والمؤسسات المرتبطة بها.

البعد الاقتصادي للازمة:

أن أي أزمة مهما كان نوعها أو مستواها تؤثر أول ما تؤثر على الاقتصاد والحركة الاقتصادية لدى الدول المؤثرة بها وكما يقال أن رأس المال جبان فهو المتأثر الأول فتعطيل القوة المنتجة مما يسبب الكساد والركود أو انخفاض الأسعار وعدم القدرة على التصريف تبدأ بعدها المنشآت الاقتصادية بالانحدار وهذا ما حصل للعالم بعد المتغيرات الدولية والأزمات السياسية التي عصفت به [1]في عامي 2009 , 2008 وتسببت في كوارث اقتصادية ابتداء من انهيارات أسواق الأسهم العالمية وإفلاس أكثر من 200 بنك ومصرف حلو العالم منها 127 بنك ومصرف في الولايات المتحدة الأمريكية وحدها وهي التي تعتبر أغنى وأضخم اقتصاد في العالم

. كما أدت هذه الأزمات إلى انخفاض العمالة وحدوث ظاهرة التضخم وارتفاع معدل نمو الصادرات وانخفاض العمالة وحدوث ظاهرة التضخم وارتفاع أسعار الفائدة وانتشار البطالة وتفاقم أزمة النقد الدولية وارتفاع سعر الذهب وتجاوز سعر برميل البترول 80 دولار للبرميل الواحد ، مما شكل أزمة في الطاقة العالمية تنتج عنها أزمة في الغذاء وهو ما دفع معظم دول العالم إلى تغيير سياساتها الاقتصادية لحماية اقتصادها من أسوأ أزمة اقتصادية مر بها العالم منذ الحرب العالمية الثانية . حيث توقع المحللون الاقتصاديون في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لعام 2009 الذي يصدره البنك

1:السيد يعيد،المرجع نفسه،،ص.36.

الدولي أن يكون لتراجع النشاط الاقتصادي تأثير بالغ على النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال.

الأبعاد الاجتماعية للازمة:

أن الأزمة تنشأ بفعل أسباب ومسببات تطرقنا لها سابقا. ولكن تأثير الأزمة هو متعلق بالإنسان نفسه الأسباب طبيعية أو بشرية أو كليهما معا ولذلك لا يمكن وصف الأزمة بأنها أزمة إلا عندما تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة أو دولة . نتج عنها قتل وتشريد وتدمير على الإنسان فردا ممتلكات . ولهذاً البعاد الاجتماعية هي الأخطر تأثيرا بل يمتد تأثيرها سنين طويلة و يشمل تأثيرها الآتي: القتل والتشريد، الفوضى وعدم الاستقرار ،و تقود[1] إلى أزمات أخرى أهمها: أزمة الصحة والعلاج، أزمة السكن ،وأزمة الغداء ،وأزمة الأمن والنقل، وتدفع إلى ارتكاب بعض السلوكيات الاجتماعية السيئة مثل الاغتصاب والسرقة، وانتشار البطالة والفقر ،وتجارة المخدرات والجريمة.

أهم ما يميز البعد الاجتماعي للأزمة هو أن التأثير يتدرج حتى يصل إلى الفرد العادي عندما يفقد عزيز عليه أو عندما يخسر ماله وممتلكاته يتضح ذلك في الزلازل والبراكين والحروب وكذلك حالات الانتحار والإصابة بالأمراض لأفراد تأثروا بالأزمة الاقتصادية العالمية . وذلك كل فرد في هذا المجتمع يصبح أزمة ويعاني من أزمات وهنا تكمن الخطورة بأنها تؤثر على السلطة وعلى النظام على شكل تظاهرات أو عصيان وتستمر الأزمة بالتفاقم من خلال بعدها الاجتماعي كرد فعل طبيعي تبحث فيه هذه المجتمعات عن حلول لدى قيادتها السياسية للخروج من أزماتها والأمثلة كثيرة على ذلك أهمها أو أقربها الأزمة التي سببتها الفيضانات التي اجتاحت باكستان حيث شردت أكثر من ثلاث مليون نسمة وقتلت وجرحت الآلاف ودمرت أكثر من مليون منزل مما دفع سكان هذه المناطق إلى السلوك العدواني والتي اشتكت منه جميع فرق الإنقاذ العالمية التي جاءت

1:السيد يعيد،المرجع سبق ذكره.

لمساعدة الحكومة الباكستانية لمجابهة الأزمة بل أن بعضها هدد تأثيرات الأزمة وأبعادها بالانسحاب.

كما برزت أيضا الاجتماعية في الزلزال الذي ضرب هايتي وقتل أكثر من مائتي ألف وشرد نصفً من سرقة واغتصاب وفساد إضافة إلى ما مليون نسمة ومورس فيه كل ما ذكرناه سابقا أحدثه الزلزال من قتل وتشريد ولقد تسبب الأحداث والوقائع وتقود إلى أزمات متعددة لدى الدولة

**المطلب الرابع :مفهوم إدارة الأزمة وأساليب إدارتها:**

**أولا: تعريف إدارة الأزمة:**

لقد تعددت الدراسات التي تحدثت عن إدارة الأزمات الدولية، وتنوعت أدبياتها في تناولها لمختلف وجهات النظر ،يعرف الكسندر جورج عملية إدارة الأزمة بأنها :تعني القيود التي ترد على ممارسة القهر والجبر و الضغط الإكراهي في العلاقات الدولية ،بمعنى أن إدارة الأزمة تعني السيطرة على أحداث الصراع في الأزمة والتخفيف من حدتها حتى لا تصل إلى حد الانفجار أي الحرب أو العنف الشامل.[1]

أما سنا يدر فيعرف إدارة الأزمة باعتبارها سعي أطراف أزمة ما إما إلى ممارسة الضغط بشكل مرن وحكيم وفق مقتضيات الموقف ،أو سعيهم للتعايش والتوافق دون أن تتحمل دولهم تكلفة أو خسارة مرتفعة.[2]

1:مصطفى علوي ،سلوك مصر الدولي خلال ازمة 1967، "اطروحة دكتورة غير منشورة" ،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،جامعة القاهرة،1981،ص.29.

2:Gleenh.snyder,crisisbergningaining,incharlesf.hermaned,internationalcrisis.insightsfrombahaviorresearch,.p,240.

كما أشار رينشارد كلوثر بوك إلى أن إدارة الأزمة تعني التوصل إلى حل لمواجهة خطيرة دون اندلاع الحرب ،مع الحفاظ على المصالح الحيوية لطرفي الأزمة في الوقت نفسه.[1]

يرى ليسلي لييبسون أن إدارة الأزمة تعني التوصل إلى حل مقبول لطرفي أزمة ما دون اللجوء إلى الحرب [2]،إضافة إلى تعريف كل من كين تتر وشوا رز باعتبار أن إرادة الأزمة هي كسب ا لازمة مع الحفاظ عليها داخل حدود المخاطر المحتملة لطرفيها[3].ويعرفها فيل ويليامز بأنها تلك الإجراءات التي تتحكم وتنظم موقف الأزمة وحتى لا تخرج عن نطاق السيطرة وتؤدي إلى اندلاع الحرب والتوصل إلى الحل السلمي للازمة وعلى أساس يرض الأطراف والحفاظ على مصالحهم الحيوية . [4]

**ثانيا: أساليب إدارة الأزمة:**

كما هو معروف أن هناك نوعان من الأساليب لحل الأزمات ،وهي عبارة عن طرق تقليدية وأخرى غير تقليدية ،وهي كالآتي:[5]

أولا: الطرق التقليدية:

1-إنكار الأزمة :حيث يتم إظهار صلابة الموقف وان الأحوال على أحسن ما يرام ،وتستعمل هذه الطريقة في الأنظمة الديكتاتورية ،والتي تعترف بعدم وجود أي خلل في كيانه.

2- كبت الأزمة :وهو نوع من التعامل المباشر مع الأزمة بقصد تدميرها ،بمعنى تأجيل الأزمة.

---

1:ritchard,clutterbuck,international criss and conflict,.p.8.

2: Phil williams,crisismanagement,confrontationand diplomacyin the nucearage,öertin Robertson,1976,p.28.

3:I bid,p.75

4: I bid,p. 77

5:العماري عباس رشيد،إدارة الأزمات في عالم متغير،القاهرة :مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1993،ص.22.

3-إخماد الأزمة :تقوم هذه الطريقة على الصدام العلني العنيف مع قوى التيار الازموي بغض النظر عن القيم الإنسانية.

4-بخس الأزمة :أي التقليل من تأثير ونتائج الأزمة ،وهنا يتم الاعتراف بالأزمة ،ولكن وجودها غير مهم.[1]

5-تنفيس الأزمة :وتسمى أيضا بتنفيس البركان ،حيث يلجا المدير إلى تنفيس الضغوط داخل البركان للتخفيف من حالة الغليان والغضب والحيلولة دون الانفجار .[2]

6-تفريغ الأزمة :حيث يتم إيجاد مسارات بديلة ومتعددة أمام قوة الدفع الرئيسية والفرعية المولدة لتيار الأزمة .ويتم التفريغ عبر ثلاث مراحل وهي كالآتي:[3]

ا-مرحلة الصدام :وهي تلك المواجهة العنيفة مع القوى الدافعة اللازمة لمعرفة مدى قوة الأزمة ومدى تماسك القوى التي إنشائها .

ب-مرحلة وضع البدائل :وهنا يقوم المدير بصياغة جملة من الأهداف البديلة لكل اتجاه أو فرقة انبثقت عن الصدام.

ج-مرحلة التفاوض مع كل يديل :أي مرحلة استقطاب وامتصاص وتكييف أصحاب البديل عن طريق التفاوض مع أصحاب كل فرع من خلال رؤية شاملة مبنية على عدة تساؤلات

7-عزل قوى الأزمة :تقوم على رصد وتحديد القوى الصانعة للازمة وعزلها عن مسار الأزمة وذلك من اجل منع توسعها وانتشارها وبالتالي سهولة التعامل والقضاء عليها.

ثانيا: الطرق الحديثة: وهي تلك الطرق المتوافقة مع متغيرات العصر وأهمها ما يلي:

1:العماري ،المرجع نفسه،ص.27.

2:عبد الوهاب محمد كامل، سيكولوجية إدارة الأزمات، عمان :دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 2003، ص.25.

3:عليوة السيد، مرجع سبق ذكره،ص.86.

1-طريقة فرق العمل :وهي الأكثر استخداما في الوقت الحالي، حيث يتطلب الأمر العديد من الخبراء والمختصين في مجالات مختلفة، حتى يتسنى حسان كل عامل من العوامل وتحديد المطلوب.[1]

2-طريقة الاحتياط التعبوي للتعامل مع الأزمات :حيث يتم تحديد مصادر الأزمة ومواطن الضعف فيتم تكوين احتياطي تعبوي وقائي يستخدم إذا حصلت الأزمة ،وغالبا ما تستخدم هذه الطريقة في المنظمات الصناعية أثناء حدوث أزمة في المواد الخام أو نقص في السيولة .[2]

3-طريقة المشاركة الديمقراطية للتعامل مع الأزمات :وتعني هده الطريقة الإفصاح عن الأزمة وعن خطورتها ،وكيفية التعامل معها بشكل شفاف وديمقراطي.

4-طريقة الاحتواء :والتي تعني محاصرة الأزمة في نطلق ضيق ومحدود مثل الأزمات العمالية ،حيث يتم استخدام الحوار والتفاهم مع قيادات تلك الأزمات .[3]

5-طريقة تصعيد الأزمة :وتستخدم عندما تكون الأزمة غير واضحة المعالم ،ويكون هناك أثناء مرحلة تكوين الأزمة فليلجا المتعامل إلى تصعيد الأزمة من اجل فك التكتل والتقليل من ضغط الأزمة.

6-طريقة تفريغ الأزمة من مضمونها :تعتبر من انجح الطرق ،حيث يكون لكل أزمة مضمون معين سياسي واجتماعي أو اقتصادي أو ثقافي أو ديني أوإداري، ومهمة المدير هي فقاد لمضمونها ،وبالتالي فقدان قوة الضغط لدى القوى الازموية ،ومن أهم طرقها نجد:[4]

-الاعتراف الجزئي بالأزمة ثم إنكارها

1: محمد فتحي ،الخروج من المأزق فن إدارة الأزمات ، القاهرة :دار النشر الإسلامية،2002،ص.196.

2:عابد سعود سراج، مجلة الحرس الوطني :العدد:144،الرياض،ص.39.

3:المرجع نفسه ص.45.

1:ماهر احمد، إدارة الأزمات ،الإسكندرية :الدار الجامعية للنشر والتوزيع،2006،ص.62.

-التحالفات المؤقتة

-تزعم الضغط الازموي وتوجيهه بعيدا عن الهدف الأصلي.

7-طريقة تفتيت الأزمات :تعتمد هذه الطريقة على دراسة جميع جوانب الأزمة لمعرفة القوى المشكلة لتحالفات الأزمة وتحديد إطار المصالح المتضاربة وإيجاد مكاسب لهذه الاتجاهات المتعارضة مع استمرار التحالفات ،وهكذا تتحول الأزمات الكبرى إلى أزمات صغيرة مفتتة.

8-طريقة تدمير الأزمة وتفجيرها من الداخل: وتسمى أيضا بطريقة المواجهة العنيفة أو الصدام المباشر ،وتستخدم في حالة عدم التيقن من وجود البديل ،ويتم التعامل معها على النحو التالي:

-ضرب الأزمة بشدة من جوانبها الضعيفة

-استقطاب بعض عناصر التحريك والدفع للازمة

-تصفية العناصر القائدة للازمة

-إيجاد قادة جدد الأكثر تفهما

9-طريقة الوفرة الوهمية :وهي تستخدم الأسلوب النفسي للتغطية على الأزمة، كما في حالات فقدان مواد التمويل ،حيث يراعي متخذ القرار توفر هذه المواد للسيطرة على الأزمة ولو مؤقتا.

10-احتواء وتحويل مسار الأزمة: وتستخدم مع الأزمات بالغة العنف ،والتي لا يمكن وقف تصاعدها ،وهنا يتم تحويل الأزمة إلى مسارات بديلة ،ويتم احتواء الأزمة عن طريق استيعاب نتائجها والاعتراف بأسبابها ثم التغلب عليها ومعالجة إفرازاتها ،بالشكل الذي يؤدي إلى التقليل من أخطارها.[1]

1:الوكيل بسبوني ،إدارة الأزمات ومواجهة المشكلات ،المتحصل عليه من الموقع:
WWW .ISLAMTODAY.NET/ARTICLES/SHOW3[1] .2015/12/24:يوم الاطلاع

## المبحث الأول: السياسة الخارجية الجزائرية

عرف النشاط الدبلوماسي في الجزائر خلال السنوات الاخيرة حركية ملحوظة بسبب [1] التحولات الإقليمية والجهوية التي تعرفها مناطق الجوار، مما دفع إلى مسايرتها والتفكير في الأساليب الملائمة للتعاطي معها، وكثيرا ما حظيت مقاربات الجزائر في هذا المجال بالتقدير والاحترام، رغم الانتقادات التي يوجهها لها البعض بسبب التزامها الصمت إزاء بعض القضايا، في الوقت الذي أكدت فيه الجزائر على تمسكها بدبلوماسية الأفعال وليس دبلوماسية التصريحات.هناك عدة معطيات واولويات دفعت بالجزائر للعمل من اجل الحفاظ على أمنها القومي في الجنوب خصوصا مشكلة الطوارق في مالي الذي يمثلون أحد مكونات المجتمع الجزائري

### المطلب الأول: أولويات السياسة الخارجية الجزائرية:

**1/الأمن:** يعتبر الامن من اهم اولويات السياسة الخارجية الجزائرية خاصة في مجال مكافحة الإرهاب حيث تنطوي الجزائر تحت 14 اتفاقية دولية لمكافحة الإرهاب آخرها كان سنة 2007 اتفاقية دولية حول انتشار الأسلحة الخفيفة .ومع بروز القاعدة في المغرب الإسلامي حيث تم إنشاء هيكل جديد متمثل في غرفة قيادة مصغرة للعمليات العسكرية تشترك فيها كل من الجزائر ومالي ونيجر وموريتانيا وتحمل اسم "لجنة الأركان العملياتية المشتركة"، وقد تمخضت عنها خطة تمنراست التي تم الاتفاق عليها خلال اجتماع قادة جيوش الدول الأربع في 14 أوت 2009 والتي تضمنت قرارا مشتركا بإنشاء مركز قيادة للتنسيق الأمني والعسكري المشترك في مدينة تمنراست الصحراوية الجزائرية، الذي ابتداء من 2012 تطور إلى تعاون عملياتي والذي تدعم بوحدة والتواصل على المستوى الاستعلامي

1 Alexis Arieff, "Algeria: Current Issues, Congressional Research Service", January 18, 2013 Prepared for Members and Committees of Congress.page10.

وأصبح يسمى بدول الميدان في 2011 الجزائر ، مالي، النيجر، وموريتانيا مع اعتراف دولي بإنشاء منطقة إقليمية للأمن[1].

2/التنمية الجهوية: تتكون المحددات الاقتصادية من الموارد البشرية والموارد الطبيعية المتاحة، أم الموارد الطبيعية فتعتبر من العوامل الأساسية في قوة وغنى الدول، وهي مصادر الطاقة كالبترول، الفحم ، الغاز والموارد النووية والمعادن الخام كالحديد الخام، القصدير، والمواد الغذائية كالقمح والذرة والموارد الزراعية، والواقع أن توافر هذه الموارد للدولة يوفر لها الأساس المادي للنمو الاقتصادي ويمكنها من الدخول في علاقات خارجية مكثفة، كما أنه يؤثر على قدرتها في دخول سباقات التسلح وعلى اختيار نظم معينة للتسليح، أو إنتاج الأسلحة النووية أو الدخول في حروب دولية والاستمرار فيها، فمثل هذه المجالات تتأثر إلى حد بعيد بمدى امتلاك الدول للموارد الاقتصادية.[2]

يشكل قطاع المحروقات المحرك الأساسي للاقتصاد الجزائري حيث يقدم حوالي 65% من العائدات العمومية و 26% من الإنتاج الداخلي الخام و 98%من صادرات الجزائر ، وبالتالي نلاحظ أن اقتصاد الجزائر هو اقتصاد ريعي يقوم على مصدر واحد وهو قطاع المحروقات، ولأن الجزائر لها نفوذ في المنظمات الإقليمية والدولية، فإن عليها، استخدام قوتها العسكرية ونفوذها السياسي لتعزيز الاستقرار الإقليمي وتنسيق الجهود الإقليمية لمحاربة الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل وفي مالي على وجه الخصوص، وتبدو السياسة الخارجية الجزائرية مرتبكة بين رغبة البلاد في الاعتراف بها كدولة إقليمية قائدة، وبين

---

1:Alexis Arleff،المرجع نفسه.

2:محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، بيروت: دار الجيل، 2001،ص155

*

ترددها وعدم قدرتها على استخدام الأدوات المؤثرة والفاعلة المتاحة لها للحفاظ على الاستقرار في فنائها الخلفي، والمساعدة على استعادة السلام عندما تندلع الصراعات.

ج- تحسين صورة الجزائر

في إطار ما يعرف بالدبلوماسية العمومية تسعى الجزائر إلى تقديم صورة بلد الأمن والسلم وهنا نرى أيضا حضور العامل الأمني الذي يعتبر مبدأ وأولوية في نفس الوقت ، حيث أن الجزائر ومن خلال تجربتها في مجال مكافحة الإرهاب وكذا انضوائها تحت العديد من الاتفاقات الدولية في مجل مكافحة الارهاب تسعى إلى تحسين صورة الجزائر في الداخل والخارج، وهو ما أكدته أيضا دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاع بين إثيوبيا و إرتيريا سنة 2000، بالإضافة إلى قضية الطوارق بين مالي والنيجر حيث توجت السلطة الجزائرية بالتوقيع على اتفاقية الجزائر في 04 جويلية 2006[1].

كما تعد اتفاقية الجزائر لمكافحة الإرهاب لسنة 1999 تسويق للتصور الجزائري للإرهاب، بعد ان استطاعت كسب الموقف العربي أرادت من خلال هذه القمة كسب الجبهة الإفريقية، وجلب اهتمام الدول الإفريقية لهذه الظاهرة، رغم أن معظم الدول الإفريقية لم تعاني منها ما عدا الجزائر، مصر ، كينيا، تنزانيا، وهاتين الأخيرتين لم تتعرض مصالحهما للهجمات من طرف الإرهاب، و إنما تعرضت لها المصالح الأمريكية، ولهذا فإن هذين البلدين لم يتعرضا لمعاناة شديدة مثل الجزائر ومصر ورغم هذا تمكنت الجزائر من إقناع الدول الإفريقية بالتعاون لمكافحة هذه الظاهرة، باعتبارها ظاهرة لا يمكن أن تكون الدول الإفريقية بمنأى عنها، واستغلت انعقاد هذه القمة لمناقشة هذه الظاهرة وأعدت مشروع اتفاقية لمكافحة الإرهاب، وهو مشروع الذي صادق عليه وزراء العدل للدول الإفريقية بالإجماع، وحمل اسم الاتفاقية الإفريقية لمكافحة الإرهاب تضم 13 مادة، يتصدرها التعرض لمظاهر الإرهاب:

---

1:ظريف شاكر، البعد الامني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الافريقية التحديات والرهانات ، "رسالة ماجستير في العلوم السياسية" ،جامعة باتنة ،2008-2009،ص.59.

وهي تلك الأعمال التي ترتكب ضد مواطني أي دولة أو ممتلكاتها أو مصالحها أو خدماتها أو ضد المواطنين الأجانب الذين يعيشون على أراضيها وتحرمه تشريعات هذه الدولة، إضافة إلى أن العمل الإرهابي يشمل كل من يمول الإرهاب أو يشجعه، ويخرج عن ذلك حالات الكفاح الذي تخوضه الشعوب من أجل تقرير المصير طبقا للقانون الدولي، بما في ذلك الكفاح المسلح ضد الاستعمار[1].

## المطلب الثاني: رهانات السياسة الخارجية الجزائرية:

الرهان هو الهدف الاستراتيجي للدولة في مجال تنافسي والجزائر بحكم موقعها الاستراتيجي وخصوصا مع تنامي ظاهرة الإرهاب في منطقة الساحل التي تشكل الحديقة الخلفية للجزائر، فإن رهان الدبلوماسية الجزائرية قد تراجع من منطقة إفريقيا ككل إلى منطقة الساحل الإفريقي باعتبارها اكثر المناطق تعرضا لحالة الانهيار والانفلات الأمني وحالة اللامن، وما يخلفه من آثار سلبية على سكان المنطقة حيث أصبحت المنطقة المصدر الأساسي لكثير من المشاكل التي ترتبط بعدم توفر أدنى مستويات الحياة للأفراد بالإضافة إلى فشل الدولة أمنيا ومجتمعيا، وتعتبر الجزائر الامتداد الإفريقي لحدودها محورا استراتيجيا نظرا لثقل انعكاساته السلبية في حال عدم الاستقرار أو التهديد على الضفة الجنوبية لأمنها القومي، الذي أصبح مهددا بقوة على خلفية حالة الانفلات الأمني في منطقة الساحل التي تهدد بطريقة مباشرة استقرار الأمن القومي الجزائري بمستوياته السبعة: الأمن المجتمعي، الاقتصادي، الثقافي، السياسي، العسكري، البيئي والصحي.[2]

رهانات السياسة الخارجية الجزائرية هي متعددة أولها تحديد المكانة الدولية حيث تراجعت الجزائر من إفريقيا إلى الإشكالية الأمنية في الساحل خصوصا مع تطبيق مبدأ عدم التدخل

---

1:رزيق المخادمي، منظمة الوحدة الإفريقية التحدي و الأمل الجزائر: موفم للنشر ، 2000، ص. ص. 57-58

2:بن عائشة محمد الأمين، أزمة مالي بوابة الجزائر للريادة الإقليمية، يومية الخبر نيوز، الثلاثاء، 18 /12/ 2015 18:54
http://www.djazairnews.info/analyse/38-2009-03-26-18-28-54/48905-2012-12-18-17-55-06.html

في الشؤون الداخلية للدول، كما أنه من بين رهانات الجزائر في الوقت الحالي هو أمننة حدودها وتحقيق الاستقرار السياسي داخل اقطابها، فالجزائر هي في مأزق أمني حدودي خطير فكل المجال الجغرافي مهدد خصوصا بعد سقوط نظام معمر القذافي الذي كان بمثابة مركز متقدم لحماية الجزائر برفضه لتواجد قواعد عسكرية أجنبية في ليبيا.

وتستمد العقيدة الجزائرية توجهها العام من المبادئ العامة المستمدة من ركائز عدم التدخل في شؤون الآخرين، وهو ما لاحظناه في التحرك الجزائري حيال الأزمة الليبية التي أنتجت ثورة أدت إلى تغيير طبيعة النظام بدعم من حلف الناتو، وهي الرؤية التي تجد لها ركائز قانونية ودستورية تحدد المهام الأساسية لأجهزة الأمن الجزائرية التي تنحصر مهامها في حماية وصون سيادة الدولة وحدودها، تقوم السياسة الخارجية منذ الاستقلال على ثقافة سياسية تركز على دور السلطة التنفيذية بشكل شبه حصري في تحديد المعالم الموجهة للسياسة الخارجية في ظل تغييب للسلطة التشريعية وفي ظل غياب لنقاشات وطنية، ومع أمية حزبية بارزة في شؤون السياسة الخارجية[1]

تتحرك الدبلوماسية الجزائرية في فضائها الجيوسياسي الإفريقي وهي تدرك أنها تعيش في مستنقع من الأزمات الممتدة على حدود تتجاوز 6343كلم، وهذا الشريط الأزماتي، يرتبط بعدد من المعضلات الأمنية أهمها 5 معضلات كبرى تتمثل في صعوبة بناء الدولة في هذه المنطقة، ضعف في الهوية وتنامي الصراعات الإثنية، البنى الاقتصادية الهشة وهو ما سيشكل تهديدات صلبة ولينة يمكن تصديرها للجزائر، وانتشار لجميع أشكال الجريمة وأنواع الأشكال الجديدة للعنف البنيوي.

---

1:بوحنية قوي، استراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الإفريقي http://studies.aljazeera.net/reports/2012/06/2012631042920890 4.htm.19/04/2013..pdf يوم الدخول: 2016/03/24 20:20

## المطلب الثالث: سمات السياسة الخارجية الجزائرية:

اتسمت السياسة الخارجية الجزائرية بالعديد من السمات طيلة مسارها، سواء كانت تلك السمات موروثة عن العمل الثوري أو مستمدة من مسار الممارسة بعد الاستقلال.

### دور العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية:

تتسم السياسة الخارجية الجزائرية بوجود روح العوامل الشخصية فيها ، وهذا راجع لتجربتها منذ الاستقلال وبعد العشرية السوداء، حيث لوحظ سيطرة مؤسسة الرئاسة على حقل السياسة الخارجية تخطيطا وتنفيذا ، وذلك جراء منح الدساتير الجزائرية سلطات واسعة للرئيس في تحديد وتوجيه السياسة الخارجية للبلاد فدستور 1963 في مادته الثامنة والخمسين منح لرئيس الجمهورية حق تحديد سياسة الحكومة وتوجيهها وتسييرها وتنسيق السياستين الداخلية الخارجية للبلاد، واستمر على منواله دستور 1976 الذي بموجبه يقرر الرئيس السياسة العامة للأمة ويوجهها، وبذلك فإنه يعين سفراء الجمهورية والمبعوثين فوق العادة إلى الخارج، وينهي مهامهم ويتسلم اوراق اعتماد الممثلين الدبلوماسيين الأجانب وأوراق إنهاء مهامهم، ونفس الشيء نلاحظه في دستور 1996 من خلال ما عبرت عنه المادة 77: إذا كانت سيطرة الرئاسة على صناعة القرار في السياسة الخارجية الجزائرية من الناحية الدستورية، فإنها تسيطر عليها كذلك من الناحية الفعلية ، باعتبار أن المؤسسة العسكرية أحد الفواعل الهامة في السياسة الداخلية، لكنها في صنع السياسة الخارجية ليت كذلك بحكم نقص خبرتها في الشؤون الخارجية والدبلوماسية، إلا فيما يتعلق بالقضايا التي تهدد الأمن القومي الجزائري[1].

1:عديلة محمد الطاهر ،اطروحة ماجستير، أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية 1999-2004 ، ، جامعة قسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2005، ص. ص 8.2- 84.

كما ان سيطرة الرئيس بهذا الشكل على صناعة القرار في السياسة الخارجية الجزائرية يعني سيطرة العوامل الشخصية عليها، وهذا يطرح مشكل الاستمرار والتغير في السياسة الخارجية الجزائرية جراء تغير الرؤساء ، فتغير صناع القرار من المحتمل أو يؤدي إلى تغير السياسة الخارجية بشكل ثانوي، ويرجع ذلك إلى درجة الاهتمام بالسياسة الخارجية، لدى صانع القرار حيث أن الاهتمام المتزايد لصانع القرار بمسائل الشؤون الخارجية يعمل على تعظيم دوره فيها، يجعله يضطلع باختلاف صناع القرار وكذا اختلاف الحاجة أو الداعي إلى ذلك، وبالتالي فإن اختلاف درجة الاهتمام بالسياسة الخارجية لدى صناع القرار في السياسة الجزائرية الخارجية يجعل سلوكها الخارجي يتقدم أحيانا ويتراجع أحيانا أخرى حسب اهتمامات رؤسائها بها.[1]

**الطابع الأزموي في السياسة الخارجية الجزائرية:**

تتسم السياسة الخارجية الجزائرية بالنشاط المكثف في ظل الأزمات بينما يصيبها الجمود عندما تكون البلاد في مرحلة استقرار، ومنذ البداية اتسمت بهذه السمة، فقد انطلقت فعاليات النشاط الخارجي للجزائر في ظل أزمة الاستعمار التي كان يمر بها المجتمع الجزائري، ومن ثم انفجرت الثورة التحريرية وجاء ظلها نشاط قوي للدبلوماسية الجزائرية للتخلص من الأزمة الاستعمارية التي يعاني منها المجتمع الجزائري، واستمر هذا النشاط إلى غاية انقلاب 19 جوان 1965، وجراء هذا التحول دخلت الجزائر في عزلة فرضها عليها هذا الانقلاب، لأن الرئيس أحمد بن بلة كان يمثل عند الكثير من المجتمعات والقادة رمز النجاح ورواج الثورة الجزائرية التي كانت تمثل صحوة تحريرية ثورية لدول العالم الثالث، ولذلك فإن العديد من هذه الدول عارضت الانقلاب أو تحفظت عليه ومع مؤتمر مجموعة ال 77 عام 1967 ومؤتمر القمة لمنظمة الوحدة الإفريقية تمكنت الجزائر من استرجاع مكانتها على مستوى

---

2:Mohamed redha boughrira ;; pages 36

العالم الثالث، وكسبت سمعة في الداخل والخارج، لكن موقفها من تفجر النزاع في الصحراء الغربية قد أعاد وضع الجزائر، لتعود نقطة الصفر، وعادت عزلة شديدة حيث تم استغلال هذه الأزمة لمحاصرة الجزائر، لتعود الجزائر من جديد إلى نشاط مكثف من أجل جلب الدعم للقضية الصحراوية على اعتبار أنها قضية تقرير المصير، وعزل المغرب عن العمق الإفريقي، واستطاعت في النهاية تغيير العديد من المواقف لبعض الدول المحافظة مثل تونس، موريتانيا، مصر ونيجيريا التي لعبت دورا فاصلا في انضمام الجمهورية العربية الصحراوية لمنظمة الوحدة الإفريقية عام 1982، وانسحاب المغرب منها محتجا على ذلك، لتواصل الجزائر فرض عزلة إفريقية عليه[1].

إلا أن دخول الجزائر في أزمة داخلية أدى إلى تراجع نشاطها الدبلوماسي بالإضافة إلى الحصار المفروض عليها بسبب الهجمة الشرسة التي تعرض لها النظام جراء طريقة إدارته للأزمة، بحيث سيطر الجمود على نشاط السياسة الخارجية الجزائرية حتى وصل إلى حالة التقوقع على النفس، ومع بداية انفراج الأزمة ومجيء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بدا يعود نشاط السياسة الخارجية من جديد وبدأت الجزائر تعود إلى الساحة الدولية شيئا فشيئا،

أعطى لها دفعا جديدا من خلال تركيز نشاطه نحو الخارج، وكل مناطق العالم تقريبا، وبالخصوص إفريقيا التي تمثل المجال الجغرافي والطبيعي للجزائر، وبعد رئاسة الجزائر لمنظمة الوحدة الإفريقية وانعقاد القمة ال 35 لها في الجزائر ، ثم القيام بوساطة لحل النزاع في القرن الإفريقي بين إثيوبيا وإريتيريا، وبعث مشروع الشراكة مع إفريقيا تكون الجزائر قد سجلت عودة قوية إلى الساحة الدولية الإفريقية[2].

---

1:محمد بوعشة، الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الكبرى في القرن لإفريقي وإدارة الحرب الإثيوبية- الإرتيرية، بيروت: دار الجيل للنشر، 2004، ص 31-39

2:سليم العايب ،الدبلوماسية الجزائرية في اطار منظمة الاتحاد الافريقي ،"رسالة ماسترفي العلوم السياسية"، جامعة باتنة :كلية الحقوق ،قسم العلوم السياسية، 2011،ص.ص. 38 -39

لكن هذه العودة اصطدمت بظهور أزمات جديدة في منطقة الساحل خصوصا مع تواجد أطراف أجنبية قوية على غرار فرنسا بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية الذين يسعون للسيطرة على مصادر الطاقة والثروة في إفريقيا مما أدى إلى تقليص وتهميش دور الجزائر في القضايا التي تهم أمنها القومي .

### ج- طابع الحياد في السياسة الخارجية الجزائرية:

ورثت جبهة التحرير الوطني الثورية في نشاطها الخارجي للطابع الحياد الذي اتسمت به العلاقات الخارجية للحركة الوطنية إزاء الأحداث التي عايشتها، فقد لزم معظم رواد الحركة الوطنية الحياد من أحداث الحرب العالمية الثانية، ولم تتدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية، ولم تخض في الخلافات العربية-، كما التزمت الحذر من سياسة التحالفات التي أقامتها الدول العربية مع القوى الأجنبية مما أكسبها التقدير والاحترام في الأوساط العربية[1].

## المطلب الرابع: محددات السياسة الخارجية الجزائرية:

### 1-المحددات السياسية:

لدراسة السلوك الخارجي لدولة ما لابد من دراسة المبادئ التي تحكمه لتفسير تأثيرها على توجيهه نحو خيار معين دون الآخر، أو اتخاذ موقف ما حيال قضية معينة سلبا أو إيجابا، كما أنه لابد من دراسة الخلفية التاريخية له لمعرفة المراحل التي سار عليها، وبالتالي معرفة كيفية مساهمتها في تشكيل وتعديل جوهره، يضاف إلى ذلك دراسة دور المحددات والمؤهلات التي تفرض ضوابط على سلوك الدولة الخارجي من أجل تفسير مدى تفاعلها تجاه قضية ما، بحيث يتضح لنا لماذا تقدم دولة ما الكثير حيال قضية ما، ولماذا لا تتكرس

1:أحمد بن فليس، السياسة الخارجية لثورة الجزائرية والمتغيرات 1954،1962، "أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية" ، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية و الإعلام، 2007، ص 79

تجاه قضية أخرى، ولهذا سوف نسلط الضوء على هذه العناصر لأجل فهم جوهر السلوك الخارجي للجزائر.

تتحدد السياسة الخارجية الجزائرية بالعديد من المحددات، يرجع بعضها إلى قدرات الدولة الاقتصادية ومواردها ومستوى تقدمها وتطورها، وكذا قدراتها العسكرية والثقافة السياسية السائدة في المجتمع، والنسق الدولي الذي تنسج فيه، وهذه المحددات هي التي تدفع إلى رسم السلوك الخارجي للجزائر على نحو معين دون غيره، وتتمثل فيما يلي، الثقافة السياسية، مستوي التحديث النسق الدولي"، ونعني بمحددات السياسة الخارجية العوامل البيئية التي تؤثر بشكل أو بآخر في السياسة الخارجية لأية وحدة من الوحدات الدولية، ونعني بها أيضا دراسة السياسة الخارجية كمتغير تابع أمام مجموعة من المتغيرات السابقة التي تفرضها معطيات البيئتين الداخلية والخارجية[1]

تشكل السياسة الخارجية للجزائر أحد مجالات السيادية التي عرفت دستوريا على أنها المجال الحصري لمؤسسة الرئاسة بالشكل الذي يجعل من دور البرلمان دورا ضعيفا بل وحتى شكليا من حيث النقاش والمشاركة في صنع السياسة الخارجية فغياب التصديق البرلماني على الالتزامات الدولية هو أحد المؤشرات على ضعف التباين بين السلطات وهذا ما يضعف من احتمالات الرقابة المواطنية على السياسة الخارجية.

وبالتالي يمكن القول أن صنع وتنفيذ السياسة الخارجية في الجزائر محصور في مؤسسة الرئاسة ولدى رئيس الجمهورية كامل الصلاحيات لتسيير السياسة الخارجية للدولة[2]

تقوم الدبلوماسية الجزائرية منذ الاستقلال على ثقافة سياسية تركز على دور السلطة التنفيذية بشكل شبه حصري ونقصد بالسلطة التنفيذية مؤسسة الرئاسة والرئيس كمؤسسة دستورية

---

1:وهيبة ذالع، دور العوامل الخارجية في السياسة الخارجية الجزائرية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، "رسالة ماجستير في العلاقات الدولية"، 2008، ص 08

2:Mohamed redha boughrira, , page 36

تتمتع بكامل الصلاحيات فيما يخص صنع السياسة الخارجية وتحديد المعالم الموجهة لها في ظل تغييب للسلطة التشريعية في صناعة فلسفة الدور الخارجي للدولة.

تعتبر الثقافة السياسية السائدة في المجتمع الجزائري من بين محددات السياسة الخارجية الجزائرية، وهي تمثل 'البعد الذاتي والاجتماعي للعملية السياسية، كما أنها تلعب دورا في وضع حدود عامة للاختيارات السياسية المتاحة للقائد السياسي، كما تؤثر الثقافة السياسية على التوجه العام للسياسة الخارجية[1].

يمكن القول أن الثقافة السياسية للمجتمع الجزائري التي تعتبر وعاء لتجربته التاريخية المريرة هي عامل محدد للسياسة الخارجية الجزائرية، بحيث تقيد إلى حد ما حرية القائد السياسي في اتخاذ القرار الخارجي ، وتؤثر في التوجه العام للسياسة الخارجية للدولة.

وحسب رأينا تشكل الدبلوماسية الجزائرية أحد مجالات السيادية التي عرفت دستوريا على أنها المجال الحصري لمؤسسة الرئاسة وبالشكل الذي يجعل من دور البرلمان دورا ضعيفا بل وحتى شكليا من حيث النقاش والمساهمة في صنع السياسة الخارجية باعتباره يمثل الشعب فغياب التصديق البرلماني على الالتزامات الدولية هو أحد المؤشرات على ضعف التباين السلطوي وهذا ما يضعف من احتمالات الرقابة المواطنية على السياسة الخارجية.

تقوم السياسة الخارجية على 05 خمس معايير وهي القيم ، المبادئ، المصالح التوجهات والأولويات وهذه المعايير هي التي تحدد الإطار ، التصور والمنظور لها ، فهذه الخماسية يمكن أن تختزل عمليا في مفهوم المصلحة الوطنية والتي تعرف على أنها مجمل المصالح التي لا يمكن للدولة بأي حال من الأحوال التنازل عنها فهي مرجعية مطلقة باسم الدولة وخادمة لهويتها.

---

1:محمد سليم السيد، مرجع سبق ذكره، ص ص 204- 205

الدبلوماسية الجزائرية تقوم على مجموعة من القيم والمبادئ والمصالح والتوجيهات والاولويات التي تحدد المصلحة الوطنية و التي هي مجموعة المصالح التي لا يمكن التنازل عنها في أي حال من الأحوال، لكن بالنسبة للجزائر فإن مفهوم المصلحة الوطنية غامض وغير واضح مما أدى إلى غموض الدبلوماسية الجزائرية في الكثير من المواقف والقضايا الدولية وأدى إلى فشل الدبلوماسية الجزائرية مثلما كان الحال في الأزمة الليبية و حتى في أزمة مالي، فغياب مفهوم المصلحة الوطنية أدى إلى تصنيف دبلوماسية الجزائر في خانة رد الفعل وليس الفعل بمعنى التكيف وليس المبادرة، فغياب المصلحة الوطنية يعني غياب عقيدة حول السياسة الخارجية وهذا يعني أن الدبلوماسية غامضة نظرا لعياب معلم واضح بسبب غياب العقيدة وغياب نقاش مؤسساتي وطني وغياب إستراتيجية واضحة.

**2-محددات اقتصادية:**

يشكل قطاع المحروقات المحرك الأساسي للاقتصاد الجزائري حيث يقدم حوالي 65% من العائدات العمومية و 26 % من الإنتاج الداخلي الخام و 98% من صادرات الجزائر[1]

وبالتالي تحتل الجزائر المرتبة الثالثة من حيث إنتاج البترول في إفريقيا والمرتبة الثانية عشر في العالم بحجم أولي يتمثل في 16 مليار متر مكعب ، ويعود اكتشاف أول لبترول في الجزائر سنة 1948 في واد قيتيريني بالقرب من منطقة سيدي عيسى حاليا[2]

وكقراءة لهذا الشكل نلاحظ أن حقول النفط التي تم اكتشافها في الجزائر إلى غاية اليوم متواجدة في 207 حقل يقع 23 منها في إليزي و 75 في أحواض وسط الصحراء و 24 في أحواض قدامس ورود النص و 21 في واد ميي، الاحتياطي الأول الموجود والقد حجمه ب

1:سليم العايب، مرجع سبق ذكره، ص 16

2: M.Attar et M.Hammat "le potentiel e, hydrocarbures de l'Algérie contribution de SONATRACH, division Exploration Algeria's hydrocarbon potential contribution from SONATRACH exploration Division".

1.2 مليار متر مكعب من الهيدروكاربونات السائلة 25% منها فقط تعتبر قابلة للاستغلال باستعمال أحدث التقنيات[1].

و بالتالي منذ أن حصلت الجزائر على استقلالها انتهجت الأسلوب الاشتراكي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بإتباعها سياسة مركزية بحتة، لقد أتاحت الوفرة النفطية خلال السبعينات إمكانيات هائلة في خدمة المشروعات وخطط التنمية المسطرة.

في منتصف الثمانينات سجل الاقتصاد الجزائري صدمة كبيرة سببها الانخفاض غير المتوقع لأسعار النفط، وظهرت مساوئ التخطيط المركزي، حيث عانت من ركود اقتصادي وفشل في المخططات المنتهجة وعجز في ميزان المدفوعات ارتفاع معدل التضخم حجم البطالة، ارتفاع الديون ومعدل خدمتها، كل هذه الظروف تضافرت لتساعد على تعميق زيادة الاعتماد على الخارج من أجل الحصول على الاحتياجات الأساسية من السلع والخدمات، وبالتالي زيادة التبعية للعالم الخارجي، وكنتيجة لهذه الظروف اتخذت الجزائر عدة تدابير من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي والإصلاحات الهيكلية الضرورية، ولقد تعززت الجهود في تصحيح الاقتصاد الكلي منذ منتصف الثمانينات عندما شرعت في تنفيذ برنامجين بدعم وتحت إشراف صندوق النقد الدولي بهدف الانتقال من الاقتصاد المخطط المركزي إلى اقتصاد السوق، فكان برنامج الاستقرار من أجل تحقيق التوازن في الاقتصاد الكلي، وبرنامج التصحيح الهيكلي الذي يهدف إلى تحسين كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية وتحقيق زيادة الطاقة الإنتاجية[2].

كما تعتبر الجزائر من بين الدول الاكثر انتاجا و المهمة في العالم، حيث تمثل أحد مقومات اقتصادها، من خلال اعتبارها مصدر دخلها القومي 97% من إيرادات التصدير وتمثل

1:M. Attar et Mohammad , op, cit.
2:Fatiha Talahite, L'économie Algérienne depuis 1962 : le poids croissant des hydrocarbures, tendances Economiques AFKAR/IDEES,PRINTEMPS/ETE2006.pdf .82-85

أيضا طرف مهم في الاقتصاد العالمي، وتعتبر أوربا السوق الأكبر للنفط الجزائري خاصة الغاز الطبيعي، وقدرت الطاقة التصديرية اتجاه أوربا سنويا أكثر من 60 مليار متر [1].

كما تعد الجزائر من بين أربع الموردين الأساسيين لأوروبا بالغاز الطبيعي بعد روسيا، النرويج وهولندا بنسبة 12-15 % من الطلب الإجمالي للقارة الأوربية[2]، حيث صدرت الجزائر في 2005 للاتحاد الأوروبي ما يعادل 63% من مجموع صادراتها النفطية[3] .

وتحتل الجزائر المرتبة الرابعة في إنتاج الغاز الطبيعي، ويعتبر نفطها من النوعية الجيدة، ونظرا لأهميته فتحت شركة غاز بروم الروسية مكتب تمثيلي لها بالجزائر في 2010، في إطار التعاون والتنسيق بينها وبين سوناطراك في السوق العالمية، وفي 2001 تم اكتشاف العديد من حقول النفط والغاز ذات الاحتياطات الكبيرة ومن بينها حوض بركين[4].

هناك رغبة بادية من وراء هذه البرامج لتحسين صورة الجزائر داخليا وخارجيا وجعلها أكثر جاذبية، خاصة الصورة التي رافقتها زمن العشرية السوداء، وكذا الرغبة الحقيقية بالإقلاع بالاقتصاد الوطني ونمو قوي ومستديم يأخذ في طياته أبعاد التنمية الاقتصادية الاجتماعية والبيئية.

### 3- محددات جيوبوليتيكية:

في هذا المطلب سنتحدث عن المقومات الجيوبوليتيكية للجزائر، وهو عنصر ضروري لفهم تحركات الدبلوماسية للجزائر انطلاقا من القاعدة التي تقول أن السياسة الخارجية للدولة

---

1:Guy Anderson, RS 50F Across the mediterranean- north African dynamics, relation between Morocco, Tunisia, Algeria, Libya, the European union and other major powers, UK Defence Forum, january 2008, p4

2:عاشور كتوش وبن علي بلعزوز، الغاز الطبيعي الجزائري ورهانات السوق الغازية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،جامعة الشلف.ص ص.153-170.

3:العربي العربي، دور الطاقة في العلاقات المغاربية الأوربية الجزائر - ليبيا، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية غير منشورة، جامعة الجزائر ، ، 2005/2004، ص ص 174، 175

4: Ri Timo ; Algérie ; Géopolitiques : la place des hydrocarbures algériens dans le marché mondial ; http://www.ritimo.org/dossiers_pays/afrique/algérie/algérie/algérie_intro.html; 17 :11 ;24 aout 2015

يحددها المكان الجغرافي للدولة وباعتبار أن الجزائر تنتمي للعديد من الدوائر الجيوبوليتيكية – المغرب العربي– إفريقيا، البحر المتوسط والعالم العربي والإسلامي.

يمكن القول أن العلاقات الدولية هي صراع من أجل القوة مثلما طرحه هانس مور غانثو Hans Morgenthau بقوله أن السياسة الدولية، ككل سياسة هي صراع مستمر من أجل القوة ومهما تكن الأهداف النهائية للسياسة الدولية ، فالقوة هي الهدف العاجل دوما.

« international politics like all politics is a struggle of power, whatever the ultimate aims of international politics, power is always the immediate aims »[1]

تحتل الجزائر موقعا متميزا في المنطقة العربية والإفريقية ،بحيث تقع في وسط شمال غرب القارة الإفريقية بين خطي طول 09 غرب غرينتش و 12 درجة شرق، وبين دائرتي عرض 19 درجة جنوبا و 37 درجة شمالا، تطل على البحر الأبيض المتوسط شمالا تحدها تونس وليبيا شرقا ومن الجنوب مالي والنيجر ومن الغرب المغرب وموريتانيا من الجنوب الغربي[2].

وتبلغ مساحتها 2.381.741 كيلو متر مربع وهي بذلك أكبر بلد في إفريقيا من حيث، المساحة، وبهذا تكون في موقع استراتيجي يتوسط القارات الأربع، إفريقيا ، أوروبا، آسيا، أمريكا، وتربط بين الضفة الشمالية والجنوبية لحوض المتوسط بامتدادها الجغرافي من البحر المتوسط شمالا إلى عمق القارة الإفريقية وتحدها سبع دول مجاورة، فهذا الموقع الوسط الذي تحتله يجعلها قريبة من كل القارات المذكورة مما يسهل تواصلها معها، كما أن انفتاحها على البحر الأبيض المتوسط وامتدادها إلى عمق القارة الإفريقية يجعلها همزة وصل بين إفريقيا وأوروبا، تتوفر الجزائر أيضا على واجهة بحرية بمسافة 1200كلم من الشرق إلى الغرب

1:Paul Viotti, Mark V.Kauppi (eds), international relations theory : Realism, pluralism Globalism, USA, Boston, Allynand Bacon, 1997, pp. 56-57

:2 http://geology.com/word/alergia-satellite-image.shtml.18/04/2015.a17.19

على البحر الأبيض المتوسط الذي يعتبر الممر الأساسي للسفن والبواخر من وإلى مختلف المناطق مما يعطيها هامش معتبر للمساهمة في التجارة الدولية.[1]

إن أهم ما يميز موقع الجزائر هو انتماؤها إلى مجالات جغرافية عديدة، فهي مركز المغرب العربي ولديها حدود مع كل دوله، كما أنها تعتبر بوابة إفريقيا بالنسبة لأوروبا وتربط بين ضفتي المتوسط وهي جزء من العالم العربي في امتداده من الخليج إلى المحيط وتقاسم دول الساحل الصحراوي في جزء كبير من الصحراء[2].

وفي رأينا فإن طول حدود الجزائر وخصوصا مع دول الساحل، هو بمثابة عامل تهديد للجزائر نظرا للعلاقات التاريخية المتميزة بين البلدين وكذلك بعد الثورة التونسية، بالإضافة إلى أزمة الساحل والعلاقات المتوترة مع المغرب أصبحي الجزائر في حالة انكشاف أمني.

كقراءة لهذا الشكل نرى أن منطقة الساحل الإفريقي هي في قلب اهتمامات الدبلوماسية الجزائرية ثم تليها منطقة المغرب العربي ثم إفريقيا ، وفي مقابل هذا نجد أن المناطق والأقاليم الأخرى حوض المتوسط والعالم العربي الإسلامي جاءت في المناطق ذات الأولوية الثانوية، لكن في واقع الأمر نجد أن الدبلوماسية الجزائرية تتجه نحو الشمال أكثر فأكثر خصوصا في المجال الاقتصادي نحو أوروبا واتفاقيات الشراكة والاستثمارات الأوربية في الجزائر، بالإضافة إلى منطقة الخليج والاتفاقيات الشراكة والاستثمارات الأوربية في الجزائر، بالإضافة إلى منطقة الخليج والاتفاقيات الاقتصادية بين الجزائر وقطر مثلا، وبالتالي فالدبلوماسية الجزائرية تتجه أكثر نحو الشمال أكثر منها نحو الجنوب – منطقة الساحل وإفريقيا.

---

1:http://www.chahid.org/index.php?option=comcontent&view=article&id=85&itemid=1252013/04/19.consulter.le06/04/2015 à 14:15.

2:Laurence Aïda amour, la coopération de sécurité au Maghreb et au sahel : l'ambivalence de l'Algérie, bulletin de la sécurité africaine une publication du centre d'études stratégiques de l'Afrique, no 18/février 2012sont,pages02.

أما في المجال العسكري فالجزائر قوة عسكرية إقليمية ولديها القدرة على التأثير على جماعة أنصار الدين وغيرها من الأطراف الفاعلة في شمال مالي .كما يمكن لها أن تكون بالفعل لاعبا رئيسا في تطور الأزمة الحالية، إذ تفخر الجزائر بأن لديها أكبر ميزانية دفاع حوالي 9.5 مليارات دولار في العام 2012[1] في القارة الإفريقية، وقدرات قوية لعرض القوة العسكرية وخبرة معترفا بها في مجال مكافحة الإرهاب، كما أنها عضو مؤسس وبارز في العديد من المحافل الإقليمية والعالم لمكافحة الإرهاب وتستضيف الجزائر لجنة الأركان المشتركة لدول الساحل CEMOC ووحدة الدمج والاتصال FLU، وهما آلياتان مؤسسيتان تمثلان المحافل المفضلة.

## المبحث الثاني: دور السياسة الخارجية الجزائرية في أزمة مالي.

### المطلب الأول: المقاربة الجزائرية.

هناك صعوبة في فهم السياسة الأمنية الجزائرية في فضائها العام، من دون الإلمام بشبكة من المؤشرات الجيوسياسية المتداخلة، فالسياسة الخارجية الجزائرية لديها جملة مقومات وثوابت دستورية وقانونية ،والتي تشكل على مدار التاريخ السياسي الجزائري منطلقا هاما في تفسير السلوك السياسي الجزائري الدبلوماسي تقر الجزائر البعد الإفريقي في ديباجة الدستور الجزائري وبهذا الإطار نقرأ في دستور 1989 بأن «الجزائر أرض الإسلام وجزء لا يتجزأ من المغرب العربي الكبير، وأرض عربية وبلاد متوسطية وإفريقية»[2].

لكن منطقة الساحل الإفريقي ذات الخصوصية الجيوسياسية تجعل وبشكل متزايد من السياسة الخارجية الجزائرية مجالا لإعادة القراءة لاكتشاف محركات ووسائل هذا التحرك اتجاه منطقة وحدود تتجاوز 6343 كلم تمتد عبر الحدود الجزائرية شرقا وغربا وجنوبا.

---

1:Anouar Boukhars, op ,cit

2: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،دستور 1989،ص.04.

ولعل أهم شيء ينبغي التأكيد عليه هو أنه فواصل زمنية متقاطعة تشكلت مجالا مهما لفهم السلوك الجزائري، كما أن هناك عقيدة أمنية وثوابت دستورية إجرائية تشكل على الدوام لوازم مهمة من لوازم علاقات الجزائر بالغير؛ وترتكز على مفاهيم عدم التدخل في شؤون الغير وضبط إيقاع التحرك الدبلوماسي ضمن الجماعة العربية أو الإفريقية مع الأخذ بعين الاعتبار سياسة حسن الجوار كمورد أساسي مهم في فهم العلاقات الدبلوماسية الجزائرية.

في ضوء التحولات الإقليمية خاصة الانقلاب في مالي ،وتأسيس كيان الأزواد وتغير أنظمة الحكم في ليبيا وتونس ،في ضوء تزايد دور حلف الناتو ،وتزايد وتيرة الربيع العربي

تكتسي العقيدة الأمنية أهميتها من اعتبارها دليلا يوجه ويُقرِّر به القادة السياسة الأمنية للدولة ببعدها الداخلي والخارجي، ومن هنا نشأت العلاقة بين العقيدة الأمنية والسياسة الخارجية، إذ يلاحظ تنامي تأثير العقيدة الأمنية باعتبارها تمثل المبادئ المنظمة التي تساعد رجال الدولة على تعريف المصالح الجيوسياسية لدولتهم وتحديد ما يحظى منها بالأولوية، كما تساعد الدولة على التفاعل مع التهديدات والتحديات البارزة والكامنة التي تواجه أمنها على المستويات الزمنية: القريبة، المتوسطة والبعيدة[1].

ويمكن القول إن العقيدة الأمنية على العموم تمد الفاعلين الأمنيين في الدولة بإطار نظري متناسق من الأفكار يساعد على تحقيق أهداف الدولة مجال أمنها القومي.

وتستمد العقيدة الأمنية الجزائرية توجهها العام من المبادئ العامة المستمدة من ركائز عدم التدخل في شؤون الآخرين، وهو ما لاحظناه في التحرك الجزائري حيال الأزمة الليبية التي أنتجت ثورة أدت إلى تغيير طبيعة النظام بدعم من حلف الناتو، وهي الرؤية التي تجد لها ركائز قانونية ودستورية تحدد المهام الأساسية لأجهزة الأمن الجزائرية التي تنحصر مهامها في حماية وصون سيادة الدولة وحدودها.

---

1 Francis, sempa. « US National security doctrines Historicaiiy reiewed». American Dipiomacy.2003 www.americandipiomacy.org -Aiain rey . «Définition de Doctrine». ie grand Robert de ia ianque Francaise 2010

تتحرك الدبلوماسية الجزائرية في فضائها الجيوسياسي الإفريقي وهي تدرك أنها تعيش في ساحل من الأزمات الممتدة على حدود تتجاوز 6343 كلم، وهذا الساحل الأزماتي، يرتبط بعدد من المعضلات الأمنية أهمها 5 معضلات كبرى تتمثل أساسا في[1]:

صعوبة بناء الدولة في هذه المنطقة؛

ضعف في الهوية وتنامي الصراعات الإثنية، البنى الاقتصادية الهشة "وهو ما سيشكل تهديدات صلبة وليّنة يمكن تصديرها للجزائر"؛

ضعف الأداء السياسي؛ إذ سجلت لحد الآن ست انقلابات في كل من موريتانيا، ومالي والنيجر؛ وانتشار لجميع أشكال الجريمة وأنواع الأشكال الجديدة للعنف البنيوي.

وهذه الأشكال الجديدة للعنف تؤكدها تقارير الأمم المتحدة التي تحصي ما نسبته من 30% إلى 40% من المخدرات الصلبة تمر عبر هذه المنطقة، كما أنّها تشكل ثاني أكبر أسواق الأسلحة الخفيفة وتشير، تقديرات تقرير مسح الأسلحة الخفيفة التابع لبرنامج المعهد الأعلى للدراسات الدولية بجنيف في تقرير سابق إلى أن هناك حوالي 100 مليون سلاح خفيف في القارة الإفريقية، كما أن 80 بالمائة من الأسلحة الموجودة مصدرها بؤر الصراعات السائدة في إفريقيا الغربية والتي تنتقل إلى الجزائر عبر مالي والنيجر.

إن عين الجزائر على استقرارها وهي التي خاضت حرباً عويصة استنزافية ضد ما يسمى بالإرهاب ولمدة 10سنوات يُسميها الجزائريون "العُشرية السوداء"، وعينها الثانية على التحرك الإفريقي ذو البنى السياسية والاقتصادية الهشة والتي تشكل ما من شأنه نقل جميع أنواع الفشل الأزموي والدولاتي عبر الحدود مما يعني تهديد الأمن الجزائري.

---

1:أمحند برقوق، محاضرة تحت عنوان "المعضلات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، والاستراتيجية الجزائرية"، القيت على طلبة العلوم السياسية،يوم2012/3/24.

في الواقع فإن المقاربة الجزائرية في هذا الإطار تعتمد على مبادئ سياسية من ناحية احترام الوحدة الترابية لدولة مالي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، و من جهة أخرى ،تستند السياسة الجزائرية –في مقاربتها بخصوص الوضع في مالي– على رهانات أمنية كبيرة في منطقة الساحل حيث يعتبر ملف الطوارق حساس وحيث يصل طول الحدود الجنوبية للجزائر مع عدد من دول الساحل وهي موريتانيا، مالي والنيجر إلى أكثر من 6 آلاف كيلومتر[1].

تعد المقاربة الجزائرية للخروج من الازمة في مالي الأكثر نجاعة من خلال التأكيد على أن يكون الماليون المبادرين الاوائل في البحث عن حلول لمشاكلهم. و عليه فان تصور الديبلوماسية الجزائرية يجمع حوله أغلبية القوى الكبرى لوجود مخرج للأزمة في مالي التي تحتل شمالها مجموعات مسلحة[2].

اذ توصي هذه المقاربة بالإحاطة بالجوانب التي يجب أخذها بعين الاعتبار في تحديد استراتيجية على مستوى الأمم المتحدة، و ترى الجزائر في هذا الخصوص انه من أجل الحصول على أفضل فرص النجاح فان البحث عن مخرج للازمة في مالي ينبغي أن يتم في ظل احترام بعض الشروط.

و يتعلق الأمر أولا بأن الماليين هم الحلقة المحورية في البحث عن حلول لمشاكلهم و أن الأمر يتعلق بالمساعدة و الدعم مع تعزيز إمكاناتهم الوطنية، أما الجانب الثاني فيتلخص في أن تتفق الأطراف الفاعلة في المجتمع الدولي على اجندة واحدة و مسار أوحد لجهودهم تأخذ

---

1:Khaled Satour, MALI, SAHEL, ALGERIE, LA NOUVELLE DONNE DU PROJET IMPERIAL, 20 février 2013: http://contredit.blogspot.fr/2013/02/mali-sahel-algerie-la-nouvelle-donne-du_20.html.pdf.

2 : وكالة الانباء الجزائرية، الأزمة المالية: الولايات المتحدة تدعم المقاربة الجزائرية ،في: موقع وكالة الانباء الجزائرية، :انظر الموقع: http://www.aps.dz/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9.html 2015/12/28 على الساعة 21:30.

بعين الاعتبار إرادة الماليين وصلاحيات المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا و كذا مصالح الأمن الوطني لدول الميدان المجاورة لمالي (الجزائر و النيجر وموريتانيا.[1]

و من معالم المقاربة الأمنية الجزائرية نجد ما يلي:

أولاً: حلّت خطة الجزائر لسنة 2009، مشكلة تسهيل عمل الجيوش النظامية لدول الساحل الإفريقي بما يمكّنها من مطاردة الإسلاميين وراء الحدود، وضرب معاقل تنظيم القاعدة، وتجفيف منابع الدعم والإمداد اللوجستي التي تمول أفراده بالسلاح والأموال، والسيطرة النهائية على منطقة الساحل الإفريقي بالاعتماد على الجيوش النظامية لدول المنطقة. كما اتفقت دول الساحل الإفريقي –آنذاك– على إنشاء أول قاعدة بيانات محلية موحدة، تتضمن كافة المعلومات المتاحة حول "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب، على أن تلتزم هذه الدول بتغذية هذه القاعدة بالمعلومات بفعالية للتصدي للتنظيم بفعالية.

ثانيًا :كل من اتفقت الجزائر وليبيا وموريتانيا ومالي والنيجر على السماح لهيئات الأركان للجيوش الخمسة التابعة لها، بالمطاردة المستمرة للجماعات الإسلامية المسلحة المنضوية تحت لواء تنظيم القاعدة في المناطق الصحراوية، والسماح لها بعبور الحدود في منطقة الساحل والصحراء بعد إبلاغ الدولة التي تجري المطاردة داخل إقليمها، بشرط توفر قوات نظامية جاهزة للملاقاة في الدولة التي تجري على أرضها المطاردة.

ثالثًا: الاتفاق على التعاون العسكري بين هذه القوى النظامية الموحَّدة ومقاتلي القبائل من الطوارق والقبائل العربية والزنوج وغيرها، وضمان حياد الطوارق خصوصًا في المواجهة بين القوات العسكرية المالية وتنظيم القاعدة.

---

1: عربي بومدين، أزمة شمال مالي والمقاربة الجزائرية، الحوار المتمدن-العدد: 3893-انظر الموقع:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=32994323:06تاريخ الاطلاع:2015/12/27 على الساعة: 15:14.

رابعًا: تجفيف مصادر تمويل الإرهاب والتصدي للمهربين، وتنفيذ مشاريع استثمارية شمال مالي والنيجر، وتكثيف الرقابة على منابع المياه المهجورة، مع التعهد بحفر آبار أخرى للسكان المحليين؛ بهدف حصر تحركات الإرهابيين.

خامسًا: تكثيف الرقابة على منطقة الصحراء، ومراقبة مناطق الأودية والمرتفعات التي يسهل فيها إخفاء المركبات وحفر أماكن الاختباء، وهي منطقة تمتد من جبال أدغاغ أفوغارس شمال مالي وجبال أكادس إير شمال النيجر، مرورًا بوادي زوراك الذي يصل إلى جنوب الجزائر[1].

ويمثّل الجنوب الجزائري الذي يعدُّ جغرافيا ممتدة، ويعدُّ منطقة ذات طبيعة صحراوية وعرة، وليس من السهل ضبطها بالاعتماد فقط على قوات حرس الحدود النظامية، فهذه المنطقة تحمل من الخطورة الأمنية نفس درجة التهديد الأمنيّ للعمليات الإرهابية المسلحة التي يشنها هذا التنظيم في المناطق الجبلية الوعرة شمال ووسط الجزائر، فقد أحصت وزارة الداخلية الجزائرية وجود أكثر من أربعين جنسية لمهاجرين سرّيين أفارقة يتواجدون على الأراضي الجزائرية، معظمهم متورط في نشاطات غير شرعية مثل الهجرة السرّية وتهريب السلاح والمخدرات والتبغ والذهب.[2]

مع كلِّ تلك المخاوف، فالجزائر كانت من أكثر الدول التي امتلكت الحجج الكافية لتبرير موقفها من مكافحة الإرهاب، فقد كانت طوال سنوات التسعينات من القرن الماضي منكفئة على نفسها في محاربة هذه الظاهرة، وسط انتقادات كبرى من الدول الغربية التي كان معظمها يأوي أفرادًا من الجماعات الإسلامية المسلحة، من الإسلاميين الذين كانوا يتمتعون باللجوء السياسي في الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأميركية، ويساهمون في التخطيط للعديد من العمليات الإرهابية داخل الجزائر. ومن هنا، فإنَّ موقف الجزائر نابع من معاناتها من هذه الظاهرة التي خلّفت خسائر مادية بأكثر من 30 مليار دولار و200 ألف قتيل من

---

1: عربي بومدين، المرجع نفسه

2: عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري.. الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي، الجزائر، المكتبة العصرية، 2005، ص 25.

ضحايا الإرهاب، إضافة إلى حصار طويل على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والعسكرية، وتحديدًا بمنعها من التسلح لمكافحة خطر الإرهاب[1].

**المطلب الثاني : دور الوساطة الجزائرية في أزمة مالي:**

تتعامل الجزائر وفق استراتيجية محكمة لإيجاد حل لأزمة شمال مالي بعيدا عن الحسابات الخارجية وصراع الايرادات مع أطراف النزاع في مالي و خصوصا فرنسا ، حيث أن الدبلوماسية الجزائرية تسعى إلى إيجاد حل للأزمة المالية من خلال ثلاثة محاور أساسية يتقدمها الحل السلمي الداخلي دون أي تدخل أجنبي.

حيث ترى الجزائر أن أي تدخل أجنبي تهديد لأمن واستقرار الجزائر، كما تركز الدبلوماسية الجزائرية على الحوار المباشر مع جميع الأطراف الفاعلة في الأزمة، وهو ما جسدته الزيارة الرسمية لرئيس الحكومة المالية الى الجزائر، والاستقبال غير المعلن لوفد من حركة أنصار الدين ، إضافة إلى مجموعة من وفود رسمية إفريقية لدول الجوار، وهو ما يؤكد على ضرورة الحل السلمي من المنظور الجزائري

تلعب الجزائر دوراً هاماً في هيكل مكافحة الإرهاب الذي أنشأته الولايات المتحدة في منطقة الساحل، ومنذ مبادرة عموم الساحل في العام 2002، التي توسّعت لتتحوّل إلى الشراكة عبر الصحراء لمكافحة الإرهاب في العام 2005، إلى قيادة أفريقيا 2007 أفريكوم ومقرّها في شتوتغارت في ألمانيا، ركّزت الولايات المتحدة على إقناع الجزائر باستخدام خبرتها في مكافحة الإرهاب ومكافحة التجسس في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظّمة،

---

1:Mhand Berkouk, "U.S.–Algerian Security Cooperation and the War on Terror," Carnegie Endowment for International Peace،June .2009
http://carnegieendowment.org/publications/index.cfm?fa=view&id=23276&prog=zgp&proj=zme

وكتب جون شندلر، وهو ضابط سابق في التجسّس المضاد في وكالة الأمن القومي، عن جهاز الاستخبارات العسكرية الجزائري، قائلاً إنه "يمكن القول إنه جهاز الاستخبارات الأكثر فعّالية في العالم عندما يتعلّق الأمر بمكافحة تنظيم القاعدة، كما أنه على الأرجح الأكثر قسوة[1].

و من جهة اخرى ، تمثّل منطقة الساحل الحزام الأمني الجنوبي للجزائر التي تسعى جاهدة لمواجهة التحديات والتهديدات الكبرى للمنطقة على الصعيدين الدبلوماسي والأمني، ،كما أن تزايد التدخل الأجنبي، وتحديدا الفرنسي والأمريكي، سيحول دون ضمان الاستقرار لمنطقة الساحل الصحراوي بفعل الرهانات الجيوسياسية أو ما يسمى ب" رهانات الموارد"

تعتبر منطقة الساحل بمثابة الحزام الأمني الجنوبي للجزائر، وذلك لما تشكله من عمق جيواستراتيجي وتهديدات أمنية لاستقرار الأمن الوطني، حيث يعد الشريط الساحلي الصحراوي قضية حيوية بالنسبة للأمن القومي الجزائري، نظرا للمميزات الخاصة التي تطبع المنطقة وتحديدا فيما يرتبط بفشل الدول وهشاشة نظامها من جهة، يضاف إليها شساعة الرقعة الجغرافية للمنطقة الصحراوية مما يصعب على دول الساحل ضبط الاستقرار الأمني وتحقيق الإشباع والتماسك الاجتماعيين لتجسيد المشاريع التنموية. وتعتبر جملة هذه المميزات بمثابة التحديات والتهديدات الأمنية الكبرى للأمن الوطني وهو الأمر الذي يطرح مجموعة من المشاريع الوطنية والإقليمية[2].

---

1: John Schindler, "The Ugly Truth about Algeria," The National Interest, 10 July 2012http://nationalinterest.org/commentary/the-ugly-truth-about-algeria-7146consulter le2016/01/10 à 13 :45.

2: مصطفى سايج ل البلاد: استقرار منطقة الساحل يعزز الحزام الأمني الجنوبي للجزائر، نشر في البلاد أون لاين يوم 10 - 07 – 2010 حاورته فريال م. 2013/04/21http://www.djazairess.com/elbilad/21072

حيث عملت الولايات المتحدة الأميركية على تعزيز تواجدها في القارة الافريقية ككل و ليس فقط منطقة الساحل، تجسيدا لمشروع القرن الأميركي الجديد الذي ظهر سنة 1997 و هو المشروع الذي مولته شركة برادلي والذي أنتجته براميل الفكر الأميركية والذي من بين أعضاءه نجد دونالد رامسفيلد، ديك تشيني، و نخبة المركب الصناعي العسكري الأميركي والشركات النفطية العملاقة...وغيرهم ،انطلق مع الأول من أكتوبر 2008 النشاط الفعلي للقيادة الأفريقية التي أحدثتها الولايات المتحدة لكي تكون القارة الأفريقية في محور الأجندة الأميركية للهيمنة العالمية.

وأتت الخطوة تنفيذا لآخر قرار اتخذه وزير الدفاع السابق دونالد رمسفيلد قبل مغادرة البنتاغون، وتشمل دائرة تدخل أفريكوم المؤلفة من ألف عنصر موزعين على ثلاث قيادات فرعية في كامل القارة الأفريقية ما عدا مصر التي تتبع للقيادة المركزية في ميامي ،إلى جانب جزر في المحيط الهندي مثل سيشيل ومدغشقر وجزر القُمر، من بين برامج أفريكوم نجد: أولا تدريب القوات على حفظ السلام في إطار برنامج "أكوتا" للتدريب والمساعدة، وثانيا "أيمت" أي برنامج التدريب والتعليم العسكري الدولي، وكان الرئيس الأميركي السابق جورج .و. بوش قد استجاب لضغوط استمرت سنوات في صلب المؤسسة العسكرية الأميركية، بالإعلان يوم 6 فيفري 2007 عن قرار سبق أن اتُخذ قبل سنة في الحقيقة، ويخص تكوين مركز مستقل للقيادة العسكرية الأميركية في أفريقيا بعدما كانت مرتبطة بقيادة القوات الأميركية في أوروبا[1].

1:Lauren Plooh, Africa Command: U.S. Strategic Interests and the Role of the U.S. Military in Africa, July 22, 2011, Congressional Research Service, Prepared for Members and Committees of Congress, CRS Report for Congress.pdf.pp.09-10.

كما ان الجزائر تتعامل وفق استراتيجية محكمة لإيجاد حل لأزمة شمال مالي بعيدا عن طبول الحرب التي تدقها دول الأكواس بإيعاز من أطراف دولية معينة وعلى رأسها فرنسا، حيث يرى الكثير من المتتبعين أن الدبلوماسية الجزائرية تسعى إلى إيجاد حل للأزمة المالية من خلال ثلاثة محاور أساسية يتقدمها الحل السلمي الداخلي دون أي تدخل أجنبي، حيث ترى الجزائر أن أي تدخل أجنبي تهديد لأمن واستقرار الجزائر، وهو ما جاء على لسان الوزير الأول السابق أحمد أويحيى في حوار مع جريدة المجاهد عندما قال «أي تدخل أجنبي في مالي، سيمثل تهديدا أمنيا مباشرا للجزائر[1]،وهو الكلام نفسه، الذي ذهب إليه عبد القادر مساهل الوزير المنتدب المكلف بالشؤون المغاربية والإفريقية الذي قال بشكل واضح الوحدة الترابية لمالي غير قابلة للتفاوض[2].

أن أهم محور تركز عليه الدبلوماسية الجزائرية هو استبعاد أي تدخل أجنبي في شمال مالي خاصة أن منطقة الساحل تعرف أنها ساحة للتنافس الاستراتيجي العالمي خصوصا الأمريكي والفرنسي، فالجزائر رفضت من قبل إيواء القيادة العسكرية الأمريكية في إفريقيا بل وسعت لإقناع دول إفريقية بعدم إيوائها، ومن هنا تأتي أهمية التنسيق الأمني المحلي، بين الدول المعنية فقط دون غيرها وهو ما تحاول الجزائر القيام به لتجنب أي وجود أجنبي مهما كانت طبيعته في منطقة جد حساسة للجزائر، التي ترى أن التدخل الأجنبي سيوسع رقعة التهديدات الأمنية وسيضاعف من الأزمة، حيث تتخذه الجماعات الجهادية المتشددة غطاء لإضفاء الشرعية على أعمالها وجلب الجهاديين للمنطقة من كل أنحاء العالم، وبالتالي فإن

1:M. Ahmed Ouyahia au quotidien LE MONDE : "L'Algérie n'acceptera jamais une remise en cause de l'intégrité territoriale du Mali".PUBLIE LE : 07-04-2012
http://www.elmoudjahid.com/fr/actualites/2631 على الساعة 2015/12/18 تاريخ 14، 14:.

2: في خضم التجاذبات الإقليمية والدولية حول مستقبل المنطقة الحوار ورفض الحل العسكري.. مقاربة الجزائر لحل أزمة مالي .عبد القادر مساهل في تصريح لجريدة البلاد 24http://www.elbilad.net/archives/59744 5201/12/05. على الساعة 19:50.

خصوصية الجزائر تكمن في اضطلاعها بمهام مكافحة الإرهاب في الداخل، ويقينها أن التدخل الأجنبي إنما يغذي الأزمات ولا يجد لها حلا، لذلك فإن التكيف الدبلوماسي الجزائري مع المشاريع الإقليمية والدولية لإدارة الأزمة في مالي.

بما أن الساحل الافريقي هو العمق الاستراتيجي للجزائر و تتأثر بكل التهديدات و الأزمات التي تعاني منها المنطقة، ومن أجل مواجهة هذه التهديدات عملت الجزائر على إنشاء جماعة أمنية تتكون من أربع دول سميت "بدول الميدان" وتضم كل من الجزائر وموريتانيا ومالي و النيجر، مقره في تمنراست مركز العمليات المنسقة بين جيوش الدول الأربعة ، كما يمكن لهذه الجماعة أن تتوسع لتشمل دول أخرى مثل: التشاد و نيجيريا وبوركينافاسو[1] ترى فرنسا في هذا المركب الأمني الاقليمي تهديدا لنفوذها و مصالحها في منطقة الساحل الافريقي .

تلعب الجزائر أيضاً دوراً هاماً في هيكل مكافحة الإرهاب الذي أنشأته الولايات المتحدة في منطقة الساحل. ومنذ مبادرة عموم الساحل في العام 2002، التي توسّعت لتتحوّل إلى الشراكة عبر الصحراء لمكافحة الإرهاب في العام 2005، إلى قيادة أفريقيا 2007 أفريكوم ومقرّها في شتوتغارت في ألمانيا، ركّزت الولايات المتحدة على إقناع الجزائر باستخدام خبرتها في مكافحة الإرهاب ومكافحة التجسس في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظّمة. وكتب جون شندلر، وهو ضابط سابق في التجسّس المضاد في وكالة الأمن القومي، عن جهاز الاستخبارات العسكرية الجزائري، قائلاً إنه يمكن القول إنه جهاز الاستخبارات الأكثر

1:APS Algérie presse sevice.depeche d'agence, sécurité au sahel: les pays du champs ont réussi a crée le cadre qu'il faudra rendre opérationnel, ministre nigérien. 2015/12/7/.aps.18:49.

فعّالية في العالم عندما يتعلّق الأمر بمكافحة تنظيم القاعدة، كما أنه على الأرجح الأكثر قسوة[1]:

في رأينا يعود رفض النظام الجزائري في التدخل العسكري في مالي إلى عدد من العوامل، بدءاً من قاعدة عدم التدخّل، إلى القلق إزاء التدخّل الخارجي، وامتداد التهديد المتطرّف إلى أراضيها، والجزائر بهذا التدخّل الجزائري في مالي سيورّط البلاد في مأزق و دوامة امنية بمفهوم المدرسة الواقعية، وهو بالضبط هدف المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، التي تروّج، ومعها مؤيّدوها الأجانب أي فرنسا والمغرب، من أجل توريط الجزائر في المستنقع المالي.

فحرب مالي هي حرب خارج حدود الجزائر ومن غير الممكن أن يتورط الجيش الجزائري في حرب خارج الحدود و في حرب يغديها صراع الارادات ، وفي حرب ضد جماعات متمردة لها أصول في الجزائر

**المطلب الثالث: مسار الأزمة و حلها**

يبدو أن كل المسارات المحتملة والراجح منها في الأزمة تتعلق بأمرين: إعادة الشرعية الدستورية بمالي، وتوحيد البلاد مجددا بإنهاء استقلال المناطق التي سيطرت عليها حركة تحرير أزواد.

والأمران مرتبطان، لكن نوع الحل يتحدد بأولوية أي منهم، إعادة الشرعية الدستورية أو إنهاء سيطرة حركة الأزواد والموازنة تتحدد بالرهانات المتعلقة بكل منهما، وقدرة الأطراف المعنية،

---

2:John Schindler, , "The Ugly Truth about Algeria," The National Interest, 10 July 2012:

http://nationalinterest.org/commentary/the-ugly-truth-about-algeria-7146. Viewed in19/02/2015 à 15 :55.

والحل المنشود، فنوع الرد على المخاطر والحل الممكن التحقق يتعلق بقدرة الأطراف المعنية هي:

الانقلابيون لا يبدو قادرين على إعادة إخضاع الشمال ولذلك فهم يستنجدون بالقوى الدولية لضرب حركة تحرير الازواد باتهامها أنها حركة ارهابية متحالفة مع القاعدة، فالسلطة الجديدة تعترف بعجزها عن ضمان وحدة البلاد[1].

الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، والمعروفة اختصارا بالأكواس ويقف وراءها الاتحاد الإفريقي بمجلس الأمن وفرنساو أمريكا فهي، تلوح بالتحرك العسكري لوقف تقدم حركة الأزواد نحو العاصمة باماكو، وهو ما يعد موقفا دفاعيا فقط، ولا يبدو أن الأكواس في وضع يمكنها لوحدها من مهاجمة وضرب حركة تحرير أزواد وإعادة توحيد مالي[2].

الدولة الأقوى في المحيط الإقليمي لمالي، وهي الجزائر تتحرك تحت غطاء هيئة الأركان المشتركة لمحاربة الإرهاب، ومن ضمنها مالي وموريتانيا والنيجر، لكن هذه الهيئة لم تعمل معا بشكل فعال منذ تأسيسها، وظلت الجزائر هي الطرف الرئيسي وتتصرف بمفردها وهي ترفض التدخل الأجنبي في الي، وتقصد خاصة فرنسا، وتمتنع هي بدورها من التدخل عسكريا، وقد كان هذا تاريخيا الاتجاه الرئيسي في تعاملها مع الوضع في شمال مالي خوفا من اتساع الحرب إلى داخلها وظلت تفضل الوساطة بين الأزواد وحكومة مالي من أجل حل سياسي، يدمج الأزواد في الدولة المالية، أما عن الحركات الجهادية ، فلم تكن إستراتيجية الجزائر تاريخيا القضاء عليها، وإنما الإحاطة بها حتى لا تتوسع نحو شمال البلاد.

---

1::مركز الجزيرة للدراسات ،موقف وتقدير: "ازمة مالي متاهة الانقلاب والانفصال"، يوم الاطلاع:2015/02/16 على الساعة 21:14. http//studles.aljazeera .net.

2: ،المرجع نفسه.

إذن، كل الأطراف الرئيسية في الأزمة، لا تبدو أنها تعتزم الحل العسكري في الوقت الراهن لقضية الانفصال، فضلا عن أنها غير قادرة عليه، لأن القوى الكبرى مثل فرنسا وأمريكا ترفضه لأسباب سياسية داخلية بالدرجة الأولى، وتتعهد فقط بالدعم اللوجستي للقوات الإفريقية، أما القوات الإفريقية التابعة للأكواس، فهي لا تستطيع لوحدها مواجهة قوات الأزواد، فكل ما تعهدت بحشده هو نحو 2000 عنصر، وتحتاج إلى القوات المالية لتحقيق النصر، ثم السيطرة على الوضع بعد ذلك و القوات المالية تحتاج إلى الوقت من أجل إعادة والتسليح ورفع المعنويات علاوة على أن أولوية الذين تسلموا زمام الأمور بعد الانقلاب ليست مواجهة حركة الأزواد في الشمال، وإنما محاولة السيطرة على الحكم في المرحلة الاولى والتحكم في تقل السلطة للمدنيين في المرحلة الحالية.

إذن فالخيار العسكري لإعادة إخضاع شمال مالي، يحتاج إلى القوات المالية، وحتى تتعاون مالي تحتاج غلى حل مشكلة الانقلاب، فالتركيز سيكون إذن على حل هذه المشكلة أولا، ليس فقط من أجل العمل العسكري وغطاءه السياسي الشرعي من حكومة معترف بها داخليا وخارجيا، بل كذلك من أجل الوصول إلى حل سياسي تبرمه حكومة شرعية في مالي، بعد انهاء سيطرة حركة الأزواد على منطقة شمال البلاد.

والذي يقوي هذه الترتيب، أي حل مشكلة الانقلاب أولا قبل التوجه لإنهاء سيطرة حركة الازواد، أن هذه الحركة أعلنت وقف تقدمها حو جنوب مالي والعاصمة بماكو، وتلوح بابتعادها عن الحركة الجهادية ، بل إن من السيناريوهات المحتملة أن تقايض الاعتراف بها بالتخلص منهم، فهي حركة علمانية وأهدافها سياسية تنحصر بالسلطة وداخل حدود مالي. [1]

1:مركز الجزيرة للدراسات ،المرجع سبق ذكره.

بخلاف الحركات الجهادية التي تريد تغيير المجتمع والأفراد إما لمالي أو خارجه، فالخلاف بين الطرفين واقع لا محالة.

والخلاصة الأولوية ستكون للحل السياسي على الارجح، كما ظهرت بوادره في موافقة الانقلابين على تسليم السلطة لرئيس البرلمان بحيث يعاد ترتيب النظام السياسي للحكم في مالي، حتى يتماسك مجددا ويتمكن من خوض المعركة، وفي نفس الوقت ستضغط الدول الكبرى، مثل أمريكا عن طريق الجزائر ربما، على حركة تحرير الأزواد لكي تبتعد عن الحركات الجهادية في نقابل مساعدتها في الحصول على نوع من الحكم الذاتي داخل مالي.

وهذا الترتيب يقتضي وقتا طويلا، يسمح بإعادة الشرعية للنظام السياسي المالي والضغط على حركة الأزواد كي تبتعد عن الحركات الجهادية[1].

فالراجح، ان تتفق مختلف القوى السياسية مع الانقلابين على تشكيل حكومة توافقية كمرحلة أولى، بعد تعذر إجراء الانتخابات الرئاسية في وقتها لسببين:

1. وجود شمال مالي خارج السيطرة فيمتنع عن السكان هناك التصويت
2. الاكتفاء بإجراء الانتخابات في الجنوب يكرس انقسام البلاد سياسيا، ويجعل الرئيس المنتخب رئيسا لقسم منه فقط

وستتزامن مع هذه المرحلة ، إعادة تنظيم الجيش بعد الهزائم في الشمال، والتصدع الناتج عن الانقلاب.

مع ذلك، لن تستطيع مالي مواجهة الانفصاليين لوحدها، وستحتاج إلى دعم إقليمي، عسكري، وسياسي فحركة تحرير الأزواد باتت أقوى من الجيش المالي، كما تبين من إلحاقها الهزائم بالقوات المالية الرئيسية، لأنها تدعمت بآلاف المقاتلين مجهزين بأسلحة متطورة،

---

1: مركز الجزيرة للدراسات،المرجع نفسه،ص.04.

عادوا من ليبيا بعد سقوط القذافي ، ومن ناحية أخرى ، فإن انفصال شمال مالي يمثل خطرا على وحدة دول مجاورة، ويعينها بشكل مباشر إبقاءه موحدا، ولذلك ستتفق مصالح دول الإقليم على التدخل في مالي لإنهاء الانفصال ، والتوصل إلى حل سياسي لن يعيد الأوضاع إلى السابق بشكل كامل بل سيكون أشبه بالحكم الذاتي لأن موازين القوى تغيرت بعد أن تنامت قوة حركة الازواد وباتت تسيطر على شمال البلاد.

على أن تعزز وتساعد ميدانيا وقتاليا الجيش المالي، ومن المتوقع أن تقوم الدول الغربية وخصوصا فرنسا بدعم لوجيستي لهذه القوة، كما يتوقع أن تساهم بالمعلومات الاستخباراتية، الضرورية بواسطة طائرات بدون طيار من شأنها أن توفر من المعلومات الاستخبارية ما تحتاجه القوة الإفريقية والمالية الموجودة على الارض.

وسواء وجدت المقاربة الدبلوماسية الساعية لتغليب الحوار طريقها إلى أن تكون هي المعتمدة وهو أمر متوقع أكثر من غيره، أو تم اختيار المقاربة العسكرية لحل أزمة شمال مالي، فإنه بات من الواضح أن استرجاع مالي لجنوبه مازال بعيد الوقوع، فلا السبيل الدبلوماسي الذي مازال في بداياته قد استطاع أن يخلق جوا من التقارب والتفاهم والمصارحة، بين الأطراف الأز وادية نفسها وبينها مجتمعة وبين الطرف المالي، من شأنه أن يجعل الأز واديين يقبلون بالرجوع غلى الشرعية المالية في مقابل إصلاحات من شانها أن ترفع من مستوى الاعتناء بالإقليم وساكنته، كما لا نجد أن الحل العسكري –رغم تحمس العديد من الدول له– قد تحددن ملامح[1]، فالدول الداعمة لحل عسكري في شمال مالي لم تصرح بعد بعدد الجنود الذي ستدفع به كل دولة إلى ساحة المعركة كما لم تتحدد الجهات التي تمول هذه الحرب فضلا عن اختلاف حاد حول قيادة قوة الإفريقية، فالماليون يريدون أن يكونوا هم من يتولى القيادة العامة للقوة الإفريقية وللجيش المالي، في حين ترى دول الإكواس الأخرى أن يكون

1:مركز الجزيرة للدراسات ،المرجع سبق ذكره.

كل طرف قياته الخاصة مع إمكانية تنسيق بعض العمليات فضلا عن أن الأمم المتحدة التي يفترض أن تساهم بقسط كبير من التكاليف المادية للخطة العسكرية لم تبد بعد استعدادها للقبول بخوض غمار هذه الحرب.

**حل الأزمة:**

من الواضح لمن يتابع أزمة شمال مالي أن المواقف الإقليمية والدولية حول هذه الأزمة يتوزعها موقفان، الموقف الديبلوماسي الساعي إلى تغليب الحوار والجمع بين الأطراف المتصارعة حول طاولة واحدة ومن أهم الدول الإقليمية الداعية إلى هذا التوجه [1]الجزائر وموريتانيا وبوركينافاسو ، إلى حد ما الولايات المتحدة التي تقف موقفا متناغما مع هذا الموقف دون أن يكون متطابقا معه تماما[2].

أما الموقف الثاني فهو الداعي إلى حسم عسكري ويسعى إلى قيام حرب "سريعة" من شأنها – نظريا– طرد المسلحين الجهاديين من الشمال واستعادة مالي سيطرته على كامل ترابه، ويتحمس بعض أعضاء مجموعة الأكواس لهذا الموقف وعلى رأسهم النيجر والتشاد وكوت ديفوار ونيجيريا، وتساند فرنسا وجنوب إفريقيا والمملكة المغربية هذه المقاربة الداعية إلى الحسم العسكري.

تقوم المقاربة الجزائرية لحل مشكل شمال مالي على إستراتيجية مضبوطة ، فهي إستراتيجية تقوم في بدايتها على أساس سياسي يؤول إلى خيار عسكري في مرحلة لاحقة، فالمقاربة تقوم على تشجيع تنظيمات الطوارق المسلحة على الدخول في مفاوضات مباشرة مع حكومة بماكو في إطار اعتراف هذه التنظيمات بشرعية الدولة المالية ، واعتراف بماكو بالمقابل ،

---

1: مركز الجزيرة للدراسات ،موقف وتقدير: "ازمة مالي متاهة الانقلاب والانفصال"، يوم الاطلاع:2015./02/16 على الساعة 16:10 http//studies.aljazeera .net..

بالسعي عبر المفاوضات ، إلى إيجاد الحلول سياسية واجتماعية لمظالم الطوارق التي طال عليها الأمد وظلت تراوح مكانها دون حل منذ استقلال مالي سنة 1960 لحد الساعة، ويمكن أن نصف هذه المقاربة بأنها تفعيل وتنشيط للعبة السياسية المالية من الداخل ، وقد بدأت تطبيقات هذه المقاربة تظهر ميدانيا، فمنذ 4 ديسمبر /كانون الأول 2012 جمع الرئيس البروكينابي بليز كومباوري، وسيط مجموعة الإكواس في أزمة مالي، بالعاصمة البوركينابية واغادوغو الأطراف المحسوبة على التنظيمات الجهادية، سواء تعلق الأمر بالقاعدة ببلاد المغرب الإسلامي المتولدة أواخر عام 2006 من الجماعة السلفية للدعوة والقتال الجزائرية لتصبح تنظيما مرتبطا فكريا بتنظيم القاعدة الام، كما أبعدت حركة التوحيد والجهاد بغرب إفريقيا التي أعلن عنها لأول مرة في أكتوبر / تشرين الأول 2011 عن هذا الحوار ، نجح كومباوري حتى الآن في جمع الأطراف الثلاثة وجها لوجه وإقناعهم بضرورة وضع حد للعنف بإقليم أزواد، ومن الواضح أن اجتماعات وغادوغو التي مازالت في بداياتها لا تهدف إلى خلق تفاهم بين حكومة بماكو وبين المسلحين الطوارق بقدر ما تهدف إلى عزل العناصر الجهادية المحسوبة على تنظيم القاعدة في شمال مالي.

وقد عزز هذا التوجه نحو تشجيع الحل السياسي ولقاء أطراف الأزمة على طاولة واحدة ما دار ويدور في أروقة مجلس الأمن الدولي، وما جاء على لسان الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون الذي حذر من العواقب الوخيمة لأي حرب تشتعل في أزواد. [1]

وموازاة مع التحرك الدبلوماسي الساعي إلى الجمع بين بعض أطراف أزمة شمال مالي فإن مجموعة الإكواس ومعها فرنسا وجنوب إفريقيا تسعى إلى تحقيق حل عسكري حاسم وسريع، وهو أمر من شأنه أن يجعل بماكو تستعيد سيطرتها على الشمال المتمرد، وفي السياق قمة

1: مركز الجزيرة للدراسات، المرجع نفسه.

الإكواس المنعقدة بأبوجا في 11 نوفمبر/ تشرين الثاني 2012 على خطة تدخل عسكرية سيتم بموجبها إنشاء قوة إقليمية ، سيتم الاعتماد عليها لتحرير شمال مالي.

انتهجت الجزائر ثلاثة مسارات لمحاولة وقف تداعيات أزمة شمال مالي: أول هذه المسارات، سياسي، من خلال عقد لقاءات لدراسة طرق التكفل بمطالب سكان المناطق الحدودية بجنوب الجزائر والتي يغلب عليها عنصر الطوارق وهو نفس العنصر العرقي للمتمردين شمال مالي، والثاني، أمني، ويهدف لمنع تسلل الجماعات الجهادية نحو ترابها بفعل العملية العسكرية شمال مالي، والثالث، دعوي، لتفادي تبعات الفكر المتطرف الذي انتشر في الساحل الإفريقي[1].

**المطلب الرابع: تقييم السياسة الجزائرية تجاه أزمة مالي.**

تميز النشاط الدبلوماسي في الجزائر خلال 2012-2015، بنوع من الحركية الجزائرية من خلال التطورات الخطيرة التي تشهدها الحدود الجنوبية للبلاد، بسبب الأزمة في شمال مالي، وذلك في اصعب مشكلة عرفتها المنطقة بسبب التداعيات الخطيرة التي قد تنعكس لا محالة على كافة مناطق الساحل، وقد ركزت الجزائر كثيرا على إيجاد حل سلمي لهذه الأزمة وتفادي التدخل العسكري الذي ستكون نتائجه وخيمة على المديين القريب والبعيد.

لذلك فان سياسة الجزائر في مجال الأمن في منطقة الساحل يشوبها العديد من النقائص، حيث أن العلاقات الجزائرية- الساحلية تتميز بالتقطع و عدم الاستمرارية، وهذا راجع الى غياب الجزائر المتكرر عن أحداث المنطقة الا في حالة الخطر الحقيقي مثل أزمة مالي، وهو ما يفسح المجال لدول أخرى المغرب، فرنسا والولايات المتحدة الاميركية بنسج علاقات

1: مركز الجزيرة للدراسات ،موقف وتقدير: "ازمة مالي متاهة الانقلاب والانفصال،المرجع السابق الذكر.

مع فواعل في المنطقة تكون اغلبها ذات مشاريع معاكسة و لا تخدم المصالح الجزائرية،ومن جهة اخرى لم تستغل الجزائر كما يجب الروابط و العوامل التي تربط شعوب المنطقة على غرار عامل الدين و اللغة و كذا استخدام الزوايا، حيث بإمكان الجزائر لعب ورقة العامل الديني من خلال استقبال الطلبة و الائمة لتكوينيهم في هذا المجال، حيث أن زوايا أدرار كانت في القديم وجهة طلاب العلم من سكان منطقة الساحل الصحراوية[1]:

إن تجنب الجزائر للتهديدات و المخاطر الأمنية القادمة من منطقة الساحل باعتباره ساحل أزماتي، يحتم عيليها استغلال عدة أبعاد تتميز بها المنطقة بإمكانها أن تشكل وسيلة لتقوية الروابط معها وفي كافة المجالات، هذه الأبعاد تتمثل في الابعاد الجيوسياسية و الاقتصادية و الأمنية، فالموقع الجيوسياسي لمنطقة الساحل يجعل من الجزائر بوابة المنطقة الى افريقيا و أوروبا في نفس الوقت كما أن شساعة حدود الجزائر مع منطقة الساحل يجعلها في عرضة دائمة و في حالة انكشاف أمني دائم. إن الدور الجزائري في الساحل الإفريقي يرتبط أساسا بطبيعة التهديدات الأمنية في هذا الأخير ومدى تأثيرها على الحدود الجنوبية للجزائر، فإذا أخذنا بالفكرة التي مفادها أن التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي ليست بالخطورة التي تصورها الولايات المتحدة وأن هذه الأخيرة تضخم من حجم هذه التهديدات لتجد مبررا للتدخل في المنطقة من اجل أهداف ومصالح قومية أمريكية بالدرجة الأول، فإن التهديدات

1: -نبيل بوبية، الأمن في منطقة الصحراء الكبرى بين المقاربة الجزائرية والمشاريع الأجنبية ، "رسالة ماجيستر غير منشورة" ،القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2009.ص.163.

القائمة فعلا في المنطقة والتي تحاول الجزائر جاهدة مع دول الإقليم على مكافحتها تشكل تحديا للأهداف الأمريكية وذلك انطلاقا من عدة نقاط اهمها [1]:

* لان الجهود الجزائرية والإقليمية للحد من ولمكافحة التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي، في حالة نجاحها في التخلص أو حتى التقليل من حدة وانتشار هذه التهديدات بما سيخلق نوعا من الاستقرار الأمني في المنطقة، سوف تفقد الأطراف الخارجية مبررها الذي تسعى من خلاله لتحقيق أهدافها الإستراتيجية في الساحل الإفريقي.

*لان الساحل الإفريقي إن وجدت في تعاونها مع الجزائر سيأتي بنتائج ايجابية ويحسن من الوضع الأمني في دولهم ويحقق لهم الاستقرار، فإنها لن تكون بحاجة إلى التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية و فرنسا، خاصة وان هذه الدول متخوفة من الاهتمام الأمريكي المتزايد بمنطقتهم والذي من الممكن أن يتحول إلى تدخل عسكري كما حدث مع أفغانستان وقد زادت هذه المخاوف بصفة اخص بعد إنشاء القيادة العسكرية الخاصة بإفريقيا التي رفضت هذه الدول أن يكون مقرها على أراضيها.

*ولأن الجزائر رفضت دائما أن يكون هناك أي تدخل أجنبي في شؤونها الداخلية، فهي كذلك كانت من ابرز الدول الرافضة لإقامة القيادة الأمريكية في الجزائر، وأصبحت تفعل من نشاطاتها في الساحل الإفريقي وتعزز تعاونها مع دوله تفاديا لأي تدخل أجنبي في هذه

1: مصطفى سايج، حوار ا لدبلوماسية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية والدولية انظر الموقع: http://dzairinfos.com/article/a-la-changementsa diplomatie-alga-rienne-ne-sait-pas-sa-adapter-aux .2013/06/09EL WATANL تاريخ الدخول:2015/12/28على الساعة14:45.

الدول قد ينعكس عليها، في ظل عدوى التهديدات الأمنية في الساحل على الحدود الجنوبية الجزائرية [1].

إذن فالدبلوماسية الجزائرية تواجه مجموعة من المشاريع الدولية والإقليمية، مشروع الاتحاد من أجل المتوسط، البحث عن قاعدة عسكرية لأفريكوم، والإشكالية المطروحة: هل يمكن أن نترجم عناصر القوة الجزائرية إلى التأثير في هذه المشاريع الدولية؟ بالمقابل، الدبلوماسية الجزائرية لا تملك عنصر قوة إضافي يسندها وهي القوة الإعلامية الناعمة في عصر الفضائيات وجيل الفايسبوك، وبالتالي مكانة الجزائر دبلوماسيا تحسب بمتغيرات ثابتة لكن سرعة التغيير سريعة جدا، ونموذج الانتفاضة في تونس والتحالف الدولي والإقليمي ضد نظام القذافي أثبت إلى أي مدى تفتقد الدبلوماسية الجزائرية إلى سرعة التكيف في محيط يحسب بالمصالح ويعيد ترتيب الخريطة الجيوسياسية وفق منطق سايكس بيكو[2].

1: مصطفى سايج،المرجع نفسه.

2: المرجع نفسه.

## المبحث الاول: ازمة شمال مالي:

تعتبر منطقة الساحل الإفريقي أحد المجالات الجيوسياسية التي تثير الجدل والحوار عبر العالم،حيث تشهد ازمة مالي ازمة لا استقرار وانفلات امني على مستوى الساحة الدولية والاقليمية نظرا لاعتبارها حديث الساعة وحوار اليوم ،اضافة الى اثرها على دول الجوار ،دون ان ننسى انعكاساتها السلبية على الامن القومي الجزائري.

### المطلب الاول: طبيعة الازمة في مالي:

#### اولا: الواقع الجغرافي والاجتماعي لدولة مالي :

تقع دولة مالي في غرب أفريقيا. وتحدها الجزائر شمالا والنيجر شرقا وبوركينا فاسو وساحل العاج في الجنوب وغينيا في والجنوب الغربي ، والسنغال وموريتانيا في الغرب. تزيد مساحتها عن 1,240,000 كم² ويبلغ عدد سكانها 14,5 مليون نسمة. عاصمتها باماكو.

تتكون مالي من ثماني مناطق وحدودها الشمالية تصل إلى عمق الصحراء الكبرى، أما المنطقة الجنوبية من البلاد حيث يعيش فيها أغلبية السكان فيمر بها نهري النيجر والسنغال. وتتكون من ثلاث امبراطوريات أفريقية غربية سيطرت على التجارة عبر الصحراء وهي مملكة غانا ومالي وصونغاي.

ومن جهة اخرا تعتبر مالي بلد داخلي يقع في الغرب وسط الصحراء الكبرى لكن نهر النيجر العظيم يجرى جنوب البلاد وتكون قنواته وبحيراته المستنقعية دلتا داخلية مناسبة لزراعة القطن والارز، وبدون الري من نهر النيجر ونهر السنغال تصبح الزراعة مستحيلة وفى وسط مالي قاحلة بها شجيرات جافة واشواك.الأقاليم الشمالية الشرقية والجنوبية الغربية جبلية.[1]

تتألف أراضي جمهورية مالي من هضبة مكونة من الغرانيت والصخور الرملية، ولايزيد ارتفاعها بوجه عام على 500م، تستوي في أقسامها الشمالية والشمالية الغربية، فيبدو المناخ

1: [IMG]file:///C:\DOCUME~1\Owner\LOCALS~1\Temp\msohtmlclip1\01\cl lp_image002.jpg[/IMG

سهلاً فسيحاً منبسطً تسوده الكثبان الرملية والأراضي الحصوية، في حين ترتفع في أجزائها الشمالية الشرقية قرب حدود الجزائر والنيجر، وتعد هنا امتداداً لمرتفعات الهقار ويطلق عليها اسم هضبة ادرار ، وكذلك ترتفع في جهاتها الجنوبية والجنوبية الغربية قرب حدود غينيا وساحل العاج حيث تكون نهاية السفوح الشمالية لمرتفعات فوتا جالون المشهورة في غربي إفريقيا.

تمتد جمهورية مالي بين خطي عرض 10 – 25 شمالاً، أي إنها تقع ضمن نطاقين كبيرين هما النطاق السوداني 10 – 18ْ ، والنطاق الصحراوي 18 – 25ْ . يمتد النطاق السوداني على قسم كبير من البلاد، ويقسم هذا النطاق إلى قسمين بخط العرض 15ْ وهما[1]:

–شمالي: متاخم للصحراء، ويمتاز بشدة الحرارة وقلة الأمطار التي لا يزيد متوسطها على 250مم، تهطل في فصل الصيف، وتتناقص كلما اتجهنا شمالاً، وتقل مدتها فلا يهطل في مدينة تومبوكتو أكثر من100مم في شهري يوليو وأغسطس فقط.

–جنوبي: ويشمل الجزء الجنوبي الشرقي من البلاد، إذ إن مالي تتألف من جزأين يشبه كل منهما مثلثاً ويلتقي رأساهما في الوسط، حيث تضيق البلاد بين موريتانيا وبوركينافاسو: الأول منهما في الجنوب الشرقي ويشمل هذا القسم أعالي النيجر والسنغال، كما أنه يؤلف الجزء الجنوبي من الإقليم السوداني أي جنوبي خط العرض15 كما يتسم مناخ مالي بوجود ثلاثة فصول؛ إذ يكون الطقس حاراً جافاً من مارس حتى مايو ويكون حاراً ممطراً من يونيو أكتوبر، ويكون بارداً جافاً من نوفمبر إلى فبراير. ويبلغ معدل الحرارة السنوية ما بين 27ْ م و29ْ م في معظم أنحاء البلاد، ولكن قد ترتفع درجة الحرارة قليلاً عن 38ْ م بين شهري مارس ويونيو، وفي المناطق الصحراوية ترتفع درجات الحرارة في أثناء النهار إلى 43ْ م، ويبلغ متوسط الهطل 250مم في السنة في المناطق الصحراوية، في حين يصل إلى 890مم في السنة في جنوبي البلاد.

1: المرجع نفسه.

ولكن توصف دولة مالي بالفشل ،و يبدو هذا واضحاً وجلياً، حيث الدولة تتوافر فيها أغلب مواصفات الدولة الفاشلة ،و الأهم انها تعاني نزاعات داخل اقليمها .فعلى مستوى البنية الأساسية ليست مالي أحسن من جيرانها، إذ توجد بها طرقاً رديئة جداً؛ هذا .وتتميز البلاد بندرة المدارس والمستشفيات إلى حد الانعدام تقريباً خارج العاصمة باماكو .كذلك بالنسبة إلى السكن فهو غير لائق؛ ولم تبدأ محاولة إصلاح قطاع السكن إلا في نهاية عام 2010 حيث قام البنك الإسلامي للتنمية بالشراكة مع حكومة مالي بمشروع لبناء وحدات للسكن الاقتصادي عشرين ألف وحدة سكنية في العاصمة التي ما زالت تنقصها بنية تحتية ملائمة .وإذا كانت هذه حال العاصمة فما بالك بحال باقي المحافظات[1].هذا من ناحية التنمية، أما من حيث الصراعات الإثنية فمالي تعرف صراعات عرقية وقبلية خطيرة لكن أهم صراع يتمركز في مالي هو صراع الطوارق مع الحكومة الرسمية في باماكو، الذي يعود بداية الستينيات تاريخ اندلاع حركة التمرد الأولى للطوارق، ثم تلك التي اندلعت عام 1990 وتوالت التمردات على مر السنين، إلى أن جاء الحراك العربي وجاء الحراك الليبي الذي كان المستفيد الأساسي منه الطوارق الذين عادوا إلى مناطقهم مدججين بأنواع الأسلحة المتطورة، وهو ما جعلهم يطلقون يوم 17 يناير 2012 شرارة صراع جديد مع السلطة المالية، فقاموا بعمليات كبرى، وتوالت الفتوحات على كبريات مدن الشمال بمباركة ومساندة من الحركات الجهادية في المنطقة، وهكذا حكم هؤلاء الشمال المالي الذي أصبح تحت سيطرتهم التامة . وفي نشوة انتصارهم وتوازياً مع الوضع غير المستقر في العاصمة باماكو إثر الانقلاب

1:شركة فرص الدولية للاستثمار ،انطلاق أضخم مشروع إسكان اقتصادي في أفريقيا ،انظر الموقع:
<http://forasinvest.com/v2/index.php?option=com_content&view=article&id= 102%3athe-president-of-the-idb-attends-the-launching-of-the-largest-economic-housing-project-in-africa،catid=1%3alatest-news&itemid=64&lang=ar>.،فبراير،2015/02/7

العسكري، سارع مقاتلو حركة أنصار الدين إلى إعلان استقلالها في السادس من نيسان/أبريل 2012 ، متخذة من غاو عاصمة لها[1].

**المطلب الثاني: تداعيات أزمة مالي:**

تعود جذور الازمة في مالي الى يناير 1963،والمتمثلة في مشكلة الطوارق ، حين انطلقت حركة تمرد الطوارق من شمال أدرار إلى كيدال مبتدئة كفاحها المسلح بأسلحة بسيطة[2] ،ومنذ ذلك التاريخ تعيش مالي تحت إيقاع أعمال العنف التي تجري في شمالها مع المجموعات المسلحة الطوارقية .واستمرت هذه التمردات تتصاعد تارة وتخمد تارة أخرى .وفي عام 1990 قال: قائد سرب المظليين في أثناء عملية للجيش المالي ،إن إبادة الطوارق هي الحل، لقد جئت إلى هنا لأستقر لا لأضيّع ذخيرة بلادي في الشمال[3] .وهكذا توالت الأحداث في مالي وصولاً إلى تمرد عام 2006 حين جرى التوصل إلى اتفاق صلح بين الطوارق والحكومة المالية تحت رعاية الجزائر، وحققت الحكومة بناءً عليه بعض مطالب الطوارق باستثناء الاستقلال طبعاً .وكان من أبرز بنود الاتفاق قيام الدولة بتنفيذ عدة برامج تنموية في المناطق التي يقطنها الطوارق كونها كانت دائماً مناطق منسية وخارجة عن حسابات السلطة المركزية في باماكو، ثم إشراك عناصر تابعة للحركة المسلحة المتمردة مع القوات المالية في الحفاظ على الأمن في المناطق التي شهدت أعمال عنف٢٤واستمر الوضع هكذا إلى أن قامت بعض الجماعات المتمردة التي اعتبرت أن الاتفاق مجحف في حقها ودون سقف مطالبها، فتجددت أعمال العنف بشكل مفاجئ عبر الهجمات الصاعقة التي على عدد من المدن المالية يوم الثلاثاء 17 كانون الثاني الحركة الوطنية لتحرير أزواد شنتها يناير 2012

1:عبد الله مماد وباه، مركز الجزيرة للدراسات، آفاق الوضع الأمني والسياسي في شمال مالي ، اغسطس،2012، انظر الموقع، .<http://studies.aljazeera.net/reports/2012/08/20128298334842439.htm>،

2:Edmond Brennus, Etre Touareg au Mali, Politique africaine, no. 47 octobre 1992üp. 27.

3:Arin Mas Pol, Chronologie de conflit au Mal ،http://bchaib.net/mas/index.php?option=com_content&view=article&id=164:-mali-&catid=3:2010-12-09-22-47-12&Itemid=6.

، وهي مناكب موجودة على الحدود النيجرية، وتطل على الحدود الجزائرية، وهيكلها مدن تقع في النطاق الجغرافي لمحافظتي كيدال وغاو .وقد طالبت الحركة في بيان لها بتحرير تلك المناطق من الهيمنة المالية، وبذلك قدمت نفسها على أنها حركة استقلالية تسعى لإقامة دولة خاصة بالطوارق .[1]وتبعاً لأعمال العنف المنتشرة كانت في الشمال، قام الجيش المالي في 22 آذار/مارس2012،بانقلاب عسكري على الرئيس توري بواسطة النقيب أمادو سانجو، حيث أعلن الانقلابيون أن استيلاءهم على السلطة جاء رداً على سوء إدارة الرئيس توري للبلاد وللتمرد المتصاعد في الشمال وامتناعه من تسليح الجيش المالي، إلا أن هذا الانقلاب العسكري قوبل بالرفض من المجتمع الدولي حيث قام الاتحاد الأفريقي بتعليق عضوي مالي وتجميد أرصدتها بالخارج حتى ينسحب الحكم العسكري من السلطة ويعود الحكم المدني .كذلك قامت جماعة الإيكواس بتحذير الانقلابيين من تداعيات هذا الانقلاب وضرورة التراجع عنه وإلا ستقوم بفرض عقوبات اقتصادية ودبلوماسية على الانقلابيين الماليين.[2]

هناك حدثان وقعا في جمهورية مالي ، في نهاية مارس وبداية أبريل 2012، أدخلا البلاد ومنطقة الساحل الإفريقي في أزمة كبيرة يتمثلان في :

1. الانقلاب العسكري على حكومة الرئيس أمادو توماني توري وتعليق المؤسسات الدستورية في البلاد، لكن لم تعترف به أية دولة في العالم.
2. سيطرة قوات حركة تحرير الأزواد مع ثلاث حركات الجهادية المتمثلة في القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي وأنصار الدين حركة الجهاد والتوحيد في غرب إفريقيا على شمال مالي ، وخصوصا المدن الرئيسية المتمثلة في ، كيدال غاو وتمبوكتو، بعد ذلك أعلنت حركة الأزواد عن وقف العمليات ومن ثم إعلان استقلال

1:ميلاد الحارثي ،المجلة الافريقية للعلوم السياسية ،،"الطوارق"،2012،انظر الموقع:
<http://bchaib.net/mas/index.php?option=com content&view=article&id=31%3a-r-&catid=12%3a2010-12-09-22-56-15&itemid=10>.يوم الاطلاع:2015/02/25.

2: ميلاد الحارثي ،المرجع نفسه.

تلك المنطقة لأنها منطقة شعب الأزواد كما تقول، وقد رفضت الاعتراف به القوى الدولية .

ويرتبط الحدث الأول بالثاني في الأسباب ،و المسارات المحتملة لموازين القوى داخل البلاد، وفي الجوار الإقليمي فالعسكريون انقلبوا احتجاجا، حسبهم على خذلان القيادة السياسية والعسكرية لهم في قتالهم لقوات حركة تحرير الازواد،

أولا: بسبب أنها لم توفر لهم السلاح والدعم ، وثانيا : لفسادها وعجزها عن قيادات العمليات العسكرية.

بعد النتائج الكارثية التي أعقبت الانقلاب، وأهمها تمكُّن قوات الطوارق من السيطرة على كبريات مدن الشمال وتراجع قوات الجيش أمامها، تلاشت مبررات الانقلابيين بعد أن اتضح أن دولة مالي بين الديمقراطية وخيارات الانفصال والتدويل أو الإعلان عن ميلاد دولة[1] ، أهم إشكاليات بناء الدولة في أفريقيا أنها لم تجد المساعدة والمؤازرة من المجتمع الدولي لمساعدتها على تطوير نفسها والخروج من الشكل القبلي القديم إلى شكل الدولة الحديثة[2].

هؤلاء لم يستطيعوا قراءة المشهد السياسي في مالي بصورة جيدة .قامت الحركة الوطنية لتحرير أزواد بإعلان استقلال دولة أزواد في شمال مالي بتاريخ 6 نيسان/أبريل 2012 . هذا الإعلان الذي لم يعترف به المجتمع الدولي بل نبذه وحاول مسرعاً رد السلطة المالية إلى الشمال الذي تعامل هذا المجتمع معه بوصفه وكراً للإرهاب، فجاء قرار مجلس الأمن الرقم 2071 الذي يحدد طبيعة التدخل الدولي في الأزمة المالية، ثم قام مجلس الأمن الأفريقي التابع للاتحاد الأفريقي برسم خطة للإيكواس للتدخل في الشمال المالي .في ظل هذه التحضيرات، جاء التدخل الفجائي من القوات الفرنسية التي أحست أن مصالحها في

1: عبد الحليم اميرة ، « أفريقيا في الدولة ومشكلة مالي انقلاب» مجلةالاهرام،العدد06 ،ص.87.

2:الحافظ النويني حرب شمال مالي :الخلفيات والأفاق، انظر الموقع:
http://www.aqlame.com/article11065.html،2012/12/3.تاريخ الاطلاع:2015/11/29.

خطر، ثم توالى الدعم الدولي بعد ذلك .لكن النتيجة كانت في نهاية المطاف أن منطقة أزواد تحولت بعد تسعة أشهر من انفصالها عن الدولة المركزية إلى قاعدة صلبة لمجموعات الإرهاب والتطرف الديني، إذ أدى فشل مشروع الدولة القومية الطوارقية الذي اعتمدته الحركة الوطنية لتحرير أزواد، التي لم تعد تسيطر فعلياً على أي شبر من شمال مالي، والتنظيمات السلفية الجهادية الأخرى، إلى تصاعد دور جماعة طالبان في أفغانستان بانية معها السيطرة على المنطقة، حيث أصبح السيناريو شبيهاً بالحالة ،باتت أزواد وكما توقع الحاكم الاستعماري الفرنسي لغرب أفريقيا ورئيس الوزراء السابق فعلاً قنبلة موقوتة في منطقة الساحل والصحراء وقد تفجرت هذه القنبلة، وما يجري الآن دليل على صحة توقعه[1].

كشف الصراع على السلطة في الجنوب والشمال الضعف المتأصّل للمجتمع في مالي، والقوى المتحكمة المختلفة التي تؤثّر فيه، فبمجرّد تلاشي عدوّهما المشترك، أعادت القوى المتباينة في مالي رسم خطوط المعركة، وقد عجّل المجلس العسكري الذي أطاح الحكومة 22 مارس 2012 في محاولة لإنقاذ سلامة الدولة ظاهرياً حسب منفذي الانقلاب العسكري في تفكّك الدولة، وأدخل الجيش و الدولة ككل في حالة من الفوضى.

يمكن تصنيف النزاع في مالي على أنه نزاع داخلي كبير و عنيف بحكم تواجد أطراف داخلية وأخرى خارجية و استخدام الأسلحة، و هو نزاع سياسي و اقتصادي داخليا بمعنى نزاع على السلطة ونزاع على الثروة، وهو نزاع أجندات خارجية في المنطقة عموما و في مالي خصوصا.

مالي الأن هو الحلقة الأضعف في منطقة الساحل والأكثر عرضة إلى زعزعة الاستقرار على يد المتردين خصوصا مع تواصل النزاع العرقي في مالي وظهور حركات التمرّد الانفصالية بين حين وآخر منذ العام 1962 حتى قبل اندلاع النزاع في ليبيا في

1:السيد ولد اباه، اقلام حرة، الطبيعة الجديدة لفشل الدولة القومية ،جريدة روتيرغ الالكترونية،ص.59.

فيفري [1]2011، غير أن التسلسل الدراماتيكي للأحداث الذي شهد سيطرة متمرّدي الطوارق على الشمال وانهيار الحكومة في الجنوب، فالطوارق ضغطوا منذ وقت طويل للحصول على الحكم الذاتي من الحكومة المركزية التي يتّهمونها بسوء الإدارة والتهميش، غير أنهم لم ينجحوا من قبل في زعزعة استقرار الدولة تماماً، ويعزى تفكّك مالي إلى هشاشة التركيبة السياسية فيها، والحوكمة الضعيفة وإهمال المناطق النائية، والتمرّد المستعر في الشمال، والذي تحوّل بسبب الحرب الليبية إلى تمرّد مسلح مكتمل[2].

بداية الأزمة كانت في منتصف جانفي 2012 حيث هاجمت الحركة الوطنية لتحرير الأزواد عدد من المدن المالية يوم 17 يناير 2012 وهي مناكا الواقعة قرب الحدود مع النيجر و وتساليت على الحدود مع الجزائر[3].

حاولت العديد من منظمات الطوارق التمرد ضد السلطة المركزية في باماكو، وكان أبرزها الحركة الوطنية الأز وادية ، وأزواد هو الاسم الذي يستخدمه الطوارق للإشارة إلى الإقليم الشمالي في مالي، وقد سعت الحركة التي أنشئت في العام 2010 إلى بناء شبكة معارضة محلية، وحشد الدعم الدولي لمشروع استقلال الشمال عن مالي[4]. تمحورت دعوى الحركة الوطنية الأزوادية للانفصال حول المظالم القائمة منذ وقت طويل. وغالباً ما اتُّهمت العاصمة بالإهمال الاقتصادي المتعمّد للشمال. وقالت الحركة الوطنية الأزوادية، إن المسؤولين اختلسوا أموال المساعدات الدولية لأغراضهم الخاصة، ولم ينفّذوا اتفاقات السلام السابقة الموقّعة بين الشمال والجنوب تماماً

---

1:المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أزمة مالي والتدخل الخارجي،10 فيفري 2015 يوم الاطلاع على الساعة 15:15.
.:http://www.dohainstitute.org/release/afe68c3a-2d7c-48cf-acab-40491fd0f9ad

2:ميلاد مفتاح الحراثي تقرير تحليلي ،دولة مالي ما بين الديمقراطية وخيارات الانفصال و التداول ،انظر الموقع:http://www.akhbaar.org/home/2012/04/129310.html يوم الاطلاع،2016/01/15 على الساعة 13:12.

3:الحاج ولد إبراهيم، أزمة شمال مالي.. انفجار الداخل وتداعيات الإقليم http://studies.aljazeera.net/reports/2012/02/201221295821529 16.htm. تاريخ الاطلاع 2015/12/23على الساعة20:45.

4:ا مصطفى صايج،ا للوبي الفرنسي عاقب الرئيس المالي لأنه تعاون مع الجزائر، حاوره: محمد سلطاني،http://www.elbllad.net/archives/48072يوم الاطلاع 2015/11/25على الساعة19:22

في نهاية المطاف، كانت هناك حاجة لوجود قوة خارجية للحثّ على القيام بإجراء حاسم، وأصبحت الحرب الليبية التي أطاحت معمر القذافي في العام 2011 الحافز الذي "عجّل بتحوّل شبكة الحركة الوطنية الأزوادية إلى تمرّد، فقد عاد مئات الطوارق الذين خدموا في قوة القذافي الأفريقية، التي أنشئت في العام 1972، والذين قاتلوا ضد الثوار الليبيين، إلى منازلهم في شمال مالي. بعض هؤلاء المقاتلين هم من نسل الطوارق الذين انتقلوا إلى ليبيا خلال موجة الجفاف التي حدثت في العام 1984، أو ممّن فرّوا من قمع الحكومة المالية خلال تمرّد العام 1963 [1].

أزمة الطوارق هي نتاج صريح للإرث الاستعماري، يرجع محددها التاريخي الى استقلال كل من ليبيا 1951، والنيجر 1960، وبوركينافاسو 1960 و الجزائر 1962 عندما وجدت القبائل الترقية المتمركزة في الصحراء الكبرى نفسها منقسمة بين عدة دول اتفقت على مبدأ عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار

وترتكز الحركات الأزوادية على أربعة مكونات رئيسية تشكل القوة الضاربة عسكريا وهي:[2]

أولا: المجندون الماليون والنيجيريون من أصول طارقيه ممن كانوا يخدمون تحت إمرة الزعيم الليبي، وكانوا يعملون في وحدة خاصة تسمى الوحدة 32 يقودها نجل الزعيم الليبي الراحل خميس القذافي. وكانت آخر مجموعة من هؤلاء المجندين الماليين قد عادت في الثالث من أكتوبر/ تشرين الأول 2011 واضطرت السلطات الاقليمية في كيدال إلى استقبالهم لدمجهم في الجيش النظامي المالي.

ثانيا: المجندون السابقون في تحالف 23 مايو/أيار 2006 الذي كان يرأسه إبراهيم أغ باهانغا قبل موته الغامض في أغسطس/ آب 2011 في حادث سيارة عائدا من ليبيا –

1:القرار رقم 2056 بشأن تعزيز الأمن في غرب أفريقيا، وشمل عدّة فقرات عن الوضع في مالي 5 جوان 2012، والقرار رقم 2071 بشأن مالي 12 أكتوبر 2012، والقرار رقم 2085 بشأن مالي 20 ديسمبر 2012.. http://french.peopledaily.com.cn/International/8095732.htm تاريخ الاطلاع يوم: 2016/03/12 على الساعة 14:00.

2:الحاج ولد إبراهيم، المرجع سبق ذكره، ص:3-4

حسب الرواية الرسمية المالية والجزائرية– سواء الذين انضموا للجيش النظامي المالي تطبيقا لاتفاقات السلام وملحقاتها والذين هربوا منه عند اندلاع الأزمة الأخيرة أو من لم يدخلوا الجيش النظامي أصلا وتمسكوا بسلاحهم بعد اتفاقية الجزائر 2006. وينحدر غالبية زعماء ومجندي هذه الحركات من قبيلة أيفوغاسو هي قبيلة طارقية قليلة العدد ولكن نفوذها السياسي في الشمال المالي واسع جدا.

ثالثا: حركة أنصار الدين الأزوادية التي يعتبر زعيمها الآن: إياد أغا غالي أقدم وأبرز زعيم للمتمردين الطوارق بعد رحيل أغا باهانغا ومقتل القائد بركة شيخ، العضو في التحالف الديمقراطي لـ23 مايو / أيار من أجل التغيير الذي يمثل تمرد الطوارق السابق، والذي عثر على جثته في 11 أبريل/نيسان 2008 قرب مدينة كيدال، وكاد مقتله يعجل بأتون الحرب التي اندلعت الآن. زعيم هذه الحركة هو رفيق سلاح للقادة التاريخيين للمتمردين الطوارق، وقد عينته الحكومة المالية قنصلا عاما لمالي في جدة في خطوة قيل إنها سعي من الرئيس المالي توماني تورى لإبعاد أغ غالي عن مركز قوته في كيدال قبل إن تطرده المملكة العربية السعودية لاتهامه بالقيام بمهام صنفتها المملكة بالتخريبية.

رابعا: الدور الخفي الذي يلعبه تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في توفير الدعم اللوجستي لبعض القيادات التي تنشط الآن في هذا الصراع، رغم حرص كل القيادات والمتحدثين باسم المتمردين الطوارق سواء في الداخل أو في دول الشتات في أوربا على نفي أي صلة لهم بتنظيم القاعدة. ويحرص كل طرف على اتهام الطرف الآخر بالتعاون السري مع التنظيم الإرهابي لتسجيل نقاط عند الأطراف الاقليمية أو الدولية التي يشكل التحرك الحر للتنظيم في دول الساحل والصحراء تهديدات لمصالحها. إلا تقارير انفردت مصادر صحفية مالية بنشرها مؤخرا تؤكد مشاركة بعض قادة التنظيم المسلح في عمليات قتل بشعة استهدفت أفرادا من الجيش المالي[1].

1:الحاج ولد إبراهيم، المرجع نفسه، ص: 4

خامسا: وهو طرف أخير، ليس بالمسلح ولم يشارك ميدانيا في النزاع القائم، ويتمثل في بعض الأعيان والموظفين السامين في الإدارة الإقليمية للشمال المالي كالحكام وعمد البلديات أو الدبلوماسيين السابقين، وينحدرون في مجملهم من قبائل العرب والطوارق الذين يشكلون الغالبية العظمى لسكان الشمال الذي يمثل حوالي 70 %. من أبرز هؤلاء الرموز الوزير السابق في حكومة موسى التراوري حمة آغا محمد، وكذلك أحمد ولد سيد محمد وهو دبلوماسي موريتاني سابق، إضافة لشخصيات عسكرية ومدنية أخرى هربت من مناطق الصراع خوفا من التصفية من طرف القوات المالية أو المواطنين الماليين الزنوج الذين شاهدوا ما فعل متمردو الطوارق بأبناء جلدتهم من الزنوج.

وبعد الإعلان الرسمي من طرف واحد على تأسيس الكيان الازوادي الذي لم تعترف به أي دولة، فالشكوك تزداد بإمكانية إضعاف وتهديد ما تبقى من الكيان المالي ونقل ذلك لدول ذات صفات بنيوية واقتصادية متشابهة ومجاورة، وبهذا الصدد وتماشيا مع هذا الاتجاه المتخوف من هذا الكيان الذي سيكون وفقا لهذا الرؤية مأوى حقيقيا للقاعدة، وذلك راجع لكون هذا الكيان الهجين الوليد منح 20 حقيبة وزارية للقاعدة في الحكومة الازوادية المعلنة[1].

انتهى هذا الفصل من الصراع في مالي بعد توقيع اتفاقية للسلام في الجزائر في جويلية 2006 التي أنهت رسميا تمرد الطوارق ولكن وكما في المرات السابقة اضطر الطرفان أيضا لقبول وساطة ليبية أسفرت عن ما سمي بـ"بروتوكول تفاهم" وقع عليه الطرفان في 20 مارس 2008 في طرابلس بليبيا، وهو ما وضع حدا للأعمال العدائية التي سببها

1:رشيد تلمساني، الجزائر في عهد بوتفليقة: الفتنة الأهلية والمصالحة الوطنية أوراق كارنيغي، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، بيروت، يناير 2008، ص:18-17.

2: في خضم التجاذبات الإقليمية والدولية حول مستقبل المنطقة الحوار ورفض الحل العسكري.. مقاربة الجزائر لحل أزمة مالي. عبد القادر مساهل في تصريح لجريدة البلاد http://www.elbllad.net/archlves/59744:24 ديسمبر 2013يوم الاطلاع 2015/12/24 على الساعة 17:02.

هجوم قام به المتمردون الطوارق على مركز عسكري للجيش المالي وقع على بعد 150 كلم شمال كيدال، كبرى مدن الشمال المالي وهو ما شكل خرقا لاتفاقية الجزائر[1].

الأزمة في مالي معقدة ومتعددة الأبعاد، والبعد الأساسي فيها يتمثل في أزمة بناء الدولة، سواء في مالي أو موريتانيا أو النيجر أو حتى التشاد، إذ أن هناك هشاشة في المؤسسات الأمنية والسياسية وهي الصفة المشتركة بين جميع هذه الأنظمة السياسية، ثم هناك البعد التاريخي السياسي حيث إن تشكيل الدولة الوطنية في هذه المنطقة أبعد الكثير من الهويات أو الأقليات والتي لم تدمج في نظام الدولة كما لم تستفد من التنمية التي تمركزت في العواصم فقط على قلتها، أي أن المناطق الأخرى كانت بعيدة عن صناعة القرار.

في أزمة مالي ، الرئيس تومانو توري لم يدمج الطوارق في العملية السياسية وأبعدهم عن المشاركة في القرار السياسي وهذا ما أدى إلى الصراع الدائم بين المنطقة الشمالية والمنطقة الجنوبية، كما أن مشكلة الأزواد تصنف حسب الخبراء السياسيين بأنها من النزاعات المجمدة أي أنها موجودة وخامدة ولكن عندما تجد البيئة المواتية تطفو على السطح، لذا يمكن تلخيص ما يجري في مالي أنه ضعف بناء دولة مركزية في الساحل، وضعف إدماج الهويات المنفصلة عن مشاركتها في السلطة[2].

إذا كان للتحولات التي عرفتها بلدان المغرب العربي انعكاسات ملحوظة على الأزمة في إقليم أزواد، نظرا للروابط القائمة بين هذا الإقليم والدول المجاورة ، فإنه من المتوقع

1:وكالة الانباء الجزائرية، الأزمة المالية: الولايات المتحدة تدعم المقاربة الجزائرية ،في: موقع وكالة الانباء الجزائرية، )الأحد 30سبتمبر 2012، :http://www.aps.dz/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9.html 2015/03/25. على الساعة 20:00.

2:عربي بومدين، أزمة شمال مالي والمقاربة الجزائرية، الحوار المتمدن-العدد: 3893 - 2012 / 10 / 27 - http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=32994323:06يوم الاطلاع 2015/12/08على الساعة22:50.

ولذات الأسباب أن تكون لهذه الأزمة تداعيات متعددة الأبعاد والتجليات على كل الفضاء المغاربي. وسوف نحاول فيما يلي أن نستعرض هذه التداعيات[1].

ا/التداعيات الأمنية

إن استغلال نشوب أزمة أزواد من طرف تنظيم القاعدة وسعيه الحثيث إلى إقامة ملاذ آمن له في جبال آدرار إيفوغاس الحصينة وإرادته تكثيف نشاطاته المدرة للدخل المعهودة ضمن فضاء المغرب العربي والساحل الصحراوي وبلدان جنوب الصحراء ، سوف يستتبع حتما توسيع وتكثيف عمل العصابات الإجرامية العابرة للحدود والتي تتاجر بالأسلحة والمخدرات والسجائر والمؤن المختلفة والتي تمارس اختطاف الرهائن والابتزاز والسطو.

وسوف يسعى تنظيم القاعدة ما وسعه ذلك إلى تحريك وتفعيل بعض الخلايا النائمة التابعة له والمجموعات السلفية المتماهية معه من أمثال: المجموعة الإسلامية المقاتلة الليبية والمجموعة المقاتلة الإسلامية المغربية والجبهة الإسلامية التونسية و الجماعة الموريتانية للدعوة والجهاد للقيام بالقلاقل وأعمال العنف ومختلف صنوف "البلطجة" لخلق مناخ متوتر في البلدان المغاربية إضافة إلى الاعتداء على الأجانب بل وعمليات التفجير الانتحارية التي تستهدف مصالح الدول الغربية على وجه الخصوص.

ويرى بعض المراقبين أن تنظيم القاعدة بالمغرب الإسلامي يعتبر تونس نقطة إستراتجية بالغة الأهمية بالنسبة له نظرا لموقعها الجغرافي ولكونها ترتبط بحدود طولها 1000 كيلومتر مع الجزائر وبحدود طولها 500 كيلومتر مع ليبيا.

ونظرا أيضا لصعوبة مراقبة تلك الحدود بسبب طبيعتها الصحراوية ما يسهل تدفق الأسلحة والمخدرات والتموينات الأخرى وتسلل المقاتلين الراغبين في الالتحاق بمعاقل القاعدة عبرها ثم عبر الحدود الموريتانية مع إقليم أزواد التي تربو هي الأخرى على 1600

1: محمد الامين ،محاضرة تحت عنوان "التداعيات الامنية والانسانية لازمة شمال مالي على الصعيد المغاربي ":القيت في الندوة المتعلقة بالمغرب العربي و التحولات الاقليمية الراهنة ،مركز الجزيرة للدراسات في 17/16يناير2013،في الدوحة.

كيلومتر. وأوضحت بعض الدراسات أن بعض المجموعات الأصولية المتشددة التي ظهرت في ليبيا خلال الثورة ترفض تسليم أسلحتها ما لم يصر إلى إقامة دولة دينية بالبلاد.

وقد أصبحت هذه الجماعات طرفا في تجارة السلاح العابرة للحدود الرسمية لما تملكه من روابط وصلات وشبكات تواصل مع الجماعات المسلحة العاملة في فضائي الساحل والصحراء انطلاقا من شمال مالي وصولا إلى النيجر ونيجيريا حيث تنشط مجموعات بوكو حرام والأنصار وموجاو وغيرهم.

وهذا التواصل والتنسيق والقدرة على اختراق حدود دول المنطقة يشكل تهديدا كبيرا للأمن الإقليمي والدولي.

**التداعيات الاقتصادية**

لا شك أن ما يقوم به تنظيم القاعدة من أعمال تخريبية ضمن المجال المغاربي سيكون خليقا بأن يلحق أضرارا جسيمة باقتصاديات البلدان المغاربية إذ أنه سيستهدف ضرب ما قد تصل إليه يده من منشآت وبنى تحتية اقتصادية. وسيسعى من خلال خطف الرهائن وترويع الأجانب إلى القضاء على السياحة وأعمال التنقيب والاستكشاف في المنطقة. وسيعمل على الحيلولة بكل الوسائل المتاحة دون إقبال الفاعلين الاقتصاديين الأجانب على الاستثمار في البلدان المغاربية من خلال تهديد وجودهم وعرقلة أنشطتهم وتخريب ما يقيمونه هناك من منشآت وآليات إنتاج. ولا ريب أنه سيكون من شأن ذلك إذا لم يتم التصدي له، أن ينعكس سلبا على وتيرة النماء الاقتصادي والتطور الاجتماعي والتكنولوجي والعلمي في البلدان المغاربية، وسيعيق بالتالي مسيرتها نحو الحداثة والتمدن[1].

**التداعيات السياسية**

لقد بات واضحا أن تنظيم القاعدة يبذل قصارى جهده لكي يختطف الثورات التي قامت في البلدان المغاربية ويحول مسارها نحو خدمة أهدافه الخاصة من خلال عرقلة الانتخابات الحرة الشفافة والحيلولة دون وضع دساتير تكرس الحريات الأساسية و من خلال الوقوف في

1:محمد الامين، المرجع نفسه.

وجه إقامة مؤسسات مدنية ديمقراطية؛ كما أنه سيسعى بواسطة ما يتوفر عليه من وسائل وأجهزة وآليات إلى إضعاف وتمزيق الحكومات التي أفرزتها الثورات في تونس ومصر وليبيا عبر صناديق الاقتراع وهو يرمي من وراء ذلك إلى إفشال الإسلام المعتدل ومنعه من التمخض عن أنظمة ديمقراطية تقبل الانفتاح والتعددية وتكرس العدالة والمساواة وفصل السلطات وعلوية القانون ومأسسة الحياة العامة. وذلك تمهيدا منه لإقامة نظام ثيوقراطي لا مجال فيه للحريات الأساسية والتعددية السياسية والفكرية.

وفي سياق متصل تجدر الإشارة إلى أنه نظرا لتشابك العلاقات وعمق الروابط والوشائج بين مختلف مكونات النسيج الاجتماعي في إقليم أزواد و بلدان المغرب العربي ونظرا لتناقضات شتى المجموعات النشطة في المنطقة بسبب انتماءاتها القبلية المختلفة وتوجهاتها السياسية المتصادمة ومرجعتيها الإيديولوجية المتباينة، فإن من المتوقع أن تنشب صراعات وتحدث مواجهات بين بعض هذه المجموعات قد تتطور إلى نزاعات بينية حادة وحتى إلى حروب أهلية دامية من شأنها أن تدخل المنطقة في دوامة عنف وخيمة العواقب وسيئة الأثر على السلم الاجتماعي والاستقرار السياسي والازدهار الاقتصادي والاجتماعي ضمن المجال المغاربي برمته.

ومن هذا المنظور فقد أضحى لزاما على البلدان المغاربية والساحلية وبلدان إفريقيا جنوب الصحراء وشركاءها من البلدان الغربية التي تحرص على استتباب الأمن وصيانة السلام وتأمين الاستقرار في هذا المجال الجغرافي المترامي الأطراف أن تضافر جهودها لبلورة إستراتجية ملائمة للوقوف في وجه تنفيذ مخطط تنظيم القاعدة في هذا الفضاء. وينبغي أن تقوم هذه الاستراتيجية على انتهاج كل السبل الكفيلة بإفشال مخططات تنظيم القاعدة ومنعه من تثبيت أقدامه فيهذا المجال الذي استحوذ عليه في غفلة من الجميع[1].

1:محمد الامين، المرجع سبق ذكره.

## المطلب الثالث: ازمة الساحل الافريقي

يقصد بكلمة الساحل الشاطئ أو المنطقة المحاذية للشاطئ. أما بالنسبة لمصطلح الساحل الأفريقي فيقصد به المنطقة المحاذية للصحراء الأفريقية، حيث تقع بين شمال افريقيا المغرب العربي و افريقيا جنوب الصحراء والمعروفة بإفريقيا السوداء[1]. ،ومصطلح الساحل الإفريقي هي تسمية قديمة جدا أطلقها الفاتحون المسلمون على المنطقة الجغرافية التي تمتد من الحافة الجنوبية للصحراء الكبرى إلى منطقة الغابات الإفريقية[2].

وتتميز منطقة الساحل الإفريقي بمجموعة من المميزات التي جعلتها تحتل مكانة جيوسياسية هامة في مشهد السياسة الدولية، حيث أصبحت المنطقة ساحة للتنافس الدولي – خلال السنوات الأخيرة – بين القوى الكبرى. ومن هنا، سنحاول أن نسلّط الضوء على موقع هذه المنطقة ضمن الخريطة الجيوبولوتيكية للقارة الأفريقية من خلال تسليط الضوء على الأوضاع في المنطقة.

### 1/العامل الجغرافي

على الرغم من المساحة الكبيرة لمنطقة الساحل الأفريقي، وتنوع المعايير والمنطلقات لدى الباحثين في تحديد الفضاء الجغرافي لهذه المنطقة، والدول المكونة لها، إلا أنّ هناك شبه إجماع على أنّ الفضاء الجغرافي للساحل الإفريقي يشمل من الناحية الجغرافية المنطقة الفاصلة بين شمال افريقيا، وافريقيا جنوب الصحراء. فهي تمتد من البحر الأحمر شرقاً إلى المحيط الأطلسي غرباً، شاملة السودان، تشاد، والنيجر وموريتانيا والسنغال. و هناك تحديد أخر لإقليم الساحل وهو الإقليم الذي يغطي القوس الممتد من السودان إلى موريتانيا، ويطلق بدقة على بلدان ثلاثة محورية هي مالي والنيجر وتشاد. ويتعلق الأمر ببلدان شاسعة

---

1:أمينة بوبصلة، التنافس الفرنسي الأمريكي في منطقة الساحل الإفريقي في فترة ما بعد الحرب الباردة، "اطروحة ماجستير غير منشورة"، جامعة الجزائر، 2012.ص.59.

2: مبروك كاهي، منطقة الساحل الإفريقي: صراعات قديمة وتحديات جديدة، "رسالة ماستر غير منشورة" ،جامعة ورقلة، 2015،ص.117.

جغرافيا، ومحدودة السكان، وذات بعد صحراوي فسيح، لا تطل غالبية دولها على منفذ بحري[1]. وبالتالي فالمنطقة عبارة عن شريط طويل يضم دولاً عديدة وتبلغ مساحتها ما يقارب تسعة ملايين كيلومتر مربع. وتعرف منطقة الساحل الأفريقي بخصائص جغرافية، تتمثل في أربعة عناصر هي؛ المجاعة، الجفاف، التصحر، ارتفاع درجات الحرارة. وهذه العناصر لها تداعياتها وانعكاساتها المباشرة على الأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والإنسانية التي تواجهها المنطقة.

2/العامل الديمغرافي

تتميز منطقة الساحل الأفريقي بتنوع اثني وعرقي ألقى بظلاله على البناء الاجتماعي، حيث تمتاز المنطقة بتداخل وتلاقي عدة أعراق تمثل كل منها أنماطا وعادات مختلفة. فعلى سبيل المثال نجد في النيجر قبائل الهوسا والزرما، والطوارق، والعرب، وفي مالي قبائل البامبارا والسونغاي والبولس، والكانوري، والطوارق والعرب[1].

وفي تشاد توجد ثلاث مناطق جغرافية مناخية، تتميز بالتوزيع غير العادل من حيث الكثافة السكانية حيث تعتبر تشاد دولة ذات كثافة سكانية قليلة مقارنة مع الدول المجاورة لها، وذلك بسبب النمو السكاني البطيء. فقد وصل إجمالي عدد السكان في عام 1957 مليونان ونصف؛ إلا أنّ هذه الكثافة السكانية وصلت في عام 1988 إلى خمس ملايين ونصف. ويُقدّر متوسط الكثافة السكانية على امتداد تشاد بحوالي 4.9 فرد في الكيلو متر الواحد، وتتميز مناطق الشمال بكثافة سكانية أقل بسبب الطبيعة الصحراوية، حيث يقطن حوالي 0.1 فرد في الكيلومتر المربع، بينما تتميز مناطق الجنوب بكثافة سكانية عالية حيث يقطن حوالي 52.4 فرد في الكيلو متر الواحد[2].

إنّ التركيبة الاجتماعية والديمغرافية المتنوعة لدول الساحل الأفريقي جعلت من مستوى التجانس الاجتماعي ضعيفاً، خاصة مع غياب الثقافة الوطنية الموحدة، التي نتج عنها

1:امينة بوبصلة، مرجع سبق ذكره، 62.

أزمات عدة مثل أزمة الطوارق في النيجر ومالي، والاضطرابات العرقية في موريتانيا، والحروب الأهلية في دارفور، والصراعات القبلية والإثنية في تشاد.

3/العامل الاقتصادي:

تعتبر منطقة الساحل الأفريقي من أفقر مناطق العالم. ومما يميزه الواقع الاقتصادي لمنطقة الساحل هو هشاشة وتدهور اقتصاديات دوله بحيث أنّ معظم دول الساحل الإفريقي تصنف حالياً ضمن فئة البلدان الأقل نمواً.

وبحسب إحصائيات ندوة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لعام 2009، فإنّ الناتج المحلي الإجمالي لتشاد قدّر بحوالي 8.914 مليون دولار أمريكي، والسودان بحوالي 68.530 مليون دولار أمريكي، ومالي بحوالي مليون دولار أمريكي، والنيجر بحوالي 4.905 مليون دولار أمريكي، وموريتانيا بحوالي 3.201 مليون دولار أمريكي، والسنغال بحوالي 13.333 مليون دولار أمريكي، وبوركينافاسو بحوالي 8.431 مليون دولار أمريكي. أما نيجيريا لأنها تعد أكبر دولة منتجة للنفط في إفريقيا، فإنتاجها المحلي مرتفع حيث يقدّر ب 222.867 مليون دولار أمريكي[1].

هذا بالإضافة إلى الديون الخارجية الكبيرة التي تعاني منها هذه الدول. فبحسب إحصائيات 2009 التي قدمتها المؤسسات الأفريقية الثلاث: مجموعة البنك الإفريقي للتنمية، والاتحاد الإفريقي، واللجنة الاقتصادية لإفريقيا، فقد قدر حجم الديون الخارجية لبوركينافاسو بحوالي 1751 مليون دولار أمريكي، وتشاد بحوالي 2134 مليون دولار أمريكي، ومالي بحوالي 1863 مليون دولار أمريكي، والسودان 34360 مليون دولار أمريكي[2].

وعلى الرغم من هذه الأوضاع الاقتصادية، فإنّ منطقة الساحل أصبحت منطقة ذات أهمية اقتصادية، كونها تزخر بالثروات المعدنية مثل الذهب، اليورانيوم، الفوسفات، وباتت

1: بوبصلة امبنة، مرجع سبق ذكره،ص.64

2:أسماء رسولي، مكانة الساحل الأفريقي في الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، "اطروحة ماجستير غير منشورة "،2011، جامعة الحاج لخضر باتنة.ص.154.

الثروة النفطية عامل جذب كبير لدول العالم إذ تصدر تشاد النفط منذ عام 2003 بما يقارب 200 ألف برميل يومياً. كما أصبحت مالي ثالث منتج أفريقي للذهب بعد جنوب أفريقيا وغانا، وتتميز النيجر بكونها ثالث دولة مصدرة لليورانيوم في العالم بعد استراليا وكندا. وتعتبر نيجيريا أكبر دولة مصدرة للنفط بحجم إنتاج يومي يصل إلى 27 مليون برميل واحتياطي يبلغ 36 مليار برميل[1].

تعد مشكلة بناء الدولة الوطنية أحد الأوجه الرئيسية و العامة للمشكلة الأمنية التي تعاني منها دول منطقة الساحل الإفريقي؛ وذلك في شكل روافد تاريخية جسدتها مشكلة الحدود الجغرافية المتوارثة عن الحقب الاستعمارية و أيضًا الصلات السياسية التي لا زالت تربط بعض النظم السياسية الإفريقية بمستعمريها سابقًا . وظاهرة التحول الديمقراطي و العجز التنموي و مشكلة الحروب الأهلية و حركات التمرد والتي كثيراً ما ارتبطت بمشكلة الإثنية في الأصل .فكل تلك الصور أو التهديدات الأمنية أضحت واقعًا للدولة الإفريقية بشكل عام و لدول منطقة الساحل الإفريقي بشكل خاص إضافةً إلى مشكلة المواجهات العسكرية المباشرة أو الغير مباشرة التي أوجدت بعض من دو ل منطقة الساحل الإفريقي في مجابه بعضها البعض كنتيجة طردية لمشكلة بناء الدولة في الأصل.

وهناك العديد من الازمات التي تعاني منها منطقة الساحل الافريقي والتي سوف نتطرق اليها في هذا المطلب:

سيطرت موجة نظم الحكم الديكتاتورية و الاستبدادية على طبيعة الحياة السياسية في معظم الدول الإفريقية، بشكل أوجد صور الصراع على السلطة وذلك بممارسة جميع أشكال العنف .وقد كان ذلك عبر حالات الانقلابات العسكرية و الاغتيالات السياسية و الحروب الأهلية المتكررة،[2] و قد عرف ماكس فيبر الدولة على انها هي أداة حكم تحتكر استخدام القوة في إقليم معين محدد و تسيطر على شعب محدد [3].

1:قشور ،مرجع سبق ذكره،ص77.
2:حمدي عبد الرحمن ،مركز البحوث والدراسات ، أفريقيا والقرن الواحد والعشرون – رؤية مستقبلية ،القاهرة 1997،ص9 .
3:عبد العالي دبلة، الدولة رؤية سوسيولوجية، القاهرة :دار الفجر للنشر والتوزيع 2004 ،ص62 .

واستنادا الى هذا التعريف فإن الدولة الإفريقية بشكل عام تعاني من الأزمات التالية:أزمة بناء الدولة القومية، أزمة التعددية السياسية، أزمة العلاقات المدنية العسكرية، أزمة الإنجاز الاقتصادي، أزمة الشرعية السياسية

1. أزمة الشرعية:

تظهر هذه الأزمة في المجتمعات الإفريقية تجسد عبر القضايا المتعلقة ببناء بأزمة الشرعية السياسية الدولة و التي تعالج مشكلات التحول الاجتماعي و التطور الاقتصادي و حتى قضايا الديمقراطية.[1]

و استقاء من الواقع السياسي الإفريقي، نستطيع رؤية تفاوت في حجم أو عمق تجدر نظم الحكم السلطوية و التي بدورها تفتقد إلى الشرعية السياسية و لكن بدرجات وصلت بعضها إلى حد مستويات الأزمة السياسية الحقيقية؛ و هو الأمر الذي أفقده القدرة على التواصل بين تلك الانظمة السياسية و شعوبها و كذا تسجيل حالات العجز الأمني مع عدم القدرة على التوصل لحلول المشاكل السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و غيرها [2].فأزمة الشرعية تشير إلى تغير طبيعة السلطة العليا التي يدين لها الالتزام السياسي، فهذه الأزمة في حد ذاتها ناجمة عن عوامل أربع مرتبطة .و نقصد هنا الخلاف عن السلطة، الصراع للأجل القوة، فقدان الثقة بالقيادة السياسية، و أخيرًا غياب لعمليات التنشئة السياسية [3].أما المستوى الثاني فهو نتاج للأزمة و الذي ظهر عبر أزمة الشرعية الدولية.

و كان ذلك كنتيجة لأحد إفرازات نهاية الحرب البارد ة حيث بدأت العديد من الدول الأوروبية و الولايات المتحدة ا لأمريكية بالتدخل في الشؤون السياسية الداخلية للدول الإفريقية [4].

---

[1] عبد الرحمن حسن ،مركز دراسات المستقبل الافريقي، قضايا في النظم السياسية الإفريقية القاهرة، ط1998،1،ص.7.

2:Michael Bratton and Nicolas Van De Walle, Democratic Experiments in Africa Cambridge University Press , 1997. pp.98,99.

3:عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية دراسة في علم الاجتماع السياسي البنية و الأهداف الإسكندرية :دار المعرفة الجامعية، الجزء الثاني،2002، ص63 .

4:محمد بشير حاد، مجلة المستقبل العربي : الشرعية السياسية وممارسة السلطة : دراسة في التجربة السودانية المعاصرة،العدد94، ديسمبر،1998،ص36 .

### 2. أزمة الفشل الاقتصادي:

تعكس أزمة التنمية في إفريقيا أحد أهم المداخل أحد جوانب المشكلة الأمنية في تلك الدول؛ فيحين تظل قضية الديمقراطية محور أزمة التطور أو الأداء السياسي في إفريقيا و هو ما أوجد حالة اللاعدالة اجتماعية في شكل حلقة مفرغة أبقت المجتمعات الإفريقية رهينة لأزمات دائمة [1].نسبياً–و هو الأمر الذي أضاف تهديدات أمنية جديدة للقارة الإفريقية بشكل عام و لمنطقة الساحل الإفريقي بشكل خاص. و هنالك من أطلق عليها تسمية أزمة التوزيع و التي تتعلق بمهمة النظام السياسي في توزيع الموارد و المنافع المادية وغير المادية في المجتمع، و قد تعني مشكلة التوزيع ليس فقط توزيع عوائد التنمية وإنما أيضاً توزيع أعباء.التنمية.

### 3. أزمة الاندماج الوطني:

ظهرت في عجز النظم السياسية الإفريقية على خلق أو بناء الدولة الوطنية، في ظل عجز تلك الأنظمة عن التعامل مع الواقع المجتمعي المتعدد علاوة على الولاء الوطني ،وهو ما خلق أزمات و موجات عنف سياسي واسعة مع عدم القدرة على تسمية أو إطلا ق مصطلح شعب على تلك الجماعات التي تعيش فوق إقليم واحد .فعنصر الشعب هو تجسيد لمشكلة الهوية و الإقليمية و الإثنيات المتناحرة ،فالدولة أضحت غير قادرة على تحقيق أمن مواطنيها؛ بل أصبحت أحد الفواعل المتعددة و التي تعمل على تأمين فئات معينة فقط [2].و هي نفس الرؤية التي يتقاسمها جون جاك روسو التي يرى من خلالها أن الدولة أصبحت مصدر تهديد أمني لشعبها و ذلك عبر سيطرة إثنية معينة نخبة مؤسسية عسكرية على مقاليد السلطة؛ و هي الصورة التي ولدت العنف.

---

1:Seyoum Hameso, Issues and Dilemmas of Multi-Party Democracy in Africa, West Africa Review Vol.3,No.2 2002,pp.10,11.

2:حسن الحاج علي أحمد، الدولة الإفريقية ونظريات العلاقات الدولية ، السياسة الدولية ،العدد، 160 . أفريل2005 .ص.54.

و بناءًا على ما ورد أعلاه فإن ا هم مداخل المشكلة الأمنية في تلك المنطقة يكمن في الاحتمالية المتزايدة للصراعات الإثنية، و مشكلة التكامل الوطني داخل دول قارة إفريقيا جمعاء .و على وجه التحديد منطقة الساحل الإفريقي و دون أن ننسى مناطق أخرى على غرار منطقتي القرن الإفريقي و منطقة الحزام السوداني[1].فتلك الصراعات ظلت و لا تزال حبيسة الحسابات الإثنية من ذ السنوا ت الأولى لفجر الاستقلال.هذا بدوره يقودنا إلى نتيجة ثانية مفادها أن المستعمر كان أحد العوامل التي وقفت في وجه تلك الحركات الانفصالية و ذلك باستعمال القوة .هذا من جهة ومن جهة ثانية كان سببًا فيما بعد ،في تفجير أو إعادة بعث تلك المطالب و الأطماع الانفصالية بعد خروجه و ترك التأويلات حول التقسيمات و الحدود الجغرافية المتوارثة .وهي التقسيمات نفسها التي رأت فيها بعض الأطراف قبائل ، إثنيات ،و حتى بعض الدول هضماً لحقوقها التاريخية والسيادية.

عرفت أنّ منطقة الساحل والصحراء الأفريقية منذ نهاية الحرب الباردة بروز العديد د من التهديدات التي من شانها الإضرار بمصالح المنطقة وتعد منطقة الساحل الأفريقي من بين أكثر المناطق في العالم التي تشهد حالة غير مسبوقة من التطورات الأمنية، نتيجة لمجموعة من العوامل يمكن حصرها في ثلاث أبعاد وهي؛ البعد الأول ويتمثل في الوجود الإرهابي في المنطقة الذي جعل من منطقة الساحل ملاذاً آمناً وقاعدة لعملياته. البعد الثاني: ويتمثل في انتشار ظاهرة الجريمة المنظمة، وتجارة البشر والمخدرات، والهجرة غير الشرعية، وهيمنة ظاهرة تجارة الأسلحة. ويتمثل البعد الأخير في الفشل البنيوي والوظيفي للدولة في المنطقة.

البعد الأول: التهديدات الإرهابية

على الرغم من عوامل الضعف التي تتسم بها دول الساحل الإفريقي جنوب الصحراء ، والتي جعلت غالبيتها تصنف ضمن الدول الفاشلة؛ جاءت التأثيرات الأمنية التي عكستها

1:انس مصطفى كامل، الصراعات الإثنية في حوض النيل و النظام الدولي الجديد ،السياسة الدولية،العدد،107 جانفي.1992 ص.176.

تطورات دول الشمال الإفريقي خلال العقدين الأخيرين لتضاعف حجم التهديدات الأمنية والإنسانية التي تعيشها هذه الدول. وبحسب ما أشارة إليه الباحثة أميرة عبد الحليم فإنّ هذه التهديدات دفعت المنطقة لتصبح جزءًا من "قوس الأزمات" الذي كان يمتد في السابق من أفغانستان مرورًا بإيران والجزيرة العربية حتى القرن الإفريقي

لقد تحول الساحل الأفريقي إلى فناءٍ خلفيٍّ للجماعات الإرهابية في الشمال الإفريقي، خاصةً تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي الذي تعود أصوله إلى الجماعة السلفية للدعوة والقتال الجزائرية، والذي انتشر في الصحراء الكبرى منذ صيف 2003، وبدأ في استهداف دول الساحل والصحراء منذ هذا التاريخ؛ حيث كان لموريتانيا والنيجر النصيب الأكبر من هجمات التنظيم. إضافة إلى الدور المتزايد لجماعة بوكو حرام في تهديد دول المنطقة مثل نيجيريا، والكمرون، ومؤخراً اتهم التنظيم من قبل السلطات التشادية بضلوعه في التفجيرين الانتحاريين اللذان شهدتهما العاصمة أنجمينا في شهر يونيو الماضي[1].

البعد الثاني: انتشار الجريمة وتجارة السلاح

أصبحت الجريمة المنظمة التي تقودها شبكات التهريب مصدر خطر حقيقي على دول المنطقة، خاصة وأنّ هذه الشبكات أصبحت تمتاز ببنية مؤسسية كبيرة ذات ارتباط بأطراف خارجية فاعلة. وتشير تقارير الأمم المتحدة إلى أنّ نحو 30 إلى 40% من المخدرات تمر عبر هذه المنطقة، ونحو 27% من المخدرات التي تمت مصادرتها في أوربا كان مصدرها منطقة الساحل والصحراء بقيمة إجمالية قدرها 8,1 مليار دولار أمريكي. إضافة إلى ذلك فإنّ تنامي الجريمة المنظمة يشكل مصدراً من مصادر عدم الاستقرار خاصة على المناطق الحدودية بين دول المنطقة[2].

1: أميرة محمد عبد الحليم، نذر الانهيار: تأثير الاضطرابات الداخلية على الأمن الإقليمي للساحل والصحراء، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2013.ص.164.

2: عصام عبد الشافي، معضلة مزمنة: تعقيدات غياب الأمن في الساحل والصحراء، السياسة الدولية، القاهرة، العدد 195، يناير 2014.ص.118.

وتشير تقديرات الأمم المتحدة لسنة 2003 إلى أنّ هناك حوالي 100 مليون قطعة سلاح منتشرة في القارة خصوصا في مناطق الحدود. ويلعب التمويل الخارجي دورا كبيرا في إشعال الحروب حيث يبحث المتمردون عن الأسلحة و الأموال والتدريبات لتحقيق مطالبهم، كما أنّ السكان في هذه المناطق أصبحوا يبحثون عن السلاح ليس للتمرد، وإنما للدفاع عن النفس من قطاع الطرق وعصابات الجريمة المنتشرة بكثرة.

وفيما يتعلق بالهجرة السرية، فإنه ومنذ عام 1990 وحتى عام2000 ، يمكن أن نلمس ارتفاعا في عدد المهاجرين الأفارق. وبحسب تقديرات رسمية جزائرية فانه تم إيقاف ما معدله 6000 رعية أفريقية بين عام 2002 وعام 2006 . وقد تعقدت مشكلة الهجرة السرية أكثر فأكثر، حيث اخذ المهاجرون يعبرون المتوسط للوصول للضفة الجنوبية للقارة الأوروبية، عبر قوارب الصيادين. وشجع هذا الطريق المزيد من الأمواج البشرية للقدوم نحو شواطئ الجزائر وتونس.

البعد الثالث: الفشل البنيوي والوظيفي للدولة

إنّ ضعف نموذج بناء الدولة في أفريقيا عموماً وفي دول الساحل الأفريقي خصوصاً شجع بالضرورة على صعود لاعبين من غير الدول ، تحركوا لسد الفراغ الأمني والاقتصادي والاجتماعي التي تركته دول الساحل الضعيفة، وخصوصاً في المناطق الحدودية التي تم اختراقها بشكل كبير من قبل الجماعات الإرهابية مثل جماعة بوكو حرام التي انطلقت من نيجيريا واستطاعت أن تخترق الدول المجاورة لها مثل الكمرون، وتشاد. إضافة إلى التهديدات النابعة من موجات الهجرة غير الشرعية، والتجارة غير الرسمية العابرة للحدود الوطنية، وبالتالي تداخلت هذه التهديدات والمخاطر – القديمة والجديدة – لتشكل ظاهرة وسمة لمنطقة الساحل الأفريقي[1].

[1] امينة بوبصلة ،مرجع سبق ذكره،270.

تتسم دول القارة الأفريقية بأنّ نظم الحكم في غالبيتها عبارة عن أنظمة يصعب فهمها، حيث يصعب أحياناً التمييز بين نظم الحكم العسكرية والمدنية. فهناك نحو 29 دولة إفريقية شهدت بين عامي 1984 – 2004، إقصاء للعديد من الرؤساء عبر الانقلابات العسكرية[1].

ولا بد من الإشارة هنا إلى أنه في الوقت الذي نجحت فيه بعض الدول الأفريقية في إدماج الجماعات والقبائل المتنوعة داخل مكون الدولة، فشل البعض الآخر خاصة في تحقيق التنمية الاقتصادية المحدودة. فإضافة إلى هذه القدرة المحدودة، شهدت دول القارة الأفريقية صراعاً على السلطة، وتقاسماً للثروة بين فئات معينة دون غيرها من الجماعات الأخرى، خاصة تلك التي لم تبد تأييداً للنظام الحاكم وسعت إلى معارضته، وحتى الدخول معه في صراع مسلح. ففي مالي – على سبيل المثال – ونتيجة لتهميش بعض المناطق وكبر مساحتها الجغرافية، ظهرت عدة جبهات عسكرية وسياسية تطالب بحقوق سكان المنطقة. ومن هذه الجبهات حركة الطوارق للمقاومة، والحركة الشعبية لأزواد، والجبهة الإسلامية العربية لأزواد، حيث شكلت هذه الحركات أزمة حقيقية للحكومة المركزية في مالي[2].

**المطلب الرابع: مقاربة ازمة الساحل الإفريقي:**

يشكل الساحل الإفريقي أحد المجالات الجيوسياسية التي تثير اهتمام الفواعل الدولية والتطلعات البحثية لمراكز الدراسات والبحوث عبر العالم، على خلاف ما كانت عليه في ظل الحرب الباردة، حيث كانت منطقة هامشية استراتيجيا، اقتصاديا و سياسيا .سبب هذا التحول في التفكير العملي و العلمي حول المنطقة لا يعود للشروخات الجديدة التي أفرزتها العولمة ولا لأي تحولات سياسية نوعية و جديدة وقعت في المنطقة ولكن لحسابات أساسية مرتبطة بتطلعات خاصة بالفواعل العالمية وبعض دول الجوار الجيو سياسي. سوف تحاول هذه

1:عصام عبد الشافي ،مرجع سبق ذكره،ص.84.

2:مبروك كاهي، منطقة الساحل الإفريقي: صراعات قديمة و تحديات جديدة،،مرجع سبق ذكره،ص.95.

المقالة محاولة تحديد طبيعة المنطقة جيوسياسيا ومن حيث أيضا الرهانات الداخلية والاهتمامات الخارجية.

الساحل الإفريقي مقاربة جيو سياسية:

يشكل الساحل الإفريقي المنطقة الفاصلة بين شمال إفريقيا و جنوب الصحراء. فهي تمتد من البحر الأحمر شرقا إلى المحيط الأطلسي غربا شاملة بالتالي : السودان، التشاد، النيجر، مالي، موريتانيا والسنغال؛ وكثيرا ما يتم لحسابات جيو-اقتصادية توسيعها لتشمل بوركينا فاسو، نيجيريا بل و حتى جزر الرأس الأخضر[1].

وبالنظر لخارطة القلاقل الداخلية التي تعرفها إفريقيا يمكن تعريف الساحل الإفريقي بقوس الأزمات انطلاقا من الأزمات الإثنية المستعصية بالسودان ، التشاد وصولا إلى الشروخات الداخلية والتهديدات الأمنية التي تعرفها النيجر، مالي و موريتانيا .

كما أنه من المنتظر أن تتوسع و تتفاقم هذه التهديدات الأمنية وذلك لتوفر عدد من الحركيات السببية ومنها أساسا:

1- الطبيعة الاجتماعية المفككة إثنيا، قبليا وعرقيا مما جعل من مستوى التجانس الاجتماعي ضعيفا وحركيات الاندماج المجتمعي صعبة، خاصة مع غياب ثقافة سياسية وطنية موحدة و موحدة مما ينتج أزمات مثل دارفور في السودان، التو ارق في مالي والنيجر، الاضطرابات العرقية في موريتانيا و الصدامات الإثنية وحتى القبلية في التشاد.

2- فشل الدول الجديدة؛ التي ورثت حدود سياسية دون مراعاة الحدود الأنثروبولوجية للمجتمعات المحلية؛ في عمليات البناء السياسي للدول خاصة مع وجود أشكال للهيمنة الإثنية أو الجهوية على الحياة السياسة في كثير من دول الساحل .

3- ضعف العدالة التوزيعية (اجتماعيا ، اقتصاديا وسياسيا) مما ينتج حالات من الإحباط السياسي التي تخلق حركيات للتمرد والعنف السياسي .

1:OCDE" :Profil économique et social des pays sahéliens", Club du Sahel et de l'Afrique de l'Ouest, 2001

4- أدى غياب أو ضعف فلسفة المواطنة في هذه الدول، مع انتشار الفساد السياسي، وضعف الأداء المؤسساتي لاستحالة بناء آليات الوقاية أو حل النزاعات الداخلية ذات فعالية ومصداقية ،مما يجعل من تدخل طرف أجنبي ثالث أمرا ضروريا (الجزائر في أزمات الطوارق بمالي والنيجر، الدول الافريقية والغربية في التشاد و في السودان ومنظمة التعاون الاقتصادي لدول غرب افريقيا في حالة موريتانيا[1].

5- ضعف الأداء الاقتصادي والأزمات البيئية التي أنتجت أكثر من مليوني ضحية لأزمات المجاعة في الثلاثين سنة الماضية، و هذا بالإضافة إلى انتشار الفقر المدقع إذ أن أكثر من 80 بالمائة من سكان التشاد يعيشون تحت مستوى واحد دولار أمريكي في اليوم؛ وأكثر من 60 بالمائة من سكان مالي والنيجر في نفس الحالة المعيشية. وهذا ما ينتج حركيات الهجرة السرية والاحباط الاجتماعي الذي يخلق حركيات التوجه نحو الاجرام والعنف.

6- انتشار الأوبئة المتنقلة و المعدية مثل الملاريا، السل والإيدز بأشكال خطيرة .

7- تأثر منطقة الساحل بالكوارث الإنسانية التي تنتجها الحروب الداخلية أو البينية نزوح اللاجئين من السودان إلى الصومال، من اريتريا سابقا للسودان، من البحيرات الكبرى وسيراليون وليبيريا وكوت ديفوار نحو كل المنطقة وهذا ما يجعل من الساحل نقطة فاصلة للعبور في كثير من الحالات نحو الشمال للمهاجرين ؛ سوقا مفتوحة للسلاح الخفيف، وبيئة خصبة لانتقال الأمراض وذلك بالإضافة لشدة العجز في الفعالية الاقتصادية التي تتعقد بالحاجات الجديدة التي تفرزها ضرورات التعامل مع التبعات الانسانية لحركيات تدفق اللاجئين.

1: علي احمد حسن الصلاح، مجلة السياسة الدولية، الدولة الإفريقية ونظرية العلاقات الدولية العدد: 160، 2005.ص.127.

8- تعيش دول الساحل مستويات استدانة كبيرة و تبعية اقتصادية مرضية بحكم اعتمادها على هيكلة انتاجية أحادية مع العلم أن كل هذه الدول تصنف مابين الدول الأقل نموا في العالم، والنيجر آخرها على الاطلاق.

9- الاهتمام المتزايد للقوى الاقتصادية والسياسية عالميا بهذه المنطقة خاصة مع وجود مؤشرات ايجابية جدا على مستوى الاستكشافات النفطية والغازية وهذا ما خلق تنافسا محتدما بين فرنسا، الصين والولايات المتحدة على طريق النفط في افريقيا.

10- تبني بعض الفواعل الجهوية لسياسات قد تخل باستقرار عدد من الدول التي تحتوي على مستويات تجانس اجتماعي وإثني ضعيف .

11- هشاشة وميوعة الحدود، اتساع الرقعة الجغرافية وضعف الكثافة السكانية التي هي أقل من شخصين لكل كيلومتر مربع

12- إقرار أغلب المؤشرات الاستراتيجية باحتمالات فشل عدد من دول الساحل مستقبلا بالنظر لضعف الاندماج الاجتماعي ، العجز الاقتصادي ، وضعف البناء السياسي لهذه الدول وهذا ما سوف يؤثر على الأمن الجهوي للساحل.

الساحل الإفريقي مقاربة جيو أمنية:

وبالنظر لشدة هذه المتغيرات المرضية وطبيعتها المزمنة، يمكن القول بأن الساحل، كقوس للأزمات ينتج عدد من المعضلات الأمنية الأساسية التي سوف تتفاقم في السنوات القادمة بحكم استمرار هذه الحركيات السببية، ومن بين هذه المعضلات يمكن ذكر مايلي:[1]

التطرف والإرهاب :

تؤكد عدد من الدراسات، خاصة الأمريكية منها، أن الساحل سوف يصبح مجالا خصبا لنمو وتطور إرهاب إفريقي خاصة مع بروز مجموعة من المؤشرات الخاصة بتنامي التطرف الديني عن طريق عدد من الجمعيات "السلفية" أو عن طريق جماعة الدعوة والتبليغ، وكذلك

1:خالد حنفي علي ،مجلة السياسة الدولية :النفط الإفريقي بؤرة جديدة للتنافس الدولي،العدد:164،2006

لوجود عدد من السوابق الإرهابية: الهجوم على ثكنات عسكرية بموريتانيا، قتل السواح، بموريتانيا ووصول الجماعة السلفية للدعوة و القتال لغاية التشاد .ومما يعطي نوعا من المصداقية لهذه الفرضيات هو ضعف المقدرة لدول الساحل في رقابة الحدود والإدارة الأمنية لأراضيها بالنظر لضعف الإمكانات وشساعة الرقعة الجغرافية وكذلك أيضا لضعف الفعالية الاقتصادية التي أدت لتفاشي الفقر والفساد، وهذا ما سوف يجعل من هذه المنطقة بيئة مناسبة لبقاء الخلايا الإرهابية النائمة، للتدريب، للتنسيق الإرهابي عبر الوطني، وكذلك لتطوير إرهاب أفروا مغاربي مهدد لكل المنطقة .

الجريمة المنظمة: تعرف منطقة الساحل تنامي ظاهرة الجريمة المنظمة بكل أشكالها سواءا على مستوى التهريب خاصة السجائر التي تشكل منطقة ديكال بمالي الحلقة الأساسية لها، المتاجرة بالبشر، المتاجرة بالأسلحة ، وتبييض الأموال؛ ولكن تبقى جريمة المتاجرة بالمخدرات الأكثر خطرا والأسرع نموا بحكم تحول الساحل لنقطة عبور للمخدرات الصلبة مثل "الهيروبين، الكوكايين و الكراك" من أمريكا اللاتينية لأوروبا عبر إفريقيا الغربية ثم الساحل الإفريقي وعبر المغرب العربي.[1]

الهجرة السرية:

تعد هجرة الموت أو هجرة اليأس أحد الحر كيات الإنسانية المعبرة عن عدم إ نتاج بيئة داخلية قادرة على الاستجابة لتطلعات السكان وذلك ما يجعل الشباب منهم على وجه الخصوص يتطلعون للعيش في ظروف أفضل ماديا "بالأساس" وهذا ما دفعهم للبحث عن أي سبيل للهجرة لقارة الحلم الأخير حتى وإن كان على حساب فقدان حياتهم. فاستفادت شبكات الجريمة المنظمة والهجرة السرية من يأس الفقراء وتطلعات الطامحين لإنتاج جيل جديد من نازحي القوارب الذين يموتون بالآلاف كل سنة، وينتجون أينما يمروا حالات من الجرائم المنظمة "الدعارة، السرقة، التزوير، المخدرات.. إلخ وبالنظر للكوارث الإنسانية التي

1:خالد حنفي علي ،المرجع نفسه

تنتجها هذه الظاهرة استوجب على المجموعة الدولية البحث عن السبل الكفيلة بالتعامل بموضوعية مع مسبباتها من فقر ويأس وأزمات وحروب داخلية.

ومن جهة اخرى تعرف منظمة الساحل حالات من الاضطرابات الداخلية والتي تجعل من دارفور الحالة التي أخذت حصة الأسد من التغطية الإعلامية ليس فقط بالنظر للكوارث الإنسانية التي أنتجتها ولكن أيضا لكونها تقع على أحد البحيرات النفطية الكبرى في الساحل مع وجود تنافس صيني غربي عليها. مع ذلك يبقى التشاد الدولة التي تعيش بصفة شبه دائمة اضطرابات داخلية بين الشمال والجنوب وبين مختلف الإثنيات مع وجود أطماع خارجية تاريخية لفرنسا و سابقا لليبيا على شريط أوزو؛ وحاليا من طرف الولايات المتحدة بالنظر للاكتشافات النفطية المهمة في هذا البلد .ولكن مع أهمية هاتين الأزمتين الداخليتين تبقى حالة الطوارق الأكثر حساسية لثلاثة أسباب أساسية :أما الأول فهو مرتبط بالحركة العبر وطنية للطوارق والتي تجعلهم موجودون في ستة دول. أما الثاني فهو ضعف العدالة التوزيعية اقتصاديا وسياسيا في مالي والنيجر وهذا ما أنتج اضطرابات كثيرة قبل الاستقلال وبعده. أما الثالث فيرجع للتوظيف الخارجي لهذه المسألة سواءا من الجوار أو من الخارج خاصة مع عمل عدد من الجمعيات الفرنسية خصوصا على دعم بعض الجماعات التارقية لتبني مطالب متطرفة لا تتوافق مع طبيعة المجتمعات التارقية ولا بأولوياتها [1].

بالنظر للحساسية الجيو–أمنية لمنطقة الساحل، وجود اليورانيوم، الاكتشافات النفطية والغازية، أصبحت هذه المنطقة تجلب اهتمام الفواعل الدولية الأساسية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي تريد منذ 1992 توسيع مجالات اهتمامها الاستراتيجية لتشمل افريقيا أيضا، ومنها الساحل ، وبذلك كانت جولتين مكوكيتين لكلينتون بالقارة السمراء. وتم تبني لمبادرة عبر الساحل( بان ساحل) بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، لإنشاء تعاون عملياتي يمنع من تحول هذه المنطقة لملاذ آمن للإرهاب الدولي وهذا بالإضافة أيضا للمبادرة الخاصة بمكافحة الإرهاب عبر الصحراء والانطلاق في علميات التدريب والمناورات

1:خالد حنفي علي ،المرجع سبق ذكره.

المشتركة. وكذلك تطلع الولايات المتحدة لبناء قواعد عسكرية لها في إفريقيا عموما وفي الساحل خصوصا، ويشكل مالي أحد الدول الأكثر احتمالا لاحتضان أحد هذه القواعد [1]._

**المبحث الثاني: دور الأطراف الدولية : فرنسا و أمريكا.**

يعتبر التدخل الامريكي و الفرنسي في القارة الإفريقية عامة ليس جديد، حيث شهدت دولها منذ الاستقلال العديد من التدخلات من قبل فرنسا وامريكا، فهي متواجدة في القارة منذ حقبة زمنية بعيدة، ولا زالت سواء كان ذلك من خلال شركاتها المتعددة الجنسيات التي تسعى دوما لاستغلال واستنفاذ طاقات وموارد القارة، أو من خلال مختلف الالتزامات والاتفاقيات العسكرية بينها وبين المستعمرات التابعة لها سابقا.

**المطلب الاول:الدور الفرنسي:**

يُخلف التدخل الخارجي في أي دولة باستمرار أثار خطيرة تغذي التوترات، الحروب الأهلية والنزاعات الداخلية وتزيد من اشتعالها إذْ تسعى دوما لتقسيم الدولة الوطنية ونهب ثوراتها وخيراتها ،وأكبر دليل على ذلك ما حدث في مالي بعد التدخل العسكري الفرنسي فيها. حيث تجدر الإشارة التدخل العسكري الفرنسي في مالي لم يحل النزاع ، بل خلّف تداعيات ألقت بظلالها ليس فقط على دولة مالي المتنازع فيها ، وإنما مسّت العديد من الدول المجاورة من منظور الأمن المركب الذي جاء به المفكر باري بوزان .وهناك العديد من الاسباب و التداعيات التي دفعت فرنسا باللجوء الى التدخل العسكري في مالي اهمها[2]:

- **أسباب التدخل الفرنسي في مالي.**

يرجع التدخل العسكري الفرنسي في القارة الإفريقية بما فيها مالي للعديد من الأسباب والمحددات، نوجزها في أهمية الواقع الجيوبوليتيكي،و السياسي وحتى الاقتصادي.

–تحتل مالي أهمية جيوبوليتكية متميزة؛ من حيث الموقع، المساحة والموارد، يجعل هناك منظومة من المصالح السياسية والاقتصادية للدولة الفرنسية ويحفزها دائما على التدخل

1:خالد حنفي علي ،المرجع السابق.
2: عبير شليغم،التدخل الفرنسي في مالي بين الاسباب والتداعيات أفريقيا:تاريالاطلاع 2015/11/19غلى الساعة 18:14.

لحماية تلك المنظومة، وعلاوة على ذلك فإن وجود دولة مالي في العمق الاستراتيجي للدول المغاربية، يحقق لفرنسا قدر من الأمن والحماية لأهدافها ولمصالحها المتنوعة في تلك الدول، بالإضافة إلى مجموعة الدول الفرنكوفونية الأخرى المجاورة لمالي. ومن ثم يصبح التدخل في مالي مسألة منطقية ضمن حسابات المصالح المتنوعة للدولة الفرنسية.

وفقاً للعلاقات المتميزة للدولة الفرنسية مع الأنظمة الحاكمة في الدولة المالية الموالية لها، تترسخ عقيدة سياسية وأمنية، لدى صناع ومتخذي القرارات والسياسات في الحكومة الفرنسية، بأهمية الحفاظ على تلك الأنظمة المشايع لها، ومن ثم فإن أية تغييرات يمكن أن تطرأ على الواقع السياسي لدولة مالي، ويتعارض مع أهدافها ومصالحها، يحتم عليها التحرك والتدخل السريع والعاجل لاستعادة الأوضاع، والحيلولة دون حدوث تغييرات سياسية يمكن أن يكون لها تأثير مباشر أو غير مباشر على منظومة المصالح الفرنسية. [1]

بالإضافة للأهمية الجغرافية المتميزة التي تتمتع بها مالي، فضلا عن المصالح السياسية الفرنسية في مالي، فإنها تتميز بمجموعة من الموارد الاقتصادية الهامة والتي زادت من أهمية تلك المنطقة، فهي تزخر بالعديد من المعادن والثروات من ذهب، البو كسيت، اليورانيوم، الحديد، والنحاس، الليتيوم، المنغنيز والفوسفات والملح... ومعادن أخرى إستراتيجية. ويعتبر الذهب أهم المصادر المعدنية للاقتصاد المالي، إذْ تعد ثالث أكبر منتج للذهب في أفريقيا بعد جنوب أفريقيا وغانا. إلى جانب ذلك؛ يتصدر القطاع الزراعي أهم القطاعات التي يرتكز عليها اقتصاد مالي، حيث تقدر مساحة الأراضي المزروعة بمالي حوالي 3 مليون هكتار أي ما يمثل 10% من الأراضي الصالحة للزراعة بالبلاد، فيما تعد الثروة الحيوانية ثاني أكبر ثروة بالبلاد بعد الزراعة، وتمثل حوالي 10% من الناتج الوطني الخام ويعتمد عليها حوالي 30% من السكان، وتتركز الثروة الحيوانية بالمناطق الشمالية من البلاد، كما أنّ قطاع الصيد لا يقل أهمية عن باقي القطاعات، فهو يشكل حوالي 4.2%

1:عبير شليغم ،المرجع نفسه.

من الناتج المحلي الإجمالي ويعمل فيه قرابة ربع مليون شخص، وينتعش نشاط الصيد في المناطق القريبة من دلتا النيجر وبحيرات "سلينكي" ومانانتي" وبحيرة "دبوا".

بناءًا على ذلك؛ فإن للمصالح الاقتصادية أيضا اهتمام كبير من جانب الحكومات الفرنسية المتعاقبة، وهو ما يُملي عليها ضرورة التعامل الجاد مع الشأن المالي بأقصى درجات الاهتمام، حتى ولو استخدمت فرنسا في سبيل ذلك التدخل العسكري ذاته.

**المطلب الثاني: تداعيات التدخل الفرنسي على دولة مالي.**

عرفت مالي العديد من التداعيات كانت نتيجة للتدخل الفرنسي فيها، إذْ أن فرنسا لم تتمكن من حل النزاع وإنما عملت على إحياء وتقوية الجماعات الإرهابية، حيث تحوّلت مالي إلى نقطة ارتكاز مهمة للتنظيمات الإرهابية، سواء من خلال تأمينها ملاذا أمنا للإرهابيين أو معقلا للتدريب أو نقطة انطلاق لهم أو وجهة نهائية لهم، فضلا عن تفاقم الجريمة المنظمة الذي سهّل حركة المهربين للسلاح وتجار المخدرات، وحتى مهربي البضائع والأشخاص، ناهيك عن الأعداد الهائلة للنازحين الماليين ومختلف الأمراض والأوبئة ويمكن اجمال هذه التداعيات في ما يلي:[1]

ا-التداعيات الأمنية والعسكرية .

أخذت الانعكاسات الأمنية والعسكرية جراء التدخل الفرنسي في مالي صورتين تلك التّهديدات الصلبة المتمثلة في تفشي الجريمة المنظمة وانتشار جميع أنواع الأسلحة الخفيفة والثقيلة بفعل تدخل حلف الناتو وانهيار نظام القذافي، وأخرى ليّنة تمثلت في الهجرة غير الشرعية وجميع الأمراض والأوبئة المتفشية من جراء ذلك. فيما يتعلق بالهجمات الانتحارية بدولة مالي فقد قدّرها المراقبون ما بين9 فيفري و22 ماي 2013 باثني عشر هجوما انتحاريا في مدن" تمبكتو وغاو وكيدال وميناكا وغوسي " وهي مناطق كانت تحت سيطرة الإسلاميين قبل التدخل الفرنسي، ففي 8 فيفري 2013 شهدت مالي الهجوم الانتحاري الأول في البلاد عندما فجر مهاجم نفسه في مدينة غاو التي تعتبر إحدى المدن الرئيسية في

1:عبير شليغم المرجع نفسه.

مالي، بعد ذلك بيومين هز هجوم انتحاري آخر نقطة تفتيش عسكرية عند مدخل المدينة، تلا ذلك هجوم آخر كان لنقطة تفتيش عسكرية قرب مطار تمبكتو يوم 21 مارس 2013 .

ب-التداعيات السياسية والاجتماعية .

فيما يتعلق بالتداعيات السياسية؛ فقد صرح وزير الداخلية المالي " سينكو موسى كوليبالي" أنّ نسبة المشاركة بلغت 53.5% في حين أن نسبة المشاركة في الانتخابات السابقة لم تكن تتعدى 40%، وبالنسبة إلى الماليين في الخارج، لم تتجاوز نسبة المشاركة 10%، حيث شارك مراقبون دوليون بينهم نحو مائة مراقب من الاتحاد الأوروبي في مراقبة سير الانتخابات، وتولى تأمين الانتخابات نحو 6300 جندي من قوة الأمم المتحدة بمساعدة 3200 جندي فرنسي ما زالوا موجودين في مالي، وانتهت الانتخابات بفوز المرشح " إبراهيم أبو بكر كيتا(68 عاما) رئيس وزراء سابق على خصمه "سومايلا سيسي" (63 عاما) وزير المالية السابق[1].

أما ما تعلق بالتداعيات الاجتماعية؛ فقد تم تدمير العديد من أضرحة الأولياء ومنها ما هو مسجل باسم التراث العالمي في منظمة اليونسكو، حيث نقلت عدد من سائل الإعلام إحراق مكتبات كثيرة تحوي كتبا قيمة عن التراث المحلي وخاصة في مدينة تومبكتو.

إلى جانب الاتجار بالبشر وتجنيد الأطفال، إذْ يعتبر الأطفال من أكثر الفئات تعرضاً لمخاطر وآثار الحروب الأهلية؛ فهم إما يتعرضون للقتل أو الإعاقة أو التشريد عن منازلهم أو الانفصال عن ذويهم ، بيد أن الآثار الواقعة على الأطفال في الحروب تفاقمت باستخدام الأطفال كأداة في الحرب، حيث تستخدمهم الجيوش النظامية للقيام بكافة أنواع الأعمال كطهاة، أو محاربين أو جواسيس أو كأدوات للكشف عن الألغام..... إلخ.

كما عانت مالي من أزمة التغذية، فعلى طول الحزام الصحراوي الذي يربط مالي بالنيجر مرورا بموريتانيا تهدد المجاعة الملايين من الناس نتيجة العجز الفادح في الحبوب، حيث قدمت منظمة "أوكسفام جي بي" أرقاما مقلقة، تشير إلى أن 13 مليون شخص

1:عبير شليغم المرجع سبق ذكره.

مهددون بالمجاعة في الساحل منهم 5 ملايين في النيجر و3 ملايين في مالي، ومن المعلوم أن العنف المتولد عن نقص الغذاء هو بمثابة قنبلة موقوتة في منطقة الساحل الإفريقي.

ج-التداعيات الاقتصادية .

يعد الاقتصاد أحد الأبعاد الحيوية للأمن الوطني، حيث تمنح القوة الاقتصادية ثقلا سياسيا للدولة على المستوى المحلي والإقليمي وحتى العالمي، حيث عرّف الأمن "جوزيف ناي" بقوله: "غياب التهديد بالحرمان الشديد من الرفاهية الاقتصادية"، كما ركز روبرت ماكنمارا على التنمية كمحور أساسي للأمن الوطني.

أمتد الخطر في مالي للجانب الاقتصادي مما يزيد بدوره الوضعية الاقتصادية لمنطقة الساحل تدهورا، تمثل ذلك في هجرة الشركات القليلة التي كانت تستثمر في مالي، كما تأثرت الصناعة، حيث أغلقت 20% من المصانع في العاصمة، ما أنتج ارتفاعا مذهلا للأسعار والبطالة التي تقارب 18[1].

صفوة القول؛ التدخل العسكري الفرنسي في البلدان الإفريقية عامة تتم بذريعة حماية الرعايا الفرنسيين وتحرير الرهائن في هذه الدول أو محاربة المجموعات الانفصالية والمتمردين الذين لهم مشاكل مع الحكومة المركزية في هذه البلدان كما حدث في مالي، بيد أنّ حقيقة هذا التدخل مرده للمصالح الاقتصادية الفرنسية وذلك بعد تراجع نفوذ المستعمر السابق مقابل تنامي وتزايد نفوذ قوى صاعدة في تعاملاتها الاقتصادية والتجارية في مالي خاصة الصين والهند وكذا اليابان وغيرها.

**المطلب الثالث: انعكاسات التدخل الفرنسي في مالي.**

لم يكن تدخّل فرنسا العسكري في مالي مفاجئًا، إذ إنّها كانت أكثر اللاعبين الدوليين والإقليميين انغماسًا في الأزمة المالية منذ اندلاعها في عام 2012، وكانت صاحبة الدور الرئيس في نقل أزمة مالي لتناقَش دوليًّا، وفي استصدار ثلاثة قرارات من مجلس الأمن تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتّحدة، وكان الجهد السياسي الفرنسي العامل المحرّك

1:عبير شليغم المرجع السابق

لقيام المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الاكواس بإرسال قوّات إلى مالي في مهمّة الحفاظ على وحدة التراب المالي[1].

اعتمدت إستراتيجية فرنسا في التعاطي مع الأزمة في مالي أساسًا على تدويل الأزمة، وحشد الدعم الإقليمي والدولي لمساندة الحكومة المركزية في مالي، إضافةً إلى اعتمادها على الجهد العسكري لبلدان غرب أفريقيا مع دعمها لوجستيًّا، وماليًّا، واستشاريًّا، وعلى الرغم من تعدّد الأهداف وتداخل المصالح الإقليمية بين بلدان غرب أفريقيا ومالي، فإنّ أحد العوامل المحفّزة لتدخّل قوّات مجموعة دول غرب أفريقيا كان لتحقيق الرؤية والأهداف الفرنسيّة إزاء الأزمة. بل يمكن القول إنّ فرنسا كانت لتكتفي بالتدخّل الأفريقي العسكري لو أنّه كان قادرًا على حسم المعركة، أي أنّها كانت ستكون راضية بأن تخوض قوّاتٌ أخرى معركة بالوكالة عنها فتحقّق أهدافها ورؤيتها من الأزمة الماليّة من دون أن تتورّط قوّاتها في القتال بصورةٍ مباشرة[2].

بعيدًا عمّا تروّجه فرنسا من أسبابٍ لتدخّلها العسكري، هنالك مجموعة من العوامل تفسّر مجتمعةً هذا الانغماس الفرنسي في الشأن المالي بصفةٍ عامّة، على رأس هذه العوامل أنّ فرنسا لم تكن على الإطلاق بلدًا غائبًا عن المشهد السياسي في منطقة غرب أفريقيا بصفةٍ عامّة وعن المشهد السياسي في مالي بصفةٍ خاصّة، فعلى صعيد مالي، كانت فرنسا لاعبًا أساسيًّا وطوال العقود الماضية في دعم أنظمة سياسية هنالك أحيانًا، وفي دعم معارضيها في أحيانٍ أخرى[3].

---

1: القرار رقم 2056 بشأن تعزيز الأمن في غرب أفريقيا، وشمل عدّة فقرات عن الوضع في مالي 5 تمّوز / يوليو 2012، والقرار رقم 2071 بشأن مالي 12 تشرين الأوّل / أكتوبر 2012، والقرار رقم 2085 بشأن مالي 20 كانون الأوّل / ديسمبر 2012.

2:المرجع نفسه.

3:François-Xavier Verschave, *La Françafrique : Le Plus Long Scandale de la République* Paris : Éditions Stock, 1998.

تعتبر مالي دولة ذات أهمّيةٌ بالغة بالنسبة إلى فرنسا إذا ما أخذنا بعين الاعتبار مناجم اليورانيوم النيْجرية التي توفّر احتياجات المحطّات الفرنسية النووية التي تقع مباشرةً على حدود النيجر مع مالي.

كما يجب أن يُفهم التدخّل في مالي في سياق سياسة هجومية في أفريقيا تتبعها فرنسا في السنوات الأخيرة في إطار تنافسها مع الدول الكبرى على النفوذ هناك؛ فالنفوذ الفرنسي كان عرضةً لخطر الانحسار خلال سنوات إدارة بوش 2000 – 2008 التي انتهجت سياسة تدخّلية أميركية واسعة المدى ومتعدّدة الأهداف في أفريقيا، منها السعي لتنويع مصادر الطاقة للاقتصاد الأميركي، وحماية خطوط نقل الطاقة التي تمرّ عبر الممرّات البحرية المجاورة لقارّة أفريقيا قناة السويس، خليج عدن، ورأس الرجاء الصالح ،ولتعزيز نفوذها السياسي والعسكري. وتعدّدت الوسائل الأميركية لتنفيذ هذه السياسة، فبعضها كان من خلال مساعدات اقتصادية أو تنسيق أمني، وبعضها كان من خلال مشاريع إقامة قواعد عسكرية[1].

تعكس التدخّلات العسكرية الفرنسيّة المباشرة في أفريقيا وتدخّلها الأخير في مالي – بغضّ النظر عن تبريرات فرنسا وحججها – اعتماد فرنسا على ثلاث إستراتيجيات متداخلة ومركّبة في إطار حفاظها على نفوذها في أفريقيا وتنافسها مع دولٍ كبرى أخرى، أولاها العلاقات التاريخية البنيوية بين فرنسا وبعض الأنظمة والحركات السياسية وبعض النخب الاقتصادية والثقافية في تلك البلدان، وثانيتها استثمار العلاقات الاقتصادية القائمة أصلًا وتوسيعها وتعميقها، وثالثتها الإستراتيجية العسكرية والأمنية التي قد تتطوّر في حال الأزمات إلى تدخّلٍ عسكري مباشر[2].

---

1 Luis Ramirez, "US Military Expands Presence in Africa", *Voice Of America*, 25/6/2012 viewed 20/1/2013 http://www.voanews.com/content/us-military-africa/1249035.html

2 Pierre Avril, "Mali : Moscou Promet une Aide Militaire à la France", *Le Figaro* (France), 18/1/2013, viewed 25/1/2013 http://www.lefigaro.fr/international/mali-moscou-promet-une-aide-militaire-a-la-france.php.

إنّ نجاح فرنسا في كسب موافقة المجتمع الدولي يترجم اليوم في مؤتمرٍ دولي حول مالي واضح الأجندة، ناقش إمكانية تحويل قوّات المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لتصبح قوّة حفظ سلام أممية[1].

**المطلب الرابع :الدور الامريكي**

ترجع أهمية القارة الإفريقية في الحسابات الأمنية الأمريكية لعوامل متعلقة بالعقيدة الأمنية الأمريكية متعددة الأبعاد من جهة تناولناها في العنصر السابق، كما ترجع لعوامل أخرى متعلقة بالقارة الإفريقية ذاتها، حيث تحتوي القارة الإفريقية على ثروات ضخمة، إضافة إلى عوامل أخرى متعلقة بتجاذبات القوى بين أقطاب النظام الدولي على الموارد فيما يخص ثروات القارة الإفريقية، فقد حدد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الاحتياطي النفط إفريقيا بـ 80مليار برميل، أي 8% من الاحتياطي العالمي الخام[2] وحتى يومنا هذا تكشف آبار جديدة، مثل خليج غينيا، حيث تحصل الولايات المتحدة على حوالي 22% من احتياجاتها النفطية من إفريقيا، ومن نيجيريا خاصة[3]، وقد تجسد ذلك وتجلى من خلال زيارات الرئيس الأمريكي بيل كلينتون الى إفريقيا في صيف 1998 حيث زار: غانا وأوغندا وجيبوتي، وبستوانا والسنغال وجنوب إفريقيا، وذلك لتعزيز التبادل التجاري والاستثماري وبالمقابل التصدي للنزاعات في هذه الدول الحيوية في المصلحة الأمريكية[4]. هذه الدول التي تشكل تسيرها فيها كل الأقاليم التي تتواجد بها الولايات المتحدة فهي مواجهة النفوذ الروسي والصيني والأوروبي وبالأخص الفرنسي في مناطق نفوذها. ولعل ما يثير خوفها من هذه الدول أكثر، هو التطور السريع الذي يمس اقتصاديات هذه الدول، حيث تمثل الصين حوالي

---

1: "Support grows for U.N. force in Mali", *Reuters*, 5/2/2013, viewed 7/2/2015 à 17:00 http://www.reuters.com/artlcle/2013/02/05/us-mall-talks-ldUSBRE91414U20130205

[2]: خالد حنفي: "إفريقيا 2003 في النفق الامبراطوري":الموقع:
http://www.islamonline.net/ arabia/politics/2003/12/article20.shtlm/16/2/2015 à 13 :18.

[3] محمد سليمان :"مفاهيم رئيسية في إستراتيجية الأمن القومي الامريكي".
< http://www.alasr.ws/index.cfm ? method=home.com scontent ID : 4048/26/01/2015> .à 16 :00.

[4] تميم هاني خلاف:" العلاقات الافروإسرائيلية بين الأهداف والمصالح"، مجلة السياسة الدولية ، العدد: 144 ، 2001، ص203.

17% من الدخل الخام العالمي[1]، وقد يصل دخلها إلى نسبة 22% من الدخل الخام العالمي عام 2020[2]. هذا النمو المتسارع يهدد الأمن الاقتصادي الأمريكي، وقد سبق الذكر أن اختلال أحد أبعاد الأمن الشامل قد يؤثر سلبا على الأمن القومي الأمريكي الشامل الجديد.[3]

كذلك بعض المعادن الحيوية في المجال العسكري الأمريكي منها اليورانيوم، حيث تم عقد اتفاق بين الولايات المتحدة الأمريكية والكونغو في سبتمبر 1944 لمدة عشر سنوات، هذا الاتفاق سيتم التفاوض حوله في 1951، وقد كان ذلك فعلا، حيث استغلت الولايات المتحدة يورانيوم المنطقة في تطوير ترسانتها النووية.[4]

إضافة إلى أهمية المحيط الأطلسي في الإستراتيجية العسكرية الأمريكية وأهمية نشر عسكري فيه، وكل هذا في سياق المنافسة الدولية على المناطق الإستراتيجية في العالم. احتواء منطقة البحيرات على كميات هائلة من الألماس توجد مثيلتها في مناطق أخرى، إضافة إلى الثروات السمكية، والأيدي العاملة الرخيصة.

إضافة إلى أن فرنسا لها تخصص نسبة مساعدات أنظر لا فريقيا أكبر من تلك التي تخصصها لها الولايات المتحدة، حيث تخصص لها فرنسا حوالي 0.33% من دخلها الخام، بينما تخصص لها الولايات المتحدة 0.11%[5] كما أن لفرنسا روابط تاريخية في إفريقيا، عملت على ابقائها حتى اليوم، وهي أحد معرقلات السياسة الأمنية الامركية في المنطقة،

---

[1]Cohn Foy and angus Maddison : « La chine : première puissance économique du monde ? < http://www.oecd.org/publicaions/observer/215/f.foy.htm/27/3/2015 > à 16:00

[2]Le PIB de la chine représentera 22% du PIB mondial en 2020 http//people.com.cn/French/2003/03/27/fra2015/11/24 à 14 :00

[3]إبراهيم علي إبراهيم:" افريكوم، اتجاه جديد في العلاقات الأمريكية-الافريقية" http://oudansonline.com/ar/article-15295.shtml/8/3/2015 à 18:25.

[4] André Guchaoua : « Les nouvelles politique africaine de la France et les Etats-Unisvis- à-vis de l'Afrique central et orientale » .13:17 على الساعة 2015/11/29:تاريخ الاطلاع

[5] Ambassade de France washington : « Les Etats-Unis en chiffres » http://www.ambafrance.us.org/fr/franceus/USAchifres.pdf/27/3/2015. à 19 :50

لأنها تنافسها على مناطق النفوذ، ويحاول مواجهتها بكل الوسائل حيث يرى المؤرخ "والتر رودني" أن الاستعمار الأوروبي لم يكن مجرد نظام للاستغلال، ولكنه نظام هدفه الرئيسي إعادة الأرباح إلى الدولة المستعمرة، والذي يعني تطور أوروبا بالجزء من العملية الجدلية نفسها التي أحدثت التخلف بإفريقيا[1] حيث تخضع حوالي 20 دولة افريقية للفرونكوفونية حتى مما يثير قلق الولايات المتحدة، هذا التجمع الفرانكفوني صار يضم دولا غير ناطقة بالفرنسية كدليل على نجاح سياسة المساعدات.

إضافة إلى فرنسا هناك دول أخرى تنازع الولايات المتحدة في نفوذها في إفريقيا. منها مصر والسعودية وباكستان وإسرائيل والتي تصدر من الماس في البحيرات الكبرى كميات معتبرة[2]

لم تجد المقاربة الأميركية للأمن في إفريقيا التأييد الكافي من قبل الأفارقة، حيث لا تزال الإدارة الأميركية تفكّر في إقامة قاعدة عسكرية في إفريقيا؛ لاستكمال حلقات قياداتها العسكرية عبر العالم.[3]

ومن جهتها، رفضت الجزائر بوضوح تام قبول استضافة قيادة الأركان الأميركية افر يكوم ،رغم أنها –حسب التوصيف الأميركي– تعتبر "دولة محورية" في القارة الإفريقية، ولها دور كبير في الحرب العالمية على الإرهاب، مع ذلك أكّد وزير الخارجية الجزائري السابق السيد محمد بجاوي، رفض الجزائر الصريح للفكرة، قائلاً: "إنَّ تضحيات الجزائر من أجل الانعتاق من ربقة الاستعمار الفرنسي، لا يتوافق مع قبولها إقامة قواعد عسكرية أجنبية على

[1] حمدي عبد الرحمان: "إفريقيا وتحديات الالفية الثالثة: الديون والفقر"
http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowabia/qpolitic-1/mojryat1.asp/11/02/2015 à 12 :23.

[2] مغوري شلبي: "الصراع الرمادي على القارة السوداء" ،انظر الموقع: http://www.islamonline.net تاريخ الدخول 2016/02/13 على الساعة 14:30.

[3] بوعلام غمراسة، "لسنا معنيين بمشروع قيادة القوات الأميركية في الساحل الإفريقي: وزير الخارجية الجزائري ينفي وجود قواعد عسكرية لواشنطن في بلاده"، الشرق الأوسط، الرياض، في الموقع:
issueno=10323&article=408977&http://www.aawsat.com/details.asp?section=4 تاريخ الدخول 2015/03/15 على الساعة 22:30

أراضيها[1]،ولم تفلح الزيارات الرسمية لكلٍّ من وزير الخارجية السابق كولن باول، ووزير الدفاع السابق دونالد رامسفيلد، وروبرت مويلر مدير مكتب التحقيقات الأميركية ووزيرة الخارجية السابقة كوندوليزا رايس للجزائر في إقناع قيادتها السياسية بقبول هذا الطلب[2].

سجل المهتمون بالعلاقات الجزائرية حدوث تقارب ملحوظ بين البلدين أثناء سنتي 2001 و2002 نتيجة لزيادة التعاون في مجال التصدي "للإرهاب" وزيادة حجم التجارة المشتركة والاستثمارات الأمريكية الخاصة في الجزائر، ومعظمها استثمارات في مجال النفط.

وعرفت العلاقات العسكرية بين الجزائر وواشنطن تطورات مذهلة منذ انضمام الجزائر إلى الحوار مع ملف الناتو، وقد جرت العديد من المناورات العسكرية بين القوات البحرية الأمريكية والقوات البحرية الجزائرية في البحر الأبيض المتوسط، كما قامت العديد من الوفود العسكرية الأمريكية بزيارة للجزائر، الأمر الذي فهم منه المراقبون في الجزائر أن هذه الزيارت هي عبارة عن رسائل مبطنة لدعم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في وجه المحور الجزائري المحسوب على فرنسا في دوائر القرار الجزائري.[3]

أبدت الجزائر حماسا شديدا للمشروع الأمريكي الجديد القاضي بتحريك القوة العسكرية الأمريكية ضد ما أسمته بالإرهاب العالمي كنتيجة مباشرة لأحداث 11 شتنبر 2001، ومع ذلك فإن الجزائر لم تحصل لحد الآن على شيء عملي وملموس رغم مسارعتها إلى تقديم كل فروض الطاعة والولاء للإدارة الأمريكية من خلال تقديم كل ما لديها من ملفات أمنية لها.

---

1:حسن مصدق، "واشنطن، باريس، الجزائر.. عين على المصالح وعين على العدو الشقيق"، العرب الأسبوعي، السبت 7 يوليو/تموز 2007، ص12.

2:بوعلام غمراسة، المرجع سبق ذكره.

3: محمد تاج الدين الحسيني ، الجزائر: نقطة تقاطع السياسة الفرنسية الأمريكية ،نشرصحيفة التجديد يوم 2003/5/3

**الخاتمة :**

يندرج تناول موضوع السياسة الخارجية الجزائرية على مستوى حل النزاعات الإقليمية في سياق البحث عن الدوافع والآليات والأساليب المعتمدة من قبل الدولة الجزائرية بهدف توظيف الجهد الدبلوماسي في سبيل تحقيق التواجد الفعال على المستوى القاري والدولي وبغض النظر عن حجم التحديات التي واجهتها الدولة الجزائرية على المستوى الداخلي والمتمثلة في أزمة التسعينيات من القرن الماضي .لكن ذلك لم يؤثر سلبا على القضايا الأساسية التي كانت محل النضال الدبلوماسي على المستوى القاري والدولي سابقا، ومع بداية التحكم في الوضع داخليا عملت الدبلوماسية الجزائرية على إعادة بعث نشاطها من جديد إفريقيا ودوليا واستطاعت أن تحرز تقدما ملحوظا بعد ذلك في بعض الملفات، مثل ملف الصحراء الغربية، وإقناع المجتمع الدولي بضرورة التعاون من أجل التصدي لظاهرة الإرهاب، بالإضافة إلى الحضور الفعال على مستوى أجهزة ومؤسسات الاتحاد الإفريقي.

بحيث استغلت السياسة الجزائرية بمهارة انشغالات وقضايا الأفارقة من أجل العودة إلى الساحة الإفريقية وكان لها ذلك، ومن المؤشرات الدالة على الحضور القوي للدبلوماسية الجزائرية على مستوى الإفريقي وتمثيل القارة لطرح قضاياها، أو تقديم مساهماتها في مناقشة الانشغالات الدولية على مستوى المحافل الدولية، وبعث مشروع الشراكة من اجل تنمية إفريقيا، وجلب الدعم الخارجي لها، والتنسيق مع الشركاء الدوليين المهتمين بالشأن الإفريقي، وتمكنت من تحقيق بعض النتائج الملموسة في هذا الإطار، مثل إلغاء جزء من ديون الدول الإفريقية الأكثر فقرا، ودعم مشروع مجلس السلم والأمن الإفريقي، والمشاركة بقوة في تشكيل القوة المكونة للواء قدرة شمال إفريقيا.

من أبرز العوامل التي ساهمت في تفعيل دور الدبلوماسية الجزائرية نجد طغيان النزعة البرغماتية في النشاط السياسي للرئيس عبد العزيز بوتفليقة خلال عهدته الأولى بشكل خاص، ويعزى ذلك إلى تأثره بالمهام السياسية التي تقلدها سابقا إذ كان يشغل منصب وزير الخارجية لفترة غير وجيزة في عز النشاط الدبلوماسي الجزائري على مستوى منظمة الوحدة

الإفريقية ومنظمة عدم الانحياز في ظل التجاذب السياسي الحاد بين الثنائية القطبية آنذاك إلى جانب التوجه السياسي لدى صانعي القرار بوضع تفعيل الدبلوماسية على المستوى الخارجي ضمن أولوياتها بهدف التخفيف من وطأة الحصار غير المعلن على الجزائر في فترة الأزمة الداخلية التي مرت عليها في نهاية القرن الماضي.

كما أن للرصيد التاريخي للدبلوماسية الجزائرية من التأسيس إلى تحدي الأزمة، الدور الأساسي والأرضية الصلبة في فرض التواجد القوي لها، سواء فيما تعلق بتوجيه القرارات المنبثقة عن قمم الاتحاد الإفريقي، أو تأكيد الحضور الجزائري في معالجة القضايا الإفريقية العالقة .وللحفاظ على هذا النفوذ أصبحت الجزائر كوسيط مهم في محيطها الإقليمي لحل المشاكل التي تبرز من حين لأخر لدرء النزاعات البينية الإفريقية وإبعاد التدخل الأجنبي عن المنطقة، حتى لا يجعلها تخضع لسيطرته وخدمة مصالحه في القارة مما يحول دون استكمال مسيرة بناء الدولة في القارة الإفريقية.

في مقابل كل هذا فان الجزائر تملك بعض المؤهلات تجعلها في وضع متميز نوعا ما في التعامل مع العالم الخارجي مما يجعلها في مأمن من الاختراق الخارجي.

إذن فان مساهمة الجزائر في تكوين وتفعيل مؤسسات وآليات الاتحاد الإفريقي لمواجهة التحديات التي تواجه القارة الإفريقية، والمرافعة عن قضايا الأفارقة لدى الشركاء الدوليين، يؤكد بأنه كان لها دورا أساسيا ، لكن المشكل أن الإطار الجماعي في إفريقيا ضعيف، يقابله الإطار الثنائي للدول الإفريقية مع الدول الأجنبية القوية، الذي كان ومازال باقيا ويعتبر تحديا للعمل الجماعي الإفريقي.

**قائمة المراجع:**

**قائمة المراجع بالعربية:**

**الكتب**


1-إبراهيم علي ، الدولة رؤية سوسيولوجية، القاهرة :دار الفجر للنشر والتوزيع ، 2004

2-الابن جوزيف ناي سو ،المنازعات الدولية مقدمة للنظرية والتاريخ، ترجمة دكتور احمد أمين الجمل ومجدي كامل ،القاهرة :الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية .

3-احمد نوري النعيمي, السياسة الخارجية, مطبعة جامعة بغداد, بغداد, 2006.

4-الحريري سرور محمد ،ادارة الأزمات السياسية واستراتيجيات القضاء: الأزمات الدولية، الأردن: دار حامد للنشر و التوزيع، 2012.

5-السيد عليوة، إدارة ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع،2001. القاهرة: إدارة ،ادارة الازمات في المستشفيات،

6-بدوي طه محمد ،ليلى امين مرسي ،مبادئ العلوم السياسية ،الاسكندرية: منشاة المعارف للنشر والتوزيع.

7-البعلبكي منير، المورد القريب ، لبنان :دار العلم للملايين للنشر والتوزيع،1980

جنس لويد، تفسير السياسة الخارجية،الرياض:ترجمة محمد بن احمد مفتي محمد السيد سليم،عمادة شؤون جامعة الملك سعود للنشر والتوزيع، 1989.

8-جهاد عودة، النظام الدولي...نظريات و إشكاليات ،مصر :ط1، دار الهدى للنشر و التوزيع،2005

جون بيليس و ستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، ط01، 2004.

حسن الحاج علي أحمد، الدولة الإفريقية ونظريات العلاقات الدولية ، السياسة الدولية ،العدد، 160 . أفريل 2005 .

حمدي عبد الرحمن ،مركز البحوث والدراسات ، أفريقيا والقرن الواحد والعشرون – رؤية مستقبلية ،القاهرة 1997.

خالد سليم، دليلك في الوساطة كيف تكون وسيطا ناجحا، فلسطين :مؤسسة تعاون لحل الصراع، 2002.

9-الدكتور زيد منير عبوي، إدارة الأزمات،مصر :ط1، دار كنوز للمعرفة ، 2007م .

10- الدكتور عبد العزيز عبد المنعم، خطاب إدارة الأزمات الأمنية، القاهرة:ط1، 2003، (د، د،ن).

11- الرازي، محمد بن أبي بن عبد القادر، مختار الصحاح، دار الكتاب العربي، بيروت. 1979

12- ربيع حامد، نظرية الدعاية الخارجية، القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة للنشر والتوزيع،1969.

13- ريتشارد هاس ، ميجان أو سوليفان ، العسل والخل : الحوافز والعقوبات في السياسية الخارجية ، ترجمة : إسماعيل عبد الكريم ، القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر ،2002.

14- زايد عبيد مصباح ،مالطا: منشورات السياسة الخارجية،1994. ELGa-.

15- السيد أمين شلبي، التسعينيات أسئلة ما بعد الحرب الباردة، القاهرة :عالم الكتاب للنشر والتوزيع،2001.

16- السيد عليوة، إدارة الصراعات الدولية، دراسة في سياسات التعاون الدولي ،الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1988.

17- السيد يعيد ،استراتيجيات إدارة الأزمات والكوارث،القاهرة: ط1، دار العلوم للنشر والتوزيع 2006

18- شقي فاضل زكي محمد, السياسة الخارجية وأبعادها في السياسة الدولية, بغداد: مطبعة شفيق للنشر والتوزيع, 1965.

19- صبري مقلد إسماعيل، نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة، الكويت: منشورات ذات السلاسل، ط1، 1982.

20- عابد سعود سراج، مجلة الحرس الوطني :العدد:144،الرياض.
21- عادل فتحي ثابت، النظرية السياسية المعاصرة: دراسة في النماذج والنظريات، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2000.
22- عامر عبد الباسط ضرار ،إدارة الأزمات رؤية إسلامية،مصر:ط1 ، دار الكلمة للنشر والتوزيع ، ،2000.
23- عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية دراسة في علم الاجتماع السياسي البنية و الأهداف الإسكندرية :دار المعرفة الجامعية، الجزء الثاني، .2002.
24- عبد العالي دبلة حسن ،مركز دراسات المستقبل الافريقي، قضايا في النظم السياسية الإفريقية القاهرة، ط1 ،1998.
25- عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري.. الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي ،الجزائر، المكتبة العصرية، 2005 .
26- عبد الوهاب محمد كامل، سيكولوجية إدارة الأزمات، عمان :دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 2003.
27- العماري عباس رشيد،إدارة الأزمات في عالم متغير،القاهرة :مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1993.
28- فاضل زكي محمد, الدبلوماسية في عالم متغير, بغداد: دار الحكمة للطباعة والنشر, 1996.
29- فتحية النبراوي. محمد نصر مهنا، أصول العلاقات السياسية الدولية الإسكندرية: منشاة المعارف للنشر والتوزيع، 1985.
30- فريد زكريا ،من الثروة إلى القوة : الجذور الفريدة لدور أمريكا العالمي ، ترجمة : رضا خليفة ، القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر ، ط1، 1999.
31- فواز جرجس ، السياسة الأمريكية تجاه العرب : كيف تصنع ؟ ومن يصنعها ؟. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2000،
32- فودة عز الدين ،النظم الدبلوماسية ،القاهرة :مكتبة الآداب للنشر والتوزيع،1989.

33- ليدل هارت ، الاستراتيجية وتاريخها في العالم،بيروت:ط2،ترجمة هيثم الأيوبي دار الطليعة للنشر والتوزيع،1978.
34- مازن إسماعيل الرمضاني, السياسة الخارجية, مطبعة دار الحكمة, بغداد, 1996.
35- ماهر احمد، إدارة الأزمات ،الإسكندرية :الدار الجامعية للنشر والتوزيع،2006.
36- محمد السيد سليم, تحليل السياسة الخارجية, مكتبة النهضة المصرية, القاهرة: ط1، 1996
37- محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية،بيروت:ط2،دار الجيل للنشر والتوزيع ،2001.
38- محمد بوعشة، الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الكبرى في القرن لإفريقي وإدارة الحرب الإثيوبية- الإرتيرية، بيروت: دار الجيل للنشر، 2004.
39- محمد فتحي ،الخروج من المأزق فن إدارة الأزمات ، القاهرة :دار النشر الإسلامية،2002.
40- محمد نصر مهنا ، مدخل إلى علم العلاقات الدولية في عالم متغير ، الاسكندرية : المكتبة الجامعية ،2002.
41- مركز الخليج للأبحاث للنشر والتوزيع،2002
42- مرل مارسيل السياسة الخارجية ،ترجمة خضر خضر،جذوس برس .
43- مقلد إسماعيل صبري ، العلاقات السياسية الدولية ، الدراسة في الأصول و النظريات ، الكويت :مطابع مقوري للنشر والتوزيع، 1979.
44- منصف السليمي، القرار السياسي الأمريكي، باريس: مركز الدراسات العربي الأوربي ، 1997.
45- ناصيف يوسف حتي النظرية في العلاقات الدولية ،بيروت: دار الكتاب العربي،1985.
46- نعمة كاظم هاشم ،الوجيز في الإستراتيجية، بغداد:شركة اياد للطباعة الفنية،1988.
47- هارولد نيكول سون ،الدبلوماسية، القاهرة: ترجمة محمد مختار الزقزوقي،مكتبة الانجلو المصرية للنشر والتوزيع،1957.

48- هلول بن علي الرويلي ،الأزمات تعريفها، أبعادها ،أسبابها ،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،الرياض:2011 :
49- وليد عبد الحي وآخرون ، آفاق التحولات الدولية المعاصرة ، عمان : دار الشروق للنشر والتوزيع ،2002
50- أميرة عبد الحليم: انقلاب مالي ومشكلة الدولة في أفريقيا،مجلة الاهرام،العدد06.
51- انس مصطفى كامل، الصراعات الإثنية في حوض النيل و النظام الدولي الجديد ،السياسة الدولية،العدد،107 جانفي 1992 .

**ثانيا: الرسائل الجامعية:**

1-أمينة بوبصلة، التنافس الفرنسي الأمريكي في منطقة الساحل الإفريقي في فترة ما بعد الحرب الباردة، "اطروحة ماجستير غير منشورة"، جامعة الجزائر، 2012.
2-مبروك كاهي، منطقة الساحل الإفريقي: صراعات قديمة وتحديات جديدة، "رسالة ماستر غير منشورة" ،جامعة ورقلة، 2015.
3-أسماء رسولي، مكانة الساحل الأفريقي في الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، "اطروحة ماجستير غير منشورة "،2011، جامعة الحاج لخضر باتنة.
4-عديلة محمد الطاهر، أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية، "رسالة الماجيستير في العلاقات الدولية"، جامعة قسنطينة:2005.
5-جهاد عودة، النظام الدولي...نظريات و إشكاليات ،مصر:ط1، دار الهدى للنشر و التوزيع،2005.السعيد ملاح. تأثير الأزمة الداخلية على السياسة الخارجية الجزائرية،" رسالة ماجستير علاقات دوليةغير منشورة"، جامعة قسنطينة،2005.

6-مصطفى علوي ،سلوك مصر الدولي خلال ازمة 1967، "اطروحة دكتورة غير منشورة" ،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،جامعة القاهرة،1981.

7-ظريف شاكر، البعد الامني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الافريقية التحديات والرهانات ، "رسالة ماجستير في العلوم السياسية" ،جامعة باتنة ،2008-2009.

8-أحمد بن فليس، السياسة الخارجية لثورة الجزائرية والمتغيرات 1962،1954، "أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية" ، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية و الإعلام، 2007،

9-العربي العربي، دور الطاقة في العلاقات المغاربية الأوربية الجزائر - ليبيا، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية غير منشورة، جامعة الجزائر ، 2005/2004.

**10-** -نبيل بوبية، الأمن في منطقة الصحراء الكبرى بين المقاربة الجزائرية والمشاريع الأجنبية ، "رسالة ماجيسترغيرمنشورة" ،القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2009.

**ثالثا: المعاجم**

1-غراهام ايفانز و جيفري نوينهام ، "القومية"، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، نقلا عن موقع http://elibrary.grc.to/ar/penquin/page_14_0.htm

2-غراهام ايفانز و جيفري نوينهام ،" صنع السياسة الخارجية"، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية ، نقلا عن موقع: http://ocw.kfupm.edu.sa/user%5CGS4230405/BBduc22.htm

3-غراهام ايفانز و جيفري نوينهام ،" الفوضى"، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، نقلا عن موقع: http://elibrary.grc.to/ar/penquin/page_1_8.htm

4-معجم الوجيز ،مجمع اللغة العربية ،طبعة خاصة،1999.

[IMG]file:///C:\DOCUME~1\Owner\LOCALS~1\Temp\msohtmlclip1\01\clip_image002.jpg[/IMG

شركة فرص الدولية للاستثمار ،انطلاق أضخم مشروع إسكان اقتصادي في أفريقيا ،انظر الموقع:

<http://forasinvest.com/v2/index.php?option=com_content&view=article&id= 102%3athe-president-of-the-idb-attends-the-launching-of-the-catid=1%3alatest-،largest-economic-housing-project-in-africa 2015/02/7، فبراير،news&itemid=64&iang=ar>.

عبد الله مماد وباه، مركز الجزيرة للدراسات، آفاق الوضع الأمني والسياسي في شمال مالي ، اغسطس،2012،ص.3.انظر

الموقع،

<http://studies.aljazeera.net/reports/2012/08/20128298334842439.htm>،.

Edmond Brennus, Etre Touareg au Mali, Politique africaine, no. 47 octobre 1992üp.

Arin Mas Pol, Chronologie de conflit au Mal

،http://bchaib.net/mas/index.php?option=com_content&

-5

**رابعا: المجلات والجرائد:**


11- أميرة عبد الحليم: انقلاب مالي ومشكلة الدولة في أفريقيا2012/4،مجلة الاهرام،العدد06.

12- السيد ولد اباه، اقلام حرة، الطبيعة الجديدة لفشل الدولة القومية ،جريدة روتيرغ الالكترونية.

13- الحاج ولد إبراهيم، أزمة مالي" انفجار الداخل وتداعيات الإقليم، مركز الجزيرة للدراسات، فبراير 2012.

14- رشيد تلمساني، الجزائر في عهد بوتفليقة: الفتنة الأهلية والمصالحة الوطنية أوراق كارنيغي، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، بيروت، يناير 2008.

15- في خضم التجاذبات الإقليمية والدولية حول مستقبل المنطقة الحوار ورفض الحل العسكري.. مقاربة الجزائر لحل أزمة مالي. عبد القادر مساهل في تصريح لجريدة البلاد http://www.elbilad.net/archives/59744:24 ديسمبر 2013يوم الاطلاع 2015/12/24

16- عربي بومدين، أزمة شمال مالي والمقاربة الجزائرية، الحوار المتمدن-العدد: 3893 - 2012 / 10 / 27 - http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=32994323:06يوم الاطلاع 2015/12/08.

17- حمدي عبد الرحمن ،مركز البحوث والدراسات ، أفريقيا والقرن الواحد والعشرون- رؤية مستقبلية ،القاهرة 1997.

18- حسن الحاج علي أحمد، الدولة الإفريقية ونظريات العلاقات الدولية ، السياسة الدولية ،العدد، 160 . أفريل 2005 .

19- انس مصطفى كامل، الصراعات الإثنية في حوض النيل و النظام الدولي الجديد ،السياسة الدولية،العدد،107 جانفي 1992 .

20- أميرة محمد عبد الحليم، نذر الانهيار: تأثير الاضطرابات الداخلية على الأمن الإقليمي للساحل والصحراء، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2013.

21- عصام عبد الشافي، معضلة مزمنة: تعقيدات غياب الأمن في الساحل والصحراء، السياسة الدولية، القاهرة، العدد 195، يناير 2014.

22- علي احمد حسن الصلاح، مجلة السياسة الدولية، الدولة الإفريقية ونظرية العلاقات الدولية العدد: 160، 2005.

23- خالد حنفي علي ،مجلة السياسة الدولية :النفط الإفريقي بؤرة جديدة للتنافس الدولي،العدد:2006،،164.

24- تميم هاني خلاف:" العلاقات الافرواسرائيلية بين الأهداف والمصالح"(مجلة السياسة الدولية: ، العدد: 144 ، 2001.

25- أحمد نجيب زاده ، مجلة شؤون الاوسط: "البيئة المعرفية في سياسة ايران الخارجية" ، العدد 114 ، ربيع 2004 .

26- مجلة: الجندي المسلم ،العد د113،تاريخ النشر 2003/11/1.

27- مجلة الثقافة العالمية ، العدد 79.

28- عابد سعود سراج، مجلة الحرس الوطني :العدد:144،الرياض.

29- بن عائشة محمد الأمين، أزمة مالي بوابة الجزائر للريادة الإقليمية، يومية الخبر نيوز، الثلاثاء، 18 ديسمبر 2012 18:54 http://www.djazairnews.info/analyse/38-2009-03-26-18-28-54/48905-2012-12-18-17-55-06.html السياسية،2011.

30- عاشور كتوش وبن علي بلعزوز، الغاز الطبيعي الجزائري ورهانات السوق الغازية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد24.

**31-** عربي بومدين، أزمة شمال مالي والمقاربة الجزائرية، الحوار المتمدن-العدد: 3893-انظر الموقع: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=32994323:06تاريخ الاطلاع:2015/12/27

32- نانيس مصطفى خليل، "الرئاسة كمؤسسة لصنع السياسة الخارجية الأمريكية" مجلة السياسة الدولية، القاهرة،العدد127، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، يناير 1997.

33- نانيس مصطفى خليل، "الرئاسة كمؤسسة لصنع السياسة الخارجية الأمريكية" مجلة السياسة الدولية، القاهرة،العدد127، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، يناير 1997.

34- أميرة عبد الحليم: انقلاب مالي ومشكلة الدولة في أفريقيا،مجلة الاهرام،العدد06.

35- انس مصطفى كامل، الصراعات الإثنية في حوض النيل و النظام الدولي الجديد ،السياسة الدولية،العدد،107 جانفي 1992 .

**سادسا: المواقع الالكترونية:**


37- شركة فرص الدولية للاستثمار ،انطلاق أضخم مشروع إسكان اقتصادي في أفريقيا ،انظر الموقع:
<http://forasinvest.com/v2/index.php?option=com_content&view=articie&id=102%3athe-president-of-the-idb-attends-the-iaunching-of-the-iargest-economic-housing-**project**-in-africa&catid=1%3aiatest-news&itemid=64&iang=ar>. 2015/02/7، فبراير،

38- عبد الله مماد وباه، مركز الجزيرة للدراسات، آفاق الوضع الأمني والسياسي في شمال مالي ، اغسطس،2012،ص.3.انظر الموقع،
<http://studies.aijazeera.net/reports/2012/08/201282983348424-39.htm>.

39- ميلاد الحارثي ،المجلة الافريقية للعلوم السياسية ،،"الطوارق"،2012،انظر الموقع: <http://bchaib.net/mas/index.php?option=com-content&view=articie&id=31%3a-r-&catid=12%3a2010-12-09-22-56-15&itemid=10>. يوم الاطلاع:2015/02/25.

40- الحافظ النويني حرب شمال مالي :الخلفيات والأفاق، انظر الموقع: http://www.aqiame.com/articie11065.htmi،2012/12/3.تاريخ الاطلاع:2015/11/29.

41- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أزمة مالي والتدخل الخارجي،10 فيفري 2013 يوم الاطلاع http://www.dohainstitute.org/reiease/afe68c3a-2d7c-48cf-acab-40491fd0f9ad.:

42- ميلاد مفتاح الحرائي تقرير تحليلي ،دولة مالي ما بين الديمقراطية وخيارات الانفصال و التداول ،انظر الموقع:http://www.akhbaar.org/home/2012/04/129310.html يوم الاطلاع،2016/01/15

43- الحاج ولد إبراهيم، أزمة شمال مالي.. انفجار الداخل وتداعيات الإقليم http://studies.aljazeera.net/reports/2012/02/2012212958215291 6.htm. تاريخ الاطلاع 2015/12/23.

44- الدكتور مصطفى صايج،ا للوبي الفرنسي عاقب الرئيس المالي لأنه تعاون مع الجزائر ، حاوره: محمد سلطاني،http://www.elbllad.net/archlves/48072 يوم الاطلاع 2015/11/25

45- القرار رقم 2056 بشأن تعزيز الأمن في غرب أفريقيا، وشمل عدّة فقرات عن الوضع في مالي 5 جوان 2012، والقرار رقم 2071 بشأن مالي 12 أكتوبر 2012، والقرار رقم 2085 بشأن مالي (20 ديسمبر 2012).. http://french.peopledaily.com.cn/International/8095732.htm

46- وكالة الانباء الجزائرية، الأزمة المالية: الولايات المتحدة تدعم المقاربة الجزائرية ،في: موقع وكالة الانباء الجزائرية، )الأحد 30سبتمبر 2012)،: http://www.aps.dz/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9.html 2015/03/25.

47- عربي بومدين، أزمة شمال مالي والمقاربة الجزائرية، الحوار المتمدن-العدد: 3893 - 27 / 10 / 2012 -
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=32994323:06يوم الاطلاع 2015/12/08.
48- خالد حنفي: "إفريقيا 2003 في التفق الامبراطوري"
49- http://www.islamonline.net/ arabia/politics/2003/12/article20.shtlm/16/2/2006
50- محمد سليمان :"مفاهيم رئيسية في إستراتيجية الأمن القومي الامريكي".
51- http://www.alasr.ws/index.cfm ? method=home.com < scontent ID : 4048/26/01/2008> .
52- تميم هاني خلاف:" العلاقات الافرواسرائيلية بين الأهداف والمصالح"(مجلة السياسة الدولية: ، العدد: 144 ، 2001.
53- إبراهيم علي إبراهيم:" افريكوم، اتجاه جديد في العلاقات الأمريكية-الافريقية"
54- <http://oudansonline.com/ar/articie-15295.shtml/8/3/2008 >
55- حمدي عبد الرحمان: "إفريقيا وتحديات الالفية الثالثة: الديون والفقر"
56- <http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowabia/qpolitic-1/mojryat1.asp/11/3/2008.>
57- مغوري شلبي: "الصراع الرمادي على القارة السوداء" http://www.islamonline.net
58- بوعلام غمراسة، "لسنا معنيين بمشروع قيادة القوات الأميركية في الساحل الإفريقي: وزير الخارجية الجزائري ينفي وجود قواعد عسكرية لواشنطن في بلاده"،

الشـــــــــرق الأوســـــــــط، الريـــــــــاض، فـــــــــي الموقـــــــــع:
&article=408977&http://www.aawsat.com/details.asp?section=4
issueno=10323

حسن مصدق، "واشنطن، باريس، الجزائر.. عين على المصالح وعين على العدو الشـــــقيق"، العـــــرب الأســـــبوعي، الســـــبت 7 يوليو/تمـــــوز 2007..

59- موقعhttp://elibrary.grc.to/ar/penquin/page_14_0.htm

60- محمـد بوبـوش، "رئـيس الدولـة و السياسـة الخارجيـة"، نقـلا عـن موقـع:
http://boubouche.maktoobblog.com

61- غراهـام ايفـانز و جيفـري نوينهـام ،" صـنع السياسـة الخارجيـة"، قـاموس بنغـوين للعلاقـــــــات الدوليـــــــة ، نقـــــــلا عـــــــن موقـــــــع:
http://ocw.kfupm.edu.sa/user%5CGS4230405/BBduc22.htm

62- تاكايوكي ياما مورا، "مفهوم الأمن في العلاقات الدولية"، ترجمة: عادل زقاغ، نقلا عن موقع: http://www.geocities.com/adelzeggagh/secpt.html

63- غراهام ايفانز و جيفري نوينهام ،" الفوضى"، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، نقلا عن موقع: http://elibrary.grc.to/ar/penquin/page_1_8.htm

64- مارتن واوكلان تيري ،المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية ،الامارات:

65- 3:

http://212.100.198.18/openshare/Behoth/Ektesad8/azamat/sec
031.doc_cvt.htm

66- مبارك علي ،ورقة المعلومات الأساسية الثالثة قضايا الصراعات ،انظر الموقع يوم الاطلاع:2015/12/25.:

67- www. Network Learning. Org.

68- الوكيل بسبوني ،إدارة الأزمات ومواجهة المشكلات ،المتحصل عليه من الموقع:

69- يومالاطلاع:2015/12/24.

WWW ,ISLAMTODAY,NET/ARTICLES/SHOW3

70- بن عائشة محمد الأمين، أزمة مالي بوابة الجزائر للريادة الإقليمية، يومية الخبر نيوز، الثلاثاء، 18 ديسمبر 2012 18:54
http://www.djazairnews.info/analyse/38-2009-03-26-18-28-54/48905-2012-12-18-17-55-06.html

71- بوحنية قوي، استراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الإفريقي:
http://studies.aljazeera.net/reports/2012/06/2012631042920890 4.htm.19/04/2013..pdf

72- وكالة الانباء الجزائرية، الأزمة المالية: الولايات المتحدة تدعم المقاربة الجزائرية ،في موقع وكالة الانباء الجزائرية، الأحد 30سبتمبر 2012،:**انظر الموقع:** http://www.aps.dz/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9.html 2015/12/**28**

73- عربي بومدين، أزمة شمال مالي والمقاربة الجزائرية، الحوار المتمدن-العدد: 3893-انظر الموقع: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=32994323:06تاريخ الاطلاع:2015/12/27.

74- مصطفى سايج ل البلاد: استقرار منطقة الساحل يعزز الحزام الأمني الجنوبي للجزائر، نشر في البلاد أون لاين يوم 10 - 07 - 2010 حاورته فريال م. 2013/04/21http://www.djazairess.com/elbilad/21072

75- في خضم التجاذبات الإقليمية والدولية حول مستقبل المنطقة الحوار ورفض الحل العسكري.. مقاربة الجزائر لحل أزمة مالي .عبد القادر مساهل في تصريح لجريدة البلاد 24http://www.elbilad.net/archives/59744 ديسمبر 2013/12/05.

76- مركز الجزيرة للدراسات ،موقف وتقدير: "ازمة مالي متاهة الانقلاب والانفصال"، يوم الاطلاع:2015./02/16. http//studies.aljazeera .net

77- نبيل بوبية، الأمن في منطقة الصحراء الكبرى بين المقاربة الجزائرية والمشاريع الأجنبية ، "رسالة ماجيسترغيرمنشورة" ،القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2009.

78- مصطفى سايج، حوار ا لدبلوماسية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية والدولية انظر الموقع: http://dzairinfos.com/article/a-la-dipiomatie-aiga-changementsa rienne-ne-sait-pas-sa-adapter-aux.2013/06/09

EL WATANL تاريخ الدخول:2015/12/28.

**سابعا: المحاضرات**

1-محمد الامين ،محاضرة تحت عنوان "التداعيات الامنية والانسانية لازمة شمال مالي على الصعيد المغاربي ":القيت في الندوة المتعلقة بالمغرب العربي و التحولات الاقليمية الراهنة ،مركز الجزيرة للدراسات في 17/16يناير 2013،في الدوحة.

2-حسين بوقارة. محاضرات ألقيت على طلبة العلوم السياسية قسم ماجستير في مقياس السياسة الخارجية المقارنة. جامعة قسنطينة،2003.

3-عبد السلام يخلف، محاضرة تحت عنوان : التبويب النظري للعلاقات الدولية عند "ستيفن وولت"، القيت على طلبة قسم العلوم السياسية ، جامعة منتوري ، قسنطينة، 2004.

4-أمحند برقوق، تحت عنوان "المعضلات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، والاستراتيجية الجزائرية"، القيت على طلبة العلوم السياسية،يوم2012/3/24.

**ثامنا:القرارات والدساتير:**

1-القرار رقم 2056 بشأن تعزيز الأمن في غرب أفريقيا، وشمل عدّة فقرات عن الوضع في مالي 5 جوان 2012، والقرار رقم 2071 بشأن مالي 12 أكتوبر 2012، والقرار رقم 2085 بشأن مالي (20 ديسمبر 2012).. http://french.peopledaily.com.cn/International/8095732.htm

2-الجمهورية الجائرية الديمقراطية الشعبية،دستور 1989.

**قائمة المراجع بالفرنيسية:**

1-. Alexis Arieff, "Algeria: Current Issues, Congressional Research Service", January 18, 2013 Prepare :

[IMG]file:///C:\DOCUME~1\Owner\LOCALS~1\Temp\msohtmlclip1\01\c .i l ip_image002.jpg[/IMG

2- Edmond Brennus, Etre Touareg au Mali, Politique africaine, no. octobre 1992üp.

Michael Bratton and Nicolas Van De Walle, Democratic -3
Experiments in Africa Cambridge University Press , 1997
Hameso, Issues and Dilemmas of Multi-Party Seyoum -4
.Democracy in Africa, West Africa Review Vol.3,No.2 2002
Profil économique et social des pays sahéliens", Club du " :OCDE-5
: de l'Ouest, 200 Sahel et de l'Afrique
H. Lentner, "Public Policy and Foreign Policy: Divergences, -6
Intersections, Exchange", Review of Policy Research, Volume 23,
Number 1 2006
..Fränkel josephk,national interest,printed in Great Brittan ,1970 .i
James N.Rosenau, International politics and foreign policy, the -7
free press, New-York, 1969.
Giden Rose, "Neoclassical realism and theories of foreign policy", -8
.World politics, vol 51,1998
Jean- Jack Roche. Theories des Relation Internationles.5 eme -9
Edition Editions Montchrestien, Paris, 2004.
Phil williams,crisismanagement,confrontationand diplomacyin -10
.the nucearage,öertin Robertson,1976

Members and Committees of Congress. -11

M.Attar et M.Hammat "le potentiel e, hydrocarbures de -12
l'Algérie contribution de SONATRACH, division Exploration
Algeria's hydrocarbon potential contribution from SONATRACH
exploration Division".
Fatiha Talahite, L'économie Algérienne depuis 1962 : le 1 -13
poids croissant des hydrocarbures, tendances Economiques
AFKAR/IDEES,PRINTEMPS/ETE2006.pdf .
Guy Anderson, RS 50F Across the mediterranean- north -14
African dynamics, relation between Morocco, Tunisia, Algeria,
Libya, the European union and other major powers, UK Defence
.Forum, january 2008
Paul Viotti, Mark V.Kauppi (eds), international relations 1: -15
theory : Realism, pluralism Globalism, USA, Boston, Allynand
.Bacon, 1997

Laurence Aïda amour, la coopération de sécurité au -16
Maghreb et au sahel : l'ambivalence de l'Algérie, bulletin de la
sécurité africaine une publication du centre d'études stratégiques
.de l'Afrique, no 18/février 2012sont
Francis, sempa. « US National security doctrines Historically -17
reiewed», American Diplomacy,2003

Alain rey , «Définition de –www.americandiplomacy.org
Doctrine», le grand Robert de la langue Française 2010

-18
Security Cooperation and the Berkouk, ”U.S.–Algerian Mhand
International War on Terror,” Carnegie Endowment for
.2009June،Peace
&http://carnegieendowment.org/publications/index.cfm?fa=view
proj=zme&prog=zgp&id=23276

Lauren Ploch, Africa Command: U.S. Strategic Interests and -19
the Role of the U.S. Military in Africa, July 22, 2011,
Congressional Research Service, Prepared for Members and
Committees of Congress, CRS Report for Congress.pdf.
M. Ahmed Ouyahia au quotidien LE MONDE : “L’Algérie -20
n’acceptera jamais une remise en cause de l’intégrité territoriale
du Mali”,PUBLIE LE : 07-04-2012
| 0:00http://www.elmoudjahid.com/fr/actualites/2631
2014/05/04.،
APS Algérie presse sevice.depeche d’agence, sécurité au **-21**
sahel: les pays du champs ont réussi a crée le cadre qu’il faudra
rendre opérationnel, ministre nigérien. 07/082012.
jcforstudies@aljazeera.netال4-4 -22
5لا6اhttp://studies.aljazeera.net4 -23

**ثانيا :المواقع الالكترونية**

1--1 Mas Pol, Chronologie de conflit au Mal
،http://bchaib.net/mas/index.php?option=com_content&
view=article&id=164:-mali-&catid=3:2010-12-09-22-47-
12&Itemid=6.

Cohn Foy and angus Maddison : « La chine : première -2
puissance économique du monde ?
< http://www.oecd.org/publicaions/observer/215/f.foy.htm/27/3/2-3
008 >

Le PIB de la chine représentera 22% du PIB mondial en 2020 .i

http//people.com.cn/French/2003/03/27/fra2003/3/27 .ii

André Guchaoua : « Les nouvelles politique africaine de la -4
France et les Etats-Unisvis- à-vis de l'Afrique central et
orientale » تاريخ الاطلاع:2015/11/29

Ambassade de France washington : « Les Etats-Unis en -5
chiffres »
<http://www.ambafrance.us.org/fr/franceus/USAchifres.pdf/27/3/
2008.>

Lisbeth A ggestam " R ole Conceptions and the politics of I -6

arena working Papers, WP 99 in,8/ : ‹identity in Foreign policy"

http://www.arena.uio no. /publications/wp99_ .8 htm

ibid. -7

James D.fearon, Domestic Politics. Foreign Policy and Theories -1

of International Relations, In site internet:

http://www.people.fas.harvard.edu/ Johnston /

gov2880/fearon.pdf.

Andrea Ribeiro Hoffmann , "A synthetic approach to foreign -2

policy", in site:

http://www.isanet.org/noarchive/hoffmann.htmlVolker Rittberger,"

Approaches to the study of Foreign Policy derived from

international relations theories" .op.cit.

James D.Fearon, Domestic Politics. Foreign Policy and Theories -3

of International Relations, op.cit

Andrea Ribeiro Hoffmann, A synthetic approach to foreign policy-4

Ri Timo ; Algérie ; Géopolitiques : la place des hydrocarbures algériens .i
dans le marché mondial ;
http://www.ritimo.org/dossiers_pays/afrique/algérie/algérie/algérie_intro
.html; 17h :11 ;24 aout 2012
http://geology.com/word/alergia-satellite--5
image.shtml.18/04/2013.a17.19

http://www.chahid.org/index.php?option=comcontent&view=article-6
&id=85&itemid=1252013/04/19.consulter.le06/04/2013
Francis, sempa. « US National security doctrines Historically -7
reiewed», American Diplomacy,2003
Alain rey , «Définition de -www.americandiplomacy.org
Doctrine», le grand Robert de la langue Française 2010

Khaled Satour, MALI, SAHEL, ALGERIE, LA NOUVELLE DONNE -8
:DU PROJET IMPERIAL, 20 février 2013
http://contredit.blogspot.fr/2013/02/mali-sahel-algerie-la-
nouvelle-donne-du_20.html.pdf.

-9
Security Cooperation and the Berkouk, "U.S.–Algerian Mhand
International War on Terror," Carnegie Endowment for
.2009June،Peace
&http://carnegieendowment.org/publications/index.cfm?fa=view
proj=zme&prog=zgp&id=23276

John Schindler, "The Ugly Truth about Algeria," The National Interest, .i
10 July 2012http://nationalinterest.org/commentary/the-ugly-truth-
.2013/04/19.about-algeria-7146consulter le

M. Ahmed Ouyahia au quotidien LE MONDE : "L'Algérie -10
n'acceptera jamais une remise en cause de l'intégrité territoriale
du Mali",PUBLIE LE : 07-04-2012
| 0:00http://www.elmoudjahid.com/fr/actualites/2631
2014/05/04.،
John Schindler, , "The Ugly Truth about Algeria," The -11
انظر الموقع:National Interest, 10 July 2012
http://nationalinterest.org/commentary/the-ugly-truth-about- -12
algeria-7146. Viewed in19/02/2015

## الفهرس:

مقدمة..... 01

**الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة الخارجية**

المبحث الأول: ماهية السياسة الخارجية..... 10

المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية ..... 10

المطلب الثاني: المفاهيم المرتبطة بالسياسة الخارجية..... 13

المطلب الثالث: أهداف ومتغيرات السياسة الخارجية..... 19

المطلب الرابع: نظريات ونماذج السياسة الخارجية ..... 36

المبحث الثاني: ماهية الأزمة الإقليمية.....

المطلب الأول: مفهوم الأزمة الإقليمية..... 57

المطلب الثاني: المفاهيم المرتبطة بالأزمة الإقليمية..... 61

المطلب الثالث :أبعاد الأزمة الإقليمية..... 64

المطلب الرابع :مفهوم إدارة الأزمة وأساليب إدارتها..... 69

**الفصل الثاني: النشاط الدبلوماسي الجزائري**

المبحث الأول: السياسة الخارجية الجزائرية ..... 75

المطلب الأول: أولويات السياسة الخارجية الجزائرية..... 75

المطلب الثاني: رهانات السياسة الخارجية الجزائرية..... 78

المطلب الثالث: سمات السياسة الخارجية الجزائرية..... 80

المطلب الرابع: محددات السياسة الخارجية الجزائرية ..... 83

المبحث الثاني: دور السياسة الخارجية الجزائرية في أزمة مالي..... 91

المطلب الأول: المقاربة الجزائرية..... 91

المطلب الثاني : دور الوساطة الجزائرية في أزمة مالي..... 97

المطلب الثالث: مسار الأزمة و حلها.....102

المطلب الرابع: تقييم السياسة الجزائرية تجاه أزمة مالي.....109

**الفصل الثالث: أزمة مالي و التدخل الخارجي**

المبحث الاول: ازمة شمال مالي.....114

المطلب الاول: طبيعة الازمة في مالي.....114
المطلب الثاني: تداعيات أزمة مالي.....117
المطلب الثالث: ازمة الساحل الافريقي.....129
المطلب الرابع: مقاربة ازمة الساحل الإفريقي.....138
المبحث الثاني: دور الأطراف الدولية : فرنسا و أمريكا.....144
المطلب الاول: الدور الفرنسي.....144
المطلب الثاني: تداعيات التدخل الفرنسي على دولة مالي.....146
المطلب الثالث: انعكاسات التدخل الفرنسي في مالي.....148
المطلب الرابع :الدور الامريكي.....151
الخاتمة.....157
قائمة المراجع.....159

# مـلخص المذكرة

تطرح العلاقات السياسية الأمنية للجزائر بجوارها الإقليمي عدة دوائر اهتمام، خاصة في السنوات الأخيرة ، و هو ما حول الجزائر إلى قطب سياسي و أمني متعدد الأطراف ، و مهم في علاقته الإستراتيجية بدول الجوار خاصة دولة مالي التي تعاني من هشاشة بنائية و أمنية في ظل عدة اتفاقيات مرتبطة بتبادل المعلومات الأمنية ، و التعاون الاستخباراتي ، وتبادل خبرات التدريب حيث ظهر بشكل خاص – على المستوى الإفريقي – دور الجزائر كفاعل أساسي ، باعتبارها تحاول إدارة القرار و صناعة الاستقرار في العمق الإفريقي الذي يميزه ساحل الأزمات حيث ظهر بشكل خاص انشغال الجزائر بالقضايا الأمنية المحلية على حساب المقاربة الاقتصادية و التنموية.

**الكلمات المفتاحية:** *1/*السياسة الخارجية 2/ الأزمة الإقليمية

3/الوساطة الإقليمية 4/ طبيعة الأزمة المالية 5/ التدخل الأجنبي